



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المثنى

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية - الدراسات العليا

الملاة المالية للمصارف التجارية العراقية وتأثيرها في العائد والمخاطرة: دراسة تحليلية لعينة من مصارف القطاع الخاص العراقي للمدة من (٢٠٠٦-٢٠٢٠)

رسالة مقدمة

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المثنى وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير

في العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالب:

أحمد حاضر عبد

بإشراف:

أ.م.د. سعد مجيد عبد علي الجنابي



يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة المجادلة

(الآية 11)

توصية المشرف

اشيد بان اعداد هذه الرسالة للطالب (احمد حاضر عبد) والموسومة (الملاءة المالية للمصارف التجارية العراقية وتأثيرها في العائد والمخاطرة : دراسة تحليلية لعينة من مصارف القطاع الخاص العراقي للمدة من (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠) ، قد جرت تحت اشرافي ، في قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة المثنى ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية .



التوقيع

المشرف : أ.م.د. سعد مجيد الجنابي

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

التاريخ : ٢٠٢٢/١٠/١٨

توصية السيد رئيس القسم

بناءً على التوصية اعلاه من الاستاذ المشرف (أ.م.د. سعد مجيد الجنابي) أرشح هذه الرسالة للمناقشة ، لدراستها وبيان الرأي فيها .



التوقيع

رئيس القسم : أ.م.د. رزاق ذياب شعيب

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

التاريخ : ٢٠٢٢/١٠/١٨

اقرار المقوم اللغوي

اشهد ان الرسالة الموسومة (الملاعة المالية للمصارف التجارية العراقية وتأثيرها في العائد والمخاطرة : دراسة تحليلية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي)، قد جرى مراجعتها من الناحية اللغوية، وقد اصيحت بأسلوب علمي سليم من الالفاظ والتعبير اللغوي والنحوي وانها صالحة للمناقشة، ولأجله وقعت.



التوقيع :

الاسم : ا.د احمد حسين عبد السادة

كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة المثنى

التاريخ : ٧ / ٨ / ٢٠٢٢

الإهداء

إذا كان الإهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء

فالإهداء

إلى من أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً..... نبينا الأكرم وأهل بيته الطيبين الطاهرين .

إلى الذين ضحوا بالغايب والنفيس من أجل الوطن والمقدسات..... الشهداء والمجاهدين .

إلى من كلفه الله بالهبة والوقار ومثل الأبوة الأعلى..... أبي العزيز

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي..... أمي الحنونة

إلى من هم منبع الاخلاص والحنان والاعتزاز..... أخوتي وأخواتي

إلى من وقتت بجانبني لتشد أمرمي..... نزوجتي الغالية

إلى فلذات كبدي ومرباحين عمري..... أولادي وبناتي

إلى استاذي الفاضل ومثلي الأعلى الاستاذ المساعد الدكتور سعد مجيد عبد علي الجنابي احتراماً وعرفاناً، الذي كنت

أشكر الله كثيراً بأن جعله مشرفي وجعلني تلميذاً له .

إلى الشموع التي أنارت طريقنا فكانوا رسلاً للعلم والأخلاق..... أساتذتي الأعزاء .

إلى مرموز الصدق والوفاء..... أصدقائي الاعزاء

إلى كل من نسيهم قلبي ولم ينسهم قلبي

إلىكم جميعاً أهدي هذا الجهد العلمي

أحمد حاضر عبد

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنْ اشْكُرْ لِلَّهِ، وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ)

لقمان {12} وقال رسوله الكريم ﷺ : "من لم يشكر الناس ، لم يشكر الله عز وجل" أحمد الله تعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً ملئ السموات والأرض على ما أكرمني به من إتمام هذه الدراسة التي أرجو أن تتال رضاه.

بعد شكري لله عز وجل على عونه وتيسيره لإتمام هذه الدراسة، إن من واجب التقدير والاحترام والعرفان بالجميل ان أتقدم بوافر شكري لأستاذي المشرف الأستاذ المساعد الدكتور سعد مجيد عبد علي الجنابي لتفضله بقبول الاشراف على هذه الرسالة ، ولما أبداه من جهد واهتمام كبيرين لإنجازها ، فقد كان نعم الاستاذ والموجه والمرشد في تذليل الصعوبات التي واجهتني في اعدادها حتى ظهرت بهذا الشكل الذي هي عليه فجزاه الله خير الجزاء وأمد الله في عمره وبلغه اعلى الدرجات وجعله ذخراً للباحثين.

وأتقدم بخالص شكري وامتناني إلى كل أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم طول مدة الدراسة فجزاهم الله خيراً ، وأخص بالذكر هنا أساتذة كلية الادارة والاقتصاد في جامعة المثنى فولاهم لما وصلت الى هذه المرحلة، فالشكر والامتنان إلى كل من عمادة كلية الادارة والاقتصاد جامعة المثنى المتمثلة بعميدها ومعاونيه ، والشكر والامتنان لرئيس قسم العلوم المالية والمصرفية ومقرر القسم (السابقون والحاليون)

وأتوجه بالشكر والعرفان الى موظفوا (المكتبة المركزية في جامعة المثنى ، مكتبة كلية الادارة والاقتصاد جامعة المثنى ، قسم الرسائل والاطاريح في جامعة المثنى، قسم الرسائل والاطاريح في جامعة كربلاء، قسم الرسائل والاطاريح في جامعة بغداد، قسم الرسائل والاطاريح في الجامعة المستنصرية، قسم الرسائل والاطاريح في جامعة الكوفة ،المكتبة العلوية ،المكتبة الحسينية ، المكتبة العباسية) لما قامو به من تزويد هذا الرسالة المتواضعة بالمصادر سواء كانت كتب ام رسائل وبحوث .

وأقدم عظيم شكري وتقديري للأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمون على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وجهودهم المبذولة في إغنائها بالنصائح والتوجيهات التي ستنتيرها وتجعلها أحسن وأجمل ما يكون، واقدم وشكري وامتناني إلى من راجع الرسالة لغوياً وعلمياً.

وأقدم شكري لجميع زملائي في الدراسة وكل من قدم لي العون في مشوار الدراسي.

والتمس العذر ممن فاتني شكرهم ، سائلاً المولى عز وجل التوفيق للجميع انه مجيب حميد.

الباحث

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الملاءة المالية للمصارف عينة الدراسة في العائد والمخاطرة وقياسها من اجل معرفة قدرة ادارة هذه المصارف على سداد التزاماتها في الاجلين الطويل والقصير، إذ افترضت هذه الدراسة بأن الملاءة المالية تؤثر في العائد والمخاطرة للمصارف عينة الدراسة واعتمد على المنهج الاستقرائي في الجانب النظري والمنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي وذلك من خلال الاعتماد على الاساليب الاحصائية والمالية المتمثلة بالبرامج الاحصائية المتمثلة ب Excel و SPSSV.26 والنسب المالية (للملاءة المالية والعائد والمخاطرة) لمعرفة تأثير الملاءة المالية في كل من العائد والمخاطرة , واستعملت عينة من المصارف التجارية الخاصة التي تتكون من (10) مصارف تنتمي إلى مجتمع يتكون من (34) مصرف مدرج في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2006-2020) وتوصلت إلى مجموعة من النتائج كان من اهمها أن المصارف عينة الدراسة تتمتع بملاءة مالية عالية، وعند اختبار الفرضيات في برنامج SPSSV.26 وبالاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد ومن خلال الفرضية الرئيسة الاولى التي تفرعت إلى ثلاث فرضيات فرعية توصلت الدراسة إلى ان هنالك تأثيراً ذا دلالة احصائية لمؤشرات الملاءة المالية في معدل العائد على الودائع ومعدل العائد على حق الملكية في حين انعدم التأثير لمؤشرات الملاءة المالية في معدل العائد على الموجودات ، أما الفرضية الرئيسة الثانية توصلت إلى وجود تأثير معنوي لمؤشرات الملاءة المالية في المخاطرة الائتمانية ومخاطرة السيولة أما في الفرضية الفرعية الثالثة فقد انعدم التأثير ذو الدلالة الاحصائية لمؤشرات الملاءة المالية في مخاطر رأس المال.

واوصت الدراسة بعدد من التوصيات كان اهمها هو انه على المصارف عينة الدراسة ان تقوم بتخفيض الملاءة المالية من خلال تخفيض مقياسها المتمثل بكفاية رأس المال وجعله يتلاءم مع معيار البنك المركزي الذي حدد نسبة (12%) وكذلك النسبة المحددة من قبل لجنة بازل التي نسبتها (8%) لان احتفاظ المصارف بنسبة عالية من الملاءة المالية يزيد من كلفة راس المال ،علاوة على ذلك، هذا يمثل تعطيل للموارد المالية المتاحة لها وعدم الاستفادة منها، وبالتالي قد ينعكس بشكل سلبي على العائد الذي تحققه هذه المصارف نتيجة ارتفاع كلفتها .

الكلمات الافتتاحية: الملاءة المالية، العائد، المخاطرة، المصارف

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	العنوان	ت
----	الآية	1
----	الاهداء	2
----	الشكر والعرفان	3
أ	المستخلص	4
ب	قائمة المحتويات	5
ج	قائمة الجداول	6
د- هـ	قائمة الاشكال	7
ز	قائمة الملاحق	8
1	المقدمة	9
18 - 2	الفصل الأول: منهجية الدراسة وبعض دراسات سابقة	10
9-2	المبحث الأول : منهجية الدراسة	11
18 - 10	المبحث الثاني : بعض دراسات سابقة	12
57 - 19	الفصل الثاني : التأطير الفكري لمتغيرات الدراسة	13
32 - 19	المبحث الأول : الملاءة المالية	14
43-33	المبحث الثاني: العائد المصرفي	15
57-44	المبحث الثالث : المخاطرة المصرفية	16
164 - 58	الفصل الثالث: التأطير التحليلي للمتغيرات	17
142-58	المبحث الاول: التحليل المالي لمتغيرات الدراسة	18
164 - 143	المبحث الثاني : التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة	19
169 - 165	الفصل الرابع / الاستنتاجات والتوصيات	20
167 - 165	المبحث الأول / الاستنتاجات	21
169 - 168	المبحث الثاني / التوصيات	22
181 - 170	المصادر	23
.....	الملاحق	24

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	ت
58	جدول(3-1) نبذه مختصرة عن المصارف عينة الدراسة	.1
65	جدول (3-2) تحليل نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الودائع للمدة (2006-2020)	.2
72	جدول(3-3) تحليل نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات للمدة (2006-2020)	.3
79	جدول (3-4) تحليل نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات الخطرة للمدة (2006-2020)	.4
86	جدول (3-5) نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الاستثمارات المالية للمدة من (2006-2020)	.5
93	جدول (3-6) تحليل نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع القروض للمدة من(2006-2020)	.6
101	جدول(3-7) لتحليل معدل العائد الودائع للمدة من(2006-2020)	.7
109	جدول (3-8) معدل العائد على حقوق الملكية للمدة من(2006-2020)	.8
117	جدول(3-9) لتحليل معدل العائد على الموجودات للمدة من(2006-2020)	.9
126	جدول (3-10) لتحليل مخاطر الائتمان للمدة من(2006-2020)	.10
134	جدول (3-11) لتحليل مخاطر السيولة للمدة (2006-2020)	.11
141	جدول (3-12) تحليل مخاطر رأس المال للمدة (2006-2020)	.12
145	جدول (3-13) نتائج اختبار التأثير للفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الاولى	.13
148	جدول (3-14) نتائج اختبار التأثير للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الاولى	.14

151	جدول (3-15) نتائج اختبار التأثير للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الاولى	.15
155	جدول (3-16) نتائج اختبار التأثير للفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الثانية	.16
158	جدول (3-17) نتائج اختبار التأثير للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية	.17
161	جدول (3-18) نتائج اختبار التأثير للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية	.18

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	العنوان	ت
4	شكل(1-1) المخطط الفرضي للدراسة	.1
9	شكل(1-2) المخطط الفرضي لهيكلية الدراسة	.2
25	شكل(1-2) العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الملاءة المالية	.3
39	شكل(2-2) اشكال العائد المصرفي	.4
41	شكل(2-3) العوامل المؤثرة في العائد المصرفي	.5
53	شكل(2-4) انواع المخاطرة المصرفية	.6
66	شكل (1-3) منحنى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الودائع	.7
73	شكل (2-3) منحنى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الموجودات	.8
80	شكل (3-3) منحنى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الموجودات الخطرة	.9
87	شكل (3-4) منحنى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الاستثمارات المالية	.10

95	شكل (3-5) منحني المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتهك إلى اجمالي القروض	.11
102	شكل (3-6) منحني المعدل العام للسوق لمعدل العائد على الودائع	.12
110	شكل (3-7) منحني المعدل العام للسوق لمعدل العائد على حقوق الملكية	.13
118	شكل (3-8) منحني المعدل العام للسوق لمعدل العائد على الموجودات	.14
127	شكل (3-9) منحني المعدل العام للسوق للمخاطر الائتمانية	.15
135	شكل (3-10) منحني المعدل العام للسوق لمخاطر السيولة	.16
142	شكل (3-11) منحني المعدل العام للسوق لمخاطر رأس المال	.17
147	شكل (3-12) التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية	.18
147	شكل (3-13) العلاقة الخطية للبواقي المعيارية	.19
150	شكل (3-14) التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية	.20
151	شكل (3-15) العلاقة الخطية للبواقي المعيارية	.21
154	شكل (3-16) التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية	.22
154	شكل (3-17) العلاقة الخطية للبواقي المعيارية	.23
157	شكل (3-18) التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية	.24
157	شكل (3-19) العلاقة الخطية للبواقي المعيارية	.25
160	شكل (3-20) التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية	.26
161	شكل (3-21) العلاقة الخطية للبواقي المعيارية	.27
164	شكل (3-22) التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية	.28
164	شكل (3-23) العلاقة الخطية للبواقي المعيارية	.29

قائمة الملحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	ملحق (1) البيانات المالية لمصرف الاهلي العراقي(بالدينار العراقي)
2	ملحق (2) البيانات المالية لمصرف التجاري العراقي(بالدينار العراقي)
3	ملحق (3) البيانات المالية لمصرف المنصور للاستثمار(بالدينار العراقي)
4	ملحق (4) البيانات المالية لمصرف الاستثمار العراقي(بالدينار العراقي)
5	ملحق (5) البيانات المالية لمصرف الائتمان العراقي(بالدينار العراقي)
6	ملحق (6) البيانات المالية لمصرف الخليج التجاري(بالدينار العراقي)
7	ملحق (7) البيانات المالية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار(بالدينار العراقي)
8	ملحق (8) البيانات المالية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار(بالدينار العراقي)
9	ملحق (9) البيانات المالية لمصرف بغداد(بالدينار العراقي)
10	ملحق (10) البيانات المالية لمصرف سومر التجاري(بالدينار العراقي)

المقدمة

يعد القطاع المصرفي من الركائز الأساسية لاقتصاد أي بلد كونه يمثل الوسيط الذي يتم من خلاله نقل سياسات الدولة النقدية والمالية إلى الاقتصاد ويتمثل ذلك من خلال المصارف التجارية العاملة في البلد ويحظى القطاع المصرفي بأهمية استثنائية كونه يساعد على التقدم الاقتصادي والتنموي في معظم البلدان ، ويحصل التقدم التنموي والاقتصادي من خلال تقديم افضل الخدمات المصرفية الحديثة فضلا عن اتباع أنظمة تساعد على تعظيم الأرباح و تخفيض التكاليف ويتم ذلك من خلال الأخذ بنظر الاعتبار دراسة الملاءة المالية والعوائد وعنصر المخاطرة سواء كانت المخاطرة الائتمانية او مخاطرة السيولة او مخاطر رأس المال، ويعكس النظام المصرفي المتطور والرصين قدرة الجهاز المصرفي على الاحتفاظ بملاءة مالية مناسبة بعيداً عن انخفاضها وزيادتها بشكل مفرط فوق النسبة المحددة لكون الزيادة المفرطة تمثل تعطيل لموارد المصرف وبالتالي يعرض المصرف للمخاطرة، لذلك أصبحت الملاءة المالية والعائد والمخاطرة من المواضيع المهمة في العمل المصرفي والذي يتطلب من ادارة المصارف الاهتمام به ودراسته من اجل الافادة من الجوانب الايجابية وتجنب الجوانب السلبية فيها إذا تشير الملاءة المالية إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في حالة التصفية على المدى القصير والطويل، بينما العائد يعني بأنه المقابل الذي يرغب المستثمر الحصول عليه نتيجة لاستثمار امواله لمدة زمنية معينة سواء كان فرد او مصرف، بينما المخاطرة تعني أي شيء يمكن أن يخلق عوائق في طريق تحقيق أهداف المصرف.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الملاءة المالية في كل من العائد والمخاطرة من خلال اختيار عينة تتكون من (10) مصارف تنتمي إلى مجتمع دراسة يتكون من (34) مصرف تجاري خاص إذ تشكل هذه العينة نسبة (29%) من المجتمع الدراسة التي تتوفر بياناتها للمدة من (2006-2020) ، و شملت هذه الدراسة على أربعة فصول تضمن الفصل الأول المنهجية العلمية للدراسة وبعض الدراسات السابقة أما الفصل الثاني تناول الجانب النظري للدراسة لكل من الملاءة المالية و العائد والمخاطرة ، أما الفصل الثالث فقد تضمن التحليل المالي للمؤشرات المستخدمة فضلا عن قياس العلاقات بين المتغيرات لمعرفة تأثيرها من خلال البرامج الاحصائية، أما الفصل الرابع فقد تضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة الحالية.

الفصل الاول

منهجية الدراسة وبعض دراسات سابقة

لمتغيرات الدراسة

• المبحث الأول: منهجية الدراسة

• المبحث الثاني: بعض دراسات سابقة

المبحث الاول

منهجية الدراسة

توطئة :

يتناول هذا المبحث المنهجية العلمية التي تبني عليها الدراسة ، لذا سيتطرق إلى مكونات المنهجية الرئيسية التي تتضمن عرض مشكلة الدراسة واهميتها واهدافها وفرضياتها ومجتمعها وعينتها وانموذجها الفرضي واساليبها المالية والاحصائية.

اولا - مشكلة الدراسة: تخضع جميع المصارف التجارية لمعايير دولية وضعتها لجنة بازل الاولى ومعايير البنك المركزي العراقي من أجل المحافظة على نسبة محددة من الملاءة المالية للمصارف لكونها تمثل احد الركائز التي تعتمد عليها المصارف التجارية الخاصة من اجل مواجهة المخاطر المصرفية ، ومن خلال اطلاع الباحث على التقارير السنوية للمصارف التجارية الخاصة المبحوثة لاحظنا انها تواجه صعوبة في المحافظة على نسبة الملاءة المالية المحددة التي تكون في الغالب مرتفعة مما انعكس على تراجع أدائها ، وتتلخص مشكلة الدراسة في طرح التساؤلات الرئيسية الاتية :

هل ان الملاءة المالية بمؤشراتها تؤثر في العائد للمصارف عينة الدراسة ؟

من المشكلة الرئيسية الاولى يمكن طرح التساؤلات الفرعية على النحو التالي :

1 - هل ان الملاءة المالية بمؤشراتها تؤثر في معدل العائد على الودائع للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة ؟

2- هل ان الملاءة المالية بمؤشراتها تؤثر في معدل العائد على حق الملكية للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة ؟

3- هل ان الملاءة المالية بمؤشراتها تؤثر في معدل العائد على الموجودات للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة ؟

هل ان الملاءة المالية بمؤشراتها تؤثر في المخاطرة للمصارف التجارية عينة الدراسة ؟

من المشكلة الرئيسية الثانية يمكن طرح التساؤلات الفرعية على النحو التالي :

1 - هل ان الملاءة المالية بمؤشراتها تؤثر في المخاطر الائتمانية للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة ؟

2- هل ان الملاءة المالية بمؤشراتها تؤثر في مخاطر السيولة للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة؟

3- هل ان الملاءة المالية بمؤشراتها تؤثر في مخاطر رأس المال للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة ؟

ثانيا - اهمية الدراسة: تتبع اهمية الدراسة من خلال تركيزها على احد المواضيع المهمة في المصارف وهو (الملاءة المالية والعائد والمخاطرة)، إذ تلعب الملاءة المالية دوراً مهماً وفعالاً في تحقيق الاستقرار للمصارف من خلال الالتزام بالنسبة المحددة من قبل لجنة بازل الاولى والبنك المركزي الذي ينعكس بدوره على ثقة الزبائن المتعاملين مع المصرف وبدرجة مخاطرة اقل من خلال ما يتوفر لدى المصارف من القدرة على سداد الالتزامات قصيرة وطويلة الاجل ، ولكون القطاع المصرفي من القطاعات المالية المهمة التي تعمل على نقل الاموال من الجهات التي لديها فائض إلى الجهات التي بحاجة إلى هذه الاموال ، سوف تركز اهمية هذه الدراسة على انه يجب ان يكون لدى المصارف مؤشرات ملاءة مالية قوية والذي يتم قياسها بمؤشر كفاية رأس المال وبالاعتماد على المؤشرات التقليدية له التي تتمثل ب (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع ، نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات الخطرة، نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمارات المالية ، نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي القروض) إذ تستطيع من خلالها تحقيق عائد فضلاً عن القدرة على تجاوز المخاطرة التي تواجهها .

ثالثاً - اهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق الاتي :

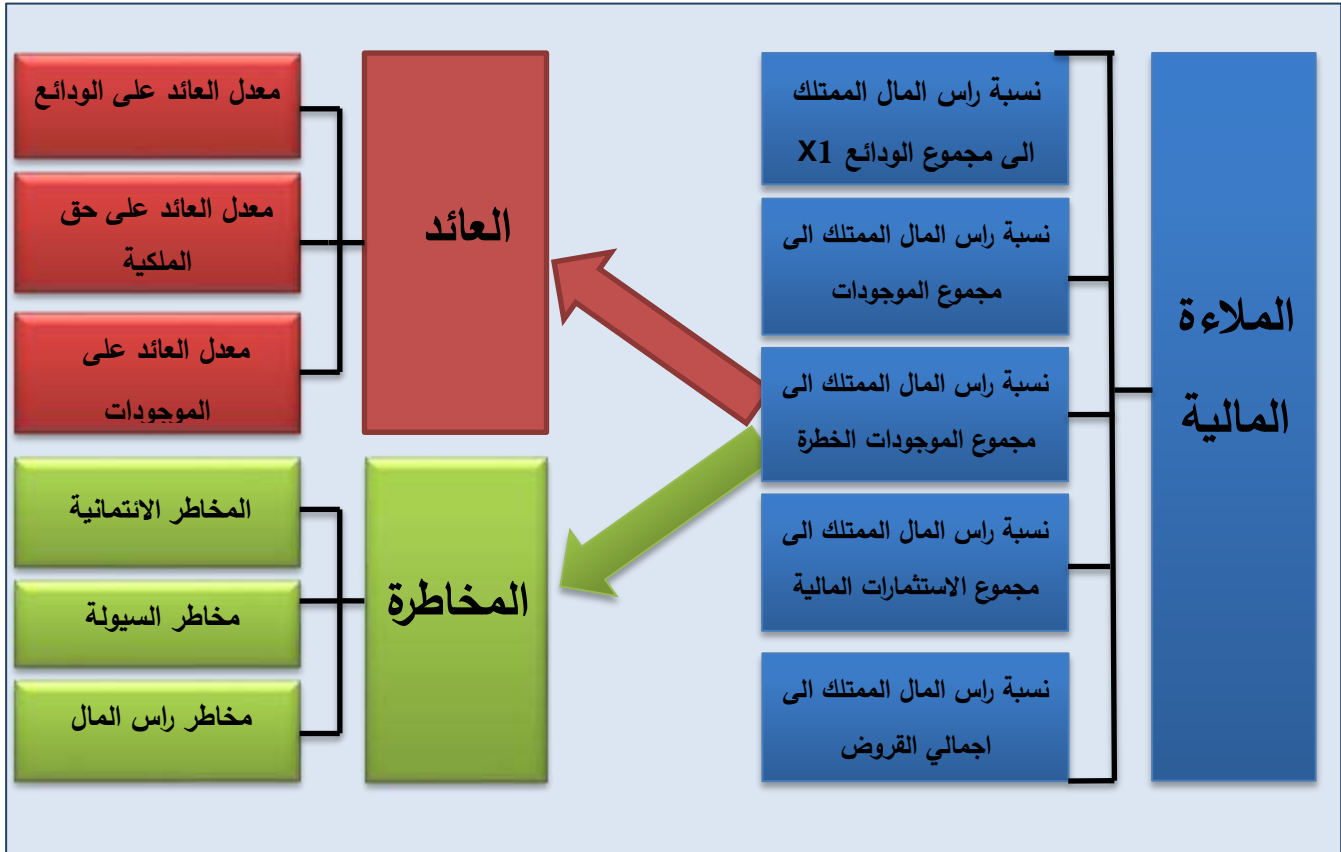
1. الاختبار التجريبي فيما إذا كان هناك تأثير للملاءة المالية في العائد والمخاطرة للمصارف التجارية عينة الدراسة .
2. تسليط الضوء على واقع المصارف التجارية الخاصة العاملة في القطاع المصرفي العراقي لمعرفة المميزات الخاصة بهذا القطاع الحساس وكذلك معرفة مدى التزامها بمعايير بازل والمعايير الخاصة بالبنك المركزي وذلك من خلال التعرف على الملاءة المالية لعينة من المصارف التجارية العاملة فيه.

3. تحليل علاقة التأثير بين الملاءة المالية والعائد من جهة والملاءة المالية والمخاطرة المصرفية من جهة اخرى .

4. بيان الدور الذي تؤديه الملاءة المالية في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف عينة الدراسة.

5. تحليل مؤشر كفاية رأس المال لمعرفة قدرة رأس المال الممتلك للمصارف عينة الدراسة على الوفاء بالالتزامات اتجاه المودعين خلال سنوات الدراسة .

رابعاً- المخطط الفرضي للدراسة : الشكل (1-1) يوضح المخطط الفرضي للدراسة، والذي يبين العلاقة المفترضة بين المتغير المستقل (الملاءة المالية) والمتغيرين التابع الاول (العائد) والمتغير التابع الثاني (المخاطرة) وكما يأتي:



الشكل (1-1) المخطط الفرضي للدراسة

المصدر: من اعداد الباحث

تأثير



خامسا - فرضيات الدراسة : تتكون فرضيات الدراسة من الاتي :

الفرضية الرئيسية الاولى:- يوجد تأثير معنوي للملاءة المالية بمؤشراتها في معدل العائد للمصارف عينة الدراسة .

وتتفرع إلى الفرضيات الآتية :

1. يوجد تأثير معنوي للملاءة المالية في معدل العائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة.
 2. يوجد تأثير معنوي للملاءة المالية في معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة
 3. يوجد تأثير معنوي للملاءة المالية في معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة.
- الفرضية الرئيسية الثانية :-** يوجد تأثير معنوي للملاءة المالية بمؤشراتها في المخاطرة للمصارف عينة الدراسة .

1. يوجد تأثير معنوي للملاءة المالية في المخاطر الائتمانية للمصارف عينة الدراسة.
 2. يوجد تأثير معنوي للملاءة المالية في مخاطر السيولة للمصارف عينة الدراسة
 - 3 يوجد تأثير معنوي للملاءة المالية في مخاطر رأس المال للمصارف عينة الدراسة.
- سادسا - المعادلات المالية والاحصائية المستخدمة في الدراسة:** أستعمل عدد من المعادلات المالية والبرامج الاحصائية التي من خلالها تم اختبار فرضيات الدراسة لتحقيق اهدافها بالاعتماد على برنامجي (SPSSV.26 - Excel) .

1- المعادلات المالية: أستعمل العديد من المؤشرات المالية كما موضح ادناه

اولا: مؤشرات الملاءة المالية: رأس المال الممتلك

$$1- \text{نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الودائع}} \dots\dots\dots (1)$$

رأس المال الممتلك

$$2 - \text{نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الموجودات}} \dots\dots\dots (2)$$

رأس المال الممتلك

3- نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات الخطرة = (3)

اجمالي الموجودات الخطرة

رأس المال الممتلك

4- نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الاستثمارات المالية = (4)

اجمالي الاستثمارات المالية

رأس المال الممتلك

5- نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي القروض = (5)

اجمالي القروض

ثانيا : مؤشرات العائد :

صافي الربح بعد الضريبة

1- معدل العائد على الودائع = (6)

مجموع الودائع

صافي الربح بعد الضريبة

2- معدل العائد على حقوق الملكية = (7)

اجمالي حقوق الملكية

صافي الربح بعد الضريبة

3- معدل العائد على الموجودات = (8)

اجمالي الموجودات

ثالثا : نسب المخاطرة :

إجمالي القروض

1- المخاطر الائتمانية = (9)

إجمالي الموجودات

الموجودات السائلة

2- مخاطر السيولة = (10)

إجمالي المطلوبات

عدد الاسهم

3- مخاطر رأس المال = _____(11)

ربحية السهم الواحد

الاساليب الاحصائية : تعتمد الدراسة على مجموعة من البرامج الاحصائية لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة التي تتمثل بالمتغير المستقل (الملاءة المالية) والمتغيرات التابعة (العائد والمخاطرة) ، إذ أستعمل برنامج (Excel) لمعالج الجداول والمعادلات لغرض تسهيل عمليات التحليل وكذلك تم استعمال برنامج (SPSS) الاصدار (26) لتحليل الانحدار الخطي المتعدد .

سابعا- لتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المناهج الآتية:

1. تم اعتماد (المنهج الاستقرائي) من أجل تحقيق أهداف الدراسة وعرض مشكلاتها وإثبات فرضياتها في الجانب النظري من خلال الأدبيات ذات الصلة بالدراسة.

2. تم اعتماد (المنهج الوصفي والتحليلي) في الجانب التطبيقي للدراسة من خلال البيانات المالية التي تم الحصول عليها من خلال سوق العراق للأوراق المالية للمصارف محل الدراسة.

ثامناً - مجتمع وعينة الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من (34) مصرف تجاري خاص مسجل في سوق العراق للأوراق المالية ، في حين تتكون عينة الدراسة من (10) مصارف بنسبة (29%) من مجتمع الدراسة وهي نسبة مقبولة لإجراء التحليل المالي والاحصائي للمصارف التي تتوفر بياناتها من المدة (2006) إلى (2020) واختيرت لعدة اسباب كان اهمها:

1- تم اختيار هذه المصارف لعدم توقفها خلال مدة الدراسة بهدف توفر البيانات للمدة من (2006-2020).

2- واختيرت على اساس تاريخ تسجيلها في السوق العراق للاوراق المالية لكي تتلاءم مع فترة الدراسة.

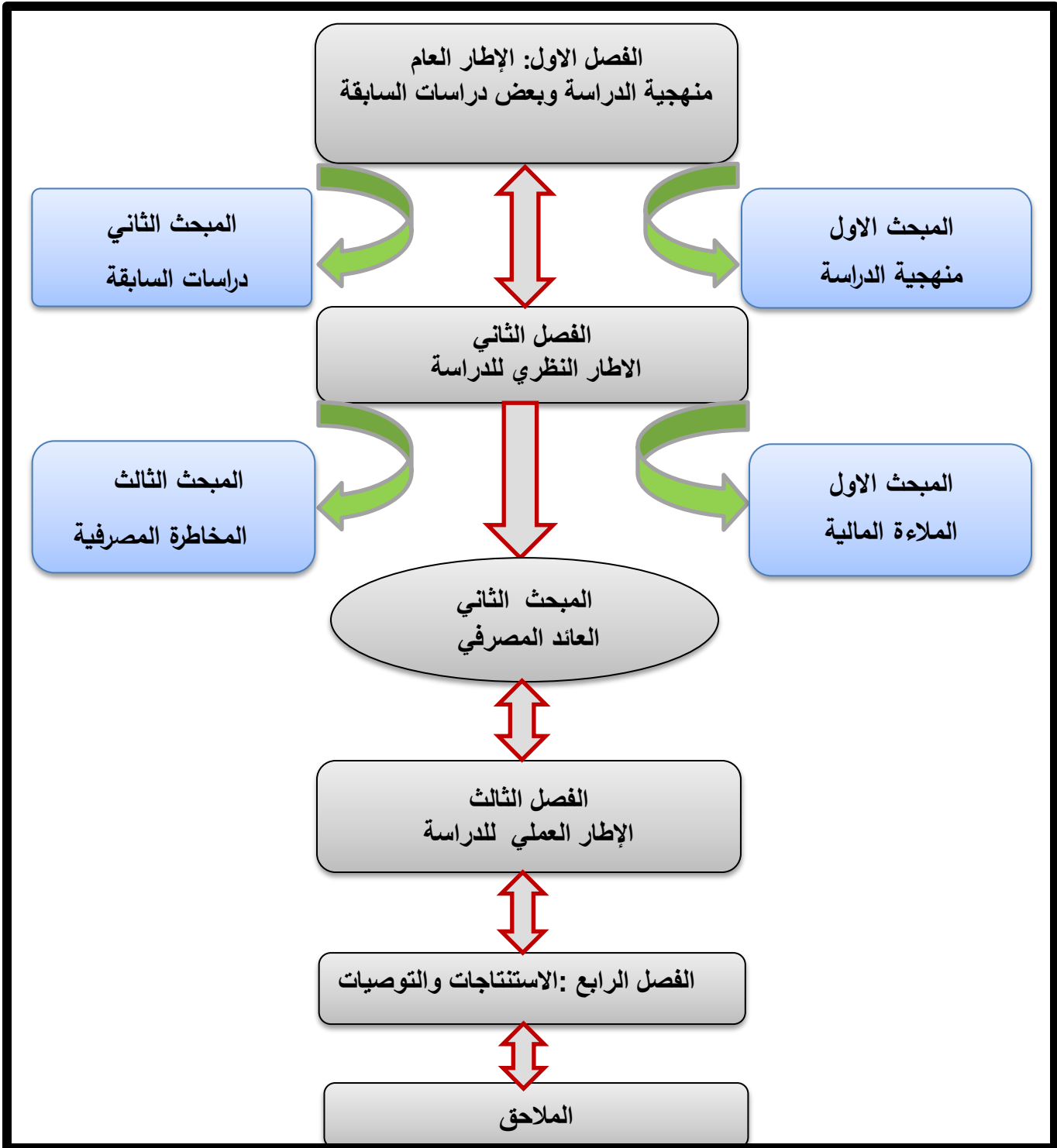
3- استُبعدت المصارف التجارية الاسلامية نتيجة لاختلاف النظام التي تتبعها هذه المصارف فضلا عن كون نظامها لا يتوافق مع الدراسة الحالية.

4- استُبعدت المصارف التجارية الخاصة الاعلى ترتيب حسب تصنيف CAMALS من غير المصارف الاسلامية لكون تاريخ ادراج هذه المصارف بعد بداية مدة الدراسة فضلاً عن توقفها لبعض السنوات.

تاسعاً: حدود الدراسة :

- 1- حدود زمانية : حددت مدة هذه الدراسة خلال المدة من (2006-2020).
- 2- الحدود المكانية: اجريت هذه الدراسة على مصارف تجارية خاصة مسجلة في سوق العراق للاوراق المالية .

تاسعاً : هيكلية الدراسة :



الشكل (1-2) المخطط الفرضي لهيكلية الدراسة

المصدر: من اعداد الباحث

المبحث الثاني

مراجعة بعض دراسات سابقة

توطئة:

هذا المبحث يهتم بعرض بعض دراسات سابقة قريبة من موضوع الدراسة الحالية ، إذ اصبحت دراسات سابقة ضرورة لا بد منها لغرض الوصول إلى معرفة اوجه التشابه والاختلاف لهذه الدراسة مع دراسات السابقة من اجل الافادة من نتائجها في تعزيز الدراسة الحالية ، لذلك تناول هذا المبحث بعض الدراسات التي ترتبط مع الدراسة الحالية وبحسب تسلسلها التاريخي :

اولا: الدراسات الخاصة بالملاءة المالية :

أ- دراسات عربية :

1- (دراسة الجعافرة ، 2008):

جاءت هذه الدراسة بعنوان (الملاءة المالية وتأثرها بربحية المصارف التجارية)، اجريت هذه الدراسة في الاردن ، إذ اشتملت هذه الدراسة على عينة تتكون من (15) مصرفاً من المصارف العاملة في الاردن والمسجلة في سوق عمان المالي للمدة من (2000 - 2007) ، إذ تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الملاءة المالية والربحية في المصارف التجارية في الاردن والاثار المترتبة عن هذه العلاقة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات منها : وجود علاقة طردية احصائية بين ملاءة المالية للمصارف التجارية والعائد على الموجودات ، فضلاً عن وجود علاقة عكسية بين ملاءة المالية للمصارف التجارية والعائد على حقوق الملكية، وأوصت هذه الدراسة بمجموعة توصيات كان اهمها : زيادة حجم رؤوس اموال المصارف التجارية من خلال الاندماج فيما بينها مما يمنحها القدرة على التوسع والانتشار وتحديث امكانياتها وكوادرها بما يتلاءم التطور العالمي، ويمنحها القدرة على المنافسة داخليا وخارجيا ويحقق لها الاستقرار والقدرة على منح التسهيلات ضمن شروط وتعليمات اتفاقية بازل .

2- (دراسة راضي، 2018):

جاءت هذه الدراسة بعنوان **أثر المخاطر الائتمانية في الملاءة المصرفية وفق مقررات بازل (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة 2006-2016)** اجريت هذه الدراسة في العراق ، إذ اشتملت هذه الدراسة على عينة تتكون من (6) مصارف من المصارف العاملة في سوق العراق للأوراق المالية ، إذ تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن اثر وطبيعة العلاقة بين المخاطر الائتمانية والملاءة المصرفية للمصارف عينة الدراسة ومن خلال اختبار الدراسة بواسطة برنامج SPSS توصلت هذه الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات منها : عدم تأثير نسب المخاطر الائتمانية المختارة في الملاءة المصرفية وهذا يدل على عدم قيام تلك المصارف بربط ملاءتها المصرفية بمستوى المخاطر التي تتعرض لها ، إذ أن الملاءة المصرفية لا تزداد بزيادة المخاطر الائتمانية وتتنخفض بانخفاضها أو أن ملاءتها تتجه باتجاه مغاير لاتجاهها ، او اتجاه يختلف عن الآخر وما يعزز هذا الرأي هو عدم وجود علاقة ارتباط ما بين المتغيرين للمصارف التجارية عينة الدراسة التي لا تتأثر نسبة ملاءتها بنسبة مخاطرها الائتمانية.

واوصت الدراسة بمجموعة توصيات كان اهمها ضرورة أن تعمل المصارف عينة الدراسة على جعل ملاءتها المصرفية تتناسب طردياً مع مستوى المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها، ومن أجل الالتزام بالمعايير العالمية والمحلية فيما يتعلق بالحد الأدنى للملاءة المصرفية.

3- (دراسة كاظم ، 2019)

جاءت هذه الدراسة بعنوان **(السيولة المصرفية وامكانية استثمارها في تعزيز الملاءة المالية لعدد من المصارف التجارية في العراق)**، إذ اجريت هذا الدراسة في العراق ، واشتملت على (3) مصارف اثنان منها مصارف خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومصرف واحد حكومي باستخدام بيانات سنوية منشورة من (2011 - 2017) ، إذ تهدف إلى تحليل مؤشرات الملاءة المالية والسيولة المصرفية للمصارف التجارية في العراق، فضلاً عن تسليط الضوء على مدى التزام المصارف التجارية في العراق بالمعايير الخاصة بالبنك المركزي العراقي فيما يخص السيولة المصرفية والملاءة المالية، وتوصلت هذه الدراسة إلى اثبات صحة فرضية الدراسة بأن المصارف التجارية الحكومية والخاصة تحتفظ بنسب سيولة كبيرة على حساب الموجودات الاخرى لدى المصارف، وهذا

بطبيعة الحال يعني تراكم الاموال السائلة غير المدرة للدخل لديها مما اثر وبشكل كبير على ملاءتها المالية، وتكونت لديها ملاءة مالية وهمية غير حقيقية (phantom solvency)، وهذا نتيجة محدودية النشاط الائتماني والاستثماري، الذي يعكس تخوف هذه المصارف من توظيف سيولتها في مجالات استثمارية وائتمانية مختلفة تتضمن نوع من المخاطرة، واوصت هذه الدراسة بمجموعة توصيات كان اهمها ضرورة قيام ادارات مصرفي المنصور والشرق الاوسط بأعاده النظر بأرقام مؤشر كفاية رأس المال ومحاولة القيام باستثمار السيولة النقدية الفائضة لديها في موجودات ذات طبيعة سائلة واخرى اقل سيولة ومحاولة تحقيق مؤشر معقول لكفاية رأس المال وليس هذه الارقام الفلكية، أما فيما يخص مصرف الرشيد فيتطلب منه القيام بتعزيز رأس ماله الاساس فهو احد الاسباب الرئيسة لتدني مؤشر كفاية رأس المال لديه.

ب- الدراسات الاجنبية:

1- دراسة (MUTHONI, 2015) بعنوان (THE EFFECT OF LIQUIDITY AND SOLVENCY ON THE PROFITABILITY OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA) جاءت هذه الدراسة بعنوان (تأثير السيولة والملاءة في ربحية المصارف التجارية في كينيا) إذ اجريت هذه الدراسة في كينيا ، عينة الدراسة مكونة من (42) مصرفاً تجارياً من المصارف العاملة في كينيا بواسطة بيانات منشورة من خلال التقارير السنوية لهذه المصارف للمدة من (2010-2014) ، إذ حُللت البيانات وقيست باستخدام التحليلات الوصفية والارتباط والانحدار، إذ هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل اثر السيولة والملاءة المالية في ربحية المصارف التجارية في كينيا ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها هو ان السيولة والملاءة المالية لها تأثير سلبي ولكن غير معنوي على الاداء المالي للمصارف التجارية في كينيا، وكذلك وجدت ان اداء المصارف التجارية الكينية لا يتأثر بالسيولة والملاءة المالية .

واوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان اهمها هو لكون ان النمو في ايرادات المصارف التجارية له تأثير ايجابي على اداء المصارف الكينية ، ينبغي على هذه المصارف ان تركز على تحسين مصادر ايراداتها من اجل الحصول على اداء افضل ومن ثم الحصول على ملاءة مالية جيدة للمصارف الكينية .

2- دراسة (Sakouvogui & Shaik, 2020) بعنوان (Impact of financial liquidity and solvency on cost efficiency: evidence from US banking system) جاءت هذه الدراسة بعنوان (تأثير السيولة المالية والملاءة المالية في كفاءة التكلفة : دليل النظام المصرفي الامريكى) إذ اجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الامريكية وتناولت (11,044) مصرفا تجاريا محليا منشورة بياناتها في الولايات المتحدة الامريكية من المدة (2005- 2017) ، إذ تم استخدام نموذج انحدار (Tobit) لتقييم تأثير السيولة المالية والملاءة المالية في كفاءة التكلفة للمصارف التجارية الامريكية ، الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحليل اهمية السيولة المالية والملاءة المالية للمصارف التجارية الامريكية والمصارف المحلية وتقييمها فيما يتعلق بكفاءة التكلفة . وتوصلت الدراسة إلى ان السيولة والملاءة المالية يؤثران سلبا في كفاءة التكلفة للمصارف التجارية والمحلية الامريكية إذ كانت المصارف التجارية غير فعالة خلال مدة الازمة المالية العالمية (2007-2009) مما ادى إلى تراجع ادائها وانخفاض السيولة والملاءة المالية مما يدل على ان المصارف تتعرض لمخاطر ملاءة مالية خلال تلك المدة، واوصت الدراسة بأن مبلغ اجمالي الموجودات مهم في تحسين كفاءة تكلفة المصارف التجارية الامريكية .

3- دراسة (Khan & etal , 2021) بعنوان (Impact of Liquidity, Efficiency and Solvency on Profitability of Select Banks) جاءت هذه الدراسة (تأثير السيولة والكفاءة والملاءة المالية في ربحية المصارف المختارة) ، إذ اجريت هذه الدراسة في الهند وتناولت (4) مصارف من المصارف الرائدة في الهند والمنشورة بياناتها بواسطة التقارير السنوية إذ كانت مدة الدراسة (5) سنوات للمدة من (2015- 2019) ، اثنان من هذه المصارف كانت مصارف خاصة واثنان من مصارف عامة ، استخدمت نسب مالية مختارة وبرنامج SPSS 24 لتقييم وتحليل البيانات المنشورة ، إذ كانت هذه الدراسة تهدف إلى تحليل وتقييم تأثير السيولة والكفاءة والملاءة المالية في ربحية المصارف العاملة في الهند . وتوصلت الدراسة إلى ان السيولة والملاءة المالية كان لها تأثير سلبي في ربحية المصارف الهندية المختارة، واوصت الدراسة بأنه يجب على المصارف ان تركز على مستوى معتدل من السيولة والملاءة المالية بإذ لا تؤثر في ربحية المصارف الهندية المختارة .

ثانيا : دراسات ذات الصلة بالعائد والمخاطرة :

أ- دراسات عربية :

1- دراسة (المطيري والاسدي ، 2016) :

جاءت هذه الدراسة بعنوان (السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة بحث تطبيقي في مصرف الرشيد) اجريت هذه الدراسة في العراق إذ كانت عينة الدراسة تتمثل بمصرف الرشيد لمدة عام واحد من (2013 /1/31 - 2013/12/31) باستخدام بعض النسب المالية المستعملة في التحليل التطبيقي (نسب السيولة والعائد و مخاطر السيولة) فضلاً عن استعمال البرنامج الاحصائي (SPSS) لإثبات وتقييم العلاقة بين السيولة والعائد والمخاطرة .

إذ تهدف الدراسة إلى قياس واقع السيولة في مصرف الرشيد وتحليلها ثم تحديد اثرها في العائد والمخاطرة من خلال التعرف على مدى كفاءة ادارة المصرف لسيولته من خلال توظيفها في المجالات الاستثمارية التي تحقق الربحية للمصرف، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها ان هناك فائض نقدي لدى المصارف وبعائد ومخاطرة متوسطين وبفجوة ميزانية موجبة ، واوصت الدراسة بضرورة تخفيض حجم الموجودات النقدية لغرض الاستفادة منها من خلال زيادة الودائع في الاستثمارات المختلفة .

2- دراسة (العابدي ، 2019):

جاءت هذه الدراسة بعنوان (أثر تنوع المحفظة الاستثمارية على العائد والمخاطرة دراسة لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) اجريت هذه الدراسة في العراق واشتملت عينة الدراسة على (15) شركة مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وبمعدل 5 شركات لكل من قطاع المصارف والخدمات والصناعة للمدة (2006 - 2016) إذ أُثبتت الفرضيات بوسائل احصائية من خلال برنامج (SPSS) لتحليل واختبار فرضيات الدراسة، إذ تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الاهداف كان اهمها هو معرفة مدى اثر تنوع المحفظة الاستثمارية في زيادة العائد وتخفيض المخاطرة ، وتوصلت الدراسة إلى ان لتنوع المحفظة الاستثمارية دوراً في زيادة العائد وتخفيض المخاطرة غير النظامية ، واوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، كان أهمها ضرورة قيام المستثمر بدراسة الشركات المتنوعة موضوع الاستثمار من إذ العائد والمخاطرة من اجل الوصول إلى محفظة مثلى

ومن ثم تقليل المخاطر التي يتعرض لها، ويمكن الاستفادة من الأساليب المالية والاحصائية من قبل المستثمرين لقياس العائد والمخاطرة، والتركيز على عدم التنوع بشكل عشوائي، لأن ذلك قد يؤدي إلى عدم ضمان تقليل مخاطر المحفظة.

3- دراسة (فرج ، 2021):

جاءت هذه الدراسة بعنوان (دور السيولة المصرفية في العائد والمخاطرة دراسة لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2019) اجريت هذه الدراسة في العراق واشتملت هذه الدراسة على عينة تتكون من (6) مصارف باستخدام البيانات السنوية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2019) إذ أُستعملت المؤشرات المالية للسيولة والعائد والمخاطرة واختبار البيانات في برنامج (Eviews10) لأثبات وتقييم العلاقة بين السيولة والعائد والمخاطرة.

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الاهداف كان اهمها الوقوف على طبيعية وأبعاد العلاقة بين مؤشرات السيولة المصرفية وكل من العائد والمخاطرة ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات كان اهمها احتفاظ المصارف عينة البحث بسيولة عالية اثرت بشكل سلبي على عائدها ولكن كانت بجانب انخفاض المخاطرة ، واوصت هذه الدراسة على ضرورة قيام ادارات المصارف بالمؤامة ما بين السيولة والعائد والمخاطرة والعمل على تحسين المؤشرات وفقاً للنسب المعيارية للسلطة النقدية أو القريبة منها.

ب- دراسات الاجنبية الخاصة بالعائد والمخاطرة :

1- دراسة (Chen& etal , 2013): بعنوان (Sectoral Diversification and the

Banks' Return and Risk: Evidence from Chinese Listed Commercial

Banks) جاءت هذه الدراسة بعنوان (التنوع القطاعي وعائد المصارف ومخاطرها: دليل من

المصارف التجارية الصينية المدرجة) إذ اجريت هذه الدراسة في الصين باستعمال بيانات

16 مصرفاً تجارياً صينياً مدرجاً خلال مدة 2007-2011 لغرض تحليلها من خلال استخدام معامل

بيتا والمقاييس الاكثر تقليدياً ، إذ تهدف هذه الدراسة إلى تحديد آثار التنوع القطاعي في محفظة

الائتمان على العائد والمخاطرة في القطاع المصرفي الصيني.

وتوصلت الدراسة التجريبية أن التنوع القطاعي يرتبط بانخفاض العائد وتقليل المخاطر في الوقت نفسه هذا يتعارض مع الدراسات في الدول المتقدمة ولكن تعتقد هذه الدراسة في سبب ذلك ان التنوع يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المراقبة ، مما يقلل من الأرباح الإجمالية، واوصت الدراسة بحصر القطاعات ذات الأساليب الأعلى مثل العقارات لتجنب "مأساة الرهن العقاري الثانية"، بالنسبة للمصارف الكبيرة ذات المخاطر المنخفضة ، يمكن وضع اهتمام مناسب ، خاصة المصارف ذات الخبرة في خفض التكاليف ، من أجل الحصول على عوائد أعلى.

2- دراسة (Christiana& Viverita, 2017): بعنوان (The Impact of Loan Portfolio Concentration and Foreign bank Entry on Indonesian Banks' Return and Risk)

جاءت هذه الدراسة بعنوان (تأثير تركيز محفظة القروض ودخول المصارف الأجنبية في عائد ومخاطر المصارف الإندونيسية) اجريت هذه الدراسة في إندونيسيا باستعمال بيانات من 47 بنكاً إندونيسياً تقليدياً خلال المدة 2010-2014 ، إذ تهدف هذه الدراسة إلى فحص تأثير تركيز محفظة القروض بناءً على القطاعات الاقتصادية على عوائد المصارف ومخاطرها. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها ان تركيز محفظة القروض للمصارف الإندونيسية لا يؤثر في عائد المصارف التقليدية الإندونيسية بالإضافة إلى ذلك وجدت الدراسة ان تركيز محفظة القروض يؤثر سلباً في مخاطر المصارف التقليدية الإندونيسية، واوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان أهمها هو ان تأخذ السلطة في الاعتبار ان هناك أنواعاً مختلفة من ملكية المصارف عند تنفيذ هذه الاجراءات كحافز للمصارف التقليدية الإندونيسية لتركيز محفظة القروض على قطاع معين من عدة قطاعات.

3-دراسة (Ferreira&etal,2019) بعنوان (Bank revenue diversification: its impact on risk and return in Brazilian banks)

ايرادات المصرف : تأثيرها في العائد والمخاطر في المصارف البرازيلية) اجريت هذه الدراسة في البرازيل باستعمال بيانات المصارف الخاصة بعينة الدراسة للمدة من (2003-2014) لمعالجة مشاكل التجانس والتغاير والارتباط الذاتي، الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد تأثير تنوع ايرادات المصارف على مخاطر وعوائد المصارف البرازيلية ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من

الاستنتاجات منها ان الدخل من غير الفوائد له تأثير ايجابي على العائد والمخاطرة للمصارف عينة الدراسة وكذلك الدخل من غير الفوائد له تأثير ايجابي على المخاطرة على الرغم من ان هذا التأثير ليس له تأثير احصائيا .

واوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الدخل الخاصة بالمصارف لان ذلك يساعد على انتشار المصارف البرازيلية في المستقبل ومن ثم يعكس على عائد تلك المصارف بالإضافة إلى ذلك ضرورة ان تختار المصارف أنشطة القروض بدل من التداول .

ثالثاً :- مجالات الإفادة من دراسات سابقة

بناءً على ما تناولته دراسات سابقة التي تعد احد المنافع المهمة التي اضافة لهذه الدراسة من خلال الاطلاع عليها، إذ اجريت في بلدان متعددة منها العراق والاردن والهند وامريكا وكينيا والصين والبرازيل وإندونيسيا الامر الذي ساعد الباحث في توسيع نطاق إدراكه وآفاق تفكيره لكون هذه الدراسات اجريت في بيئات وظروف مختلفة عن ظروف وبيئة الدراسة الحالية، وتتمثل مجالات الإفادة من الدراسات السابقة بالنقاط الآتية :

- 1- غالبية الدراسات السابقة التي عُرضت ساهمت في تزويد الاطار النظري للدراسة الحالية وإثرائه من خلال استعراض اراء وافكار الباحثين الخاصة بمتغيرات الدراسة.
- 2- الاطلاع على المنهجية العلمية التي تبنتها هذه الدراسات وطبيعة متغيراتها من اجل الإفادة منها في اعداد المنهجية العلمية للدراسة الحالية .
- 3- التعرف من خلال الجهود المعرفية على البحوث النظرية والتطبيقية فضلا عن المصادر البحثية لتلك الدراسات.
- 4- الافادة من الأساليب المالية و الإحصائية (SPSS-V.26) التي استعملت في الجهود المعرفية السابقة ومن ثم تحديد الاساليب الأكثر ملاءمة لتحليل ومعالجة البيانات الخاصة بالدراسة الحالية.
- 5- الاطلاع على اهم الاستنتاجات التي توصلت لها الجهود المعرفية السابقة وما اوصت به بهدف الانطلاق منها للبدء بالدراسة الحالية.
- 6- ساهمت الجهود المعرفية السابقة من خلال الاطلاع عليها في حث الباحث على اختيار عينة الدراسة .

رابعاً : مجالات الإفادة التي تميز هذه الدراسة عن دراسات سابقة :

حقق الباحث من خلال اطلاعه على دراسات سابقة مجموعة النقاط التي تميز الدراسة الحالية عنها التي تتمثل بالاتي :

- 1- تعد الدراسة الحالية اول دراسة حسب اطلاع الباحث التي حاولت البحث في تأثير متغيرات الدراسة مجتمعة التي تتمثل في تأثير الملاءة المالية في كل من العائد والمخاطرة للمصارف عينة الدراسة.
- 2- اختلاف عينة الدراسة إذ تناولت الدراسة (10) مصارف من المصارف المتوفرة بياناتها والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال سنوات الدراسة .
- 3- حُللت الدراسة بشكل سنوي ولمدة (15) سنة من اجل الحصول على نتائج اكثر مصداقية ودقة بسبب كبر حجم العينة .
- 4- اختلاف نتائج وعينة الدراسة التي تم التوصل اليها.

الفصل الثاني

التأطير الفكري لمتغيرات الدراسة

- المبحث الأول: الملاءة المالية
- المبحث الثاني: العائد المصرفي
- المبحث الثالث: المخاطرة المصرفية

المبحث الأول : الملاءة المالية

توطئة:

يتناول هذا المبحث اهم الجوانب التي تخص الملاءة المالية للمصارف إذ تناول مفهوم الملاءة المالية واهميتها و بعض المفاهيم المرتبطة فيها فضلا عن العوامل المؤثرة في الملاءة المالية وتناول هذا المبحث ايضا العلاقة بين الملاءة المالية وكفاية رأس المال وكذلك لجنة بازل وكفاية رأس المال وتناوله اخيراً مؤشرات قياس كفاية راس المال باعتبارها المؤشر الاول لقياس الملاءة المالية .

أولاً: مفهوم الملاءة المالية :

ان الوضع المالي لأي مصرف تجاري لا يعتمد على ما يتوفر لديه من موارد ذاتية (رأس المال المصرف) الذي غالبا ما يتميز بكونه عديم المرونة بسبب خضوعه لقرارات وسياسيات السلطات النقدية في البلد ، وانما يعتمد على قدرته في توفير موارد مالية تكون مصادرها متنوعة ، إذ يكون للمصرف القدرة على استثمارها من اجل تحقيق اهدافه، وتوضح اهمية هذه الموارد الخاصة بالمصارف من خلال عدة تعاريف للملاءة المالية التي تعني ان تكون المؤسسة المالية قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها في حالة توقف النشاط او التصفية (عبد الحميد وكاظم، 2020: 351).

ويرى بعضهم الملاءة المالية بأنه المصرف لديه القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية في حالة تصفية المصرف على المدى القصير والطويل أي ان الملاءة المالية هي قدرة المصرف على سداد جميع ديونه (Isa & Mahardika, 2021:44).

وهنالك صعوبة في التمييز بين الملاءة المالية والسيولة إذ يرى العديد من الباحثين بأن السيولة هي الملاءة ولكن في الحقيقة بأن السيولة هي نوع من انواع الملاءة المالية وتكون في الاجل القصير إذ ان الفرق بينهما يكمن في حقيقة هي ان المصرف الذي تتوفر لديه السيولة لا يعني انه قادر على الوفاء بالتزاماته في حين لا يعني المصرف الميسور بأنه سائل ، وترتبط السيولة والملاءة المالية في حقيقة تتمثل في التخلف عن السداد إذ تحدث مشكلة السيولة عندما يواجه المصرف تدفق نقدي مؤقت في حين تحدث مشكلة الملاءة المالية عندما يكون المصرف غير قادر على الوفاء بالتزامات من خلال موجوداته حتى لو بيعت جميع موجوداته فإنه يبقى غير قادر على ذلك وعليه فان السيولة تعني بانها قدرة المصرف على سداد الالتزامات في الاجل القصير (Muthoni, 2015: 3).

ومن وجهة نظر اخرى فان الملاءة المالية تقيس مبلغ الدين والالتزامات و المصاريف الأخرى المستخدمة في أعمال المصرف فيما يتعلق بمبلغ حق الملكية المستثمر في المصرف، إذ توفر نسب الملاءة المالية مؤشرا لقياس قدرة المصرف على سداد جميع التزاماته المالية من خلال بيع جميع موجوداته المالية فضلا عن كونها مؤشر جيد لقدرته على مواصلة اعماله وبالتالي فإن الملاءة المالية ضرورية لاستمرار عمله على المدى الطويل والقصير، إذ يلاحظ بأن الملاءة المالية هي نسبة تستخدم لقياس قدرة المصرف على الوفاء بجميع الالتزامات التي تكون في الاجل الطويل ، إذ تظهر قدرة المصرف على سداد ما بذمته من التزامات المالية في حالة تصفية موجوداته (Putri,2021:6) Raj& (وأيده في ذلك (Khan,2021) بأن الملاءة المالية هي قدرة المصرف على سداد جميع الفواتير المترتبة عليه في المدى الطويل(Khan, et al, 2021: 18)، وبشكل عام تشير الملاءة المالية إلى القدرة او الكفاءة او الجدارة في مواجهة التزامات المصرف بصورة كاملة في موعد الاستحقاق، بمعنى وجود المال الكافي لغرض مواجهة الالتزامات المتوقعة (الحجامي، 2016: 49).

وتعد الملاءة المالية من اهم الجوانب في الأعمال المصرفية الشاملة، وتعني قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية ذات الاجل الطويل ، إذ يُعد المصرف ميسورًا إذا تجاوزت إجمالي موجوداته إجمالي مطلوباته بمعنى انه لدى المصرف احتياطي رأس مال كافٍ، و يلعب رأس المال المصرفي دورًا مهما في ملاءة المصرف إذ كلما زاد عدد رؤوس الأموال التي يمتلكها المصرف زادت قوة مركزه الوقائي في امتصاص الخسائر غير المتوقعة التي يتعرض لها المصرف (Vodová, 2019: 493)، وكذلك تعكس الملاءة المالية صورة لقدرة المصرف على توليد تدفق نقدي وكذلك الوفاء بجميع الالتزامات المالية المترتبة على المصرف في الأجل الطويل(Haddad, et al, 2019:350).

ويرى الباحث ومما سبق يتبين بأن الملاءة المالية تعني قدرة المصرف على الوفاء بالالتزاماته اتجاه المستفيدين عند حلول موعد استحقاقها في الاجلين الطويل والقصير لانه يمتلك موجودات تفوق مطلوباته .

ثانيا :اهمية الملاءة المالية :

تخضع جميع المصارف للوائح وقوانين تفرض عليها من قبل السلطات الرقابية بإذ يجب ان يكون له مؤشر ملاءة مالية مناسب ، بمعنى ان يكون للمصرف القدرة على الوفاء بالتزاماته والمساهمة من خلال موجوداته لغرض مواجهة جميع الاحداث المحتملة أي ان المصرف قادر على تغطية ديونه عند الحاجة لذلك وتأتي اهمية محافظة المصارف على ملاءة عالية ليس من اجل تلبية متطلبات هيئة الرقابة المالية فقط وانما لمواجهة التكاليف الناتجة عن إجراءات هيئة الرقابة المالية بالإضافة إلى ذلك نظراً لوجود ضوابط السوق يمكن للمصارف ان تحتفظ بفائض رأس المال من أجل إرسال إشارة إلى الأسواق بأن وضعه المالي جيد وكذلك تلبية توقعات وكالات التصنيف (Carrillo Castro& Mejia, 2019:57).

ويرتبط رأس المال ارتباطاً وثيقاً بملاءة المصارف ، وهي من الموضوعات المهمة التي يهتم بها المشرفون والمصرفيون والشركات، وفي هذا السياق ، فإن التساؤلات التي يواجهها المشرفون والمصرفيون والشركات عادة هي كما يلي:

• ماهي الملاءة المالية ؟

• كيفية قياس الملاءة المالية ؟

• ما هو أدنى حد مناسب للملاءة المالية؟

في المقابل ، يمكن تعريف ملاءة المصرف بأنها احتمال يستبعد تعرض المصرف إلى الإفلاس ، وإذا تحقق هذا الاحتمال يعني أن المصرف يمتلك ملاءة مالية عالية . وتعني الملاءة الضعيفة للمصرف على الرغم من تجاوز إجمالي موجوداته لإجمالي مطلوباته ، لكنها لا تزال غير قادرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة، ويعبر عن هذه الحالة بالفشل المالي أي عندما تزداد القيمة المطلوبات الدفترية على قيمة الموجودات الدفترية، ومن وجهة نظر محاسبية يصبح المصرف عديم للملاءة مالية حينما تكون قيمة المصرف الصافية محسوبة على اساس القيمة السوقية للموجودات مطروحا منه القيمة الاسمية للمطلوبات الخاصة بالاسهم العادية المتداولة للمصرف(المرسومي، 2017: 68-69) ، و تشير الملاءة المالية للمصارف إلى قدرتها على الوفاء بالتزامات طويلة الأجل في تاريخ استحقاق، إذ يهتم المساهمون وحاملي السندات وكذلك الدائنون طويل الأجل مثل المؤسسات المالية

بوضع الملاءة المالية للمصارف، وتأتي أهمية الملاءة المالية أيضاً في تحليل هيكل رأس مال الخاص بالمصارف إذ يشير هذا إلى ان نمط التمويل سواء تم الوفاء بالمتطلبات التي تكون في الأجل الطويل من خلال الصناديق ذات الأجل الطويل أم لا (Tabash & Ismail, 2017 : 4)، وبالتالي فإنها تعد من أكثر العوامل المباشرة مساهمة في الاستقرار المالي من خلال تأثيرها على إخفاقات المصارف والقروض ذات المشاكل المستقبلية (Sakouvogui & Shaik, 2020:1).

وتكمن أهمية الملاءة المالية بكونها تهدف إلى اعطاء المصارف انذار مبكر من اجل اتخاذ الاجراءات التصحيحية او التدخل من قبل سلطة الاشراف قبل الوصول إلى حالة الاعسار المالي من اجل ضمان نجاح واستمرار وبقاء نشاط المصرف لما لها من أهمية اجتماعية واقتصادية (البلداوي ونادر، 2013: 60)، فضلا عن ذلك هناك أهمية كبيرة للملاءة المالية ايضاً تتمثل في حماية مصالح المستثمرين عن طريق الوفاء بمستحقاتهم في الوقت المحدد فضلا عن ضمان نجاح واستمرار عمل هذه المصارف لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة (نشاد، 2021:34).

ويستنتج الباحث مما سبق بان أهمية الملاءة المالية تتمثل بالاتي:

1- حماية المصرف من التعثر او الافلاس الناتج عن عدم الالتزام بالنسبة المحددة من قبل لجنة بازل .

2- تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر وراس المال الخاص بالمصرف .

3- كسب ثقة المودعين الحاليين والمستقبلين المتعاملين مع المصرف من خلال توفير الملاءة مالية المطلوبة .

ثالثاً: بعض المفاهيم المرتبطة بالملاءة المالية :هناك بعض المفاهيم التي ترتبط بالملاءة المالية منها العسر المالي ، اليسر المالي ، الافلاس :

1- اليسر المالي : يعد مفهوم اليسر المالي مرادف لمفهوم الملاءة المالية والذي يعني ان المصرف تكون لديه القدرة على سداد التزاماته في الاجل الطويل وهناك نوعين من اليسر المالي هما :

أ- اليسر المالي الحقيقي أو القانوني أو الفعلي : يعني قدرة المصرف على الوفاء بجميع التزاماتها تجاه الغير في حالة توقف النشاط او تصفية موجوداتها تصفية فعلية .

ب- اليسر المالي التقني او الفني : يعني قدرة المصرف على سداد جميع التزاماته في الاجل القصير من خلال ما يتوفر لديه من موجودات سائلة .

من خلال ما ذكر انفاً فإن اليسر المالي الحقيقي او القانوني مرتبط بملاءة المصرف في المدى الطويل وهذا يتعارض مع بقاء المصرف واستمراره في ممارسة اعماله ، بينما اليسر الفني او التقني مرتبط بالملاءة المصرف في الاجل القصير وهذا ما يجعلها اكثر ملائمة لاستمرار نشاط المصرف (كريمة ومنال، 2015: 52) .

2-العسر المالي : يقصد به المرحلة التي يعتذر فيها المصرف عن مواجهة التزاماتها المستحقة في تاريخ استحقاقها ، الامر الذي يجعل المصرف يخسر خيار الاستدانة وكذلك عدم الاستفادة من الفرص المتوفرة على مستوى الامد البعيد . وبذلك فالعسر المالي يعرف بأنه عدم تمكن المصرف من الوفاء بجميع التزاماته اتجاه الغير ، (أبو شهاب، 2018: 13).

وهناك مفهومان للعسر المالي يتمثلان بالاتي(عبد الستار ، 2008: 518):

أ- المفهوم الاول : يتمثل بالعسر المالي الفني ويوضح الحالة التي تكون فيها المصرف ليس لديه القدرة على سداد الالتزامات التي بذمته بالرغم من إن مجموع موجوداته يفوق مجموع مطلوباته بمعنى ينشأ العسر المالي الفني حينما يكون المصرف في حالة ازمة سيولة حادة ناتجة عن قلة تدفقاته النقدية الداخلة من نشاطه او ناتجة عن قلة ربحيته ، ولان مجموع الموجودات يفوق اجمالي المطلوبات فإن المصرف بإمكانه ان يتجاوز ذلك دون الوصول لمرحلة الافلاس .

ب- المفهوم الثاني : يتمثل بالعسر المالي الحقيقي ويوضح الحالة التي تكون فيها المصرف ليس لديه القدرة على الوفاء بالتزاماته بالإضافة إلى ذلك فإن مجموع موجوداته يقل عن مجموع مطلوباته، وهذا يدل على ان المصرف يكون قريبة جدا من ان يصل إلى حالة الافلاس بإذ يكون عاجز عن الوفاء بالتزاماته بالإضافة لكونه يعاني من تراكم الخسائر التي جعلت مجموع موجوداته يقل عن مجموع مطلوباته ، بمعنى حتى لو قام المصرف ببيع ما لديه من موجودات فإنه يكون غير قادرة على سداد التزاماته كافة.

3-الافلاس : يعد الافلاس من المواضيع القديمة والمهمة للشركات إذ سعت الدراسات إلى تحديد الافلاس الخاص بالشركات بالاعتماد على المقاييس المحاسبية والمالية المتوفرة ومن خلال استعمال

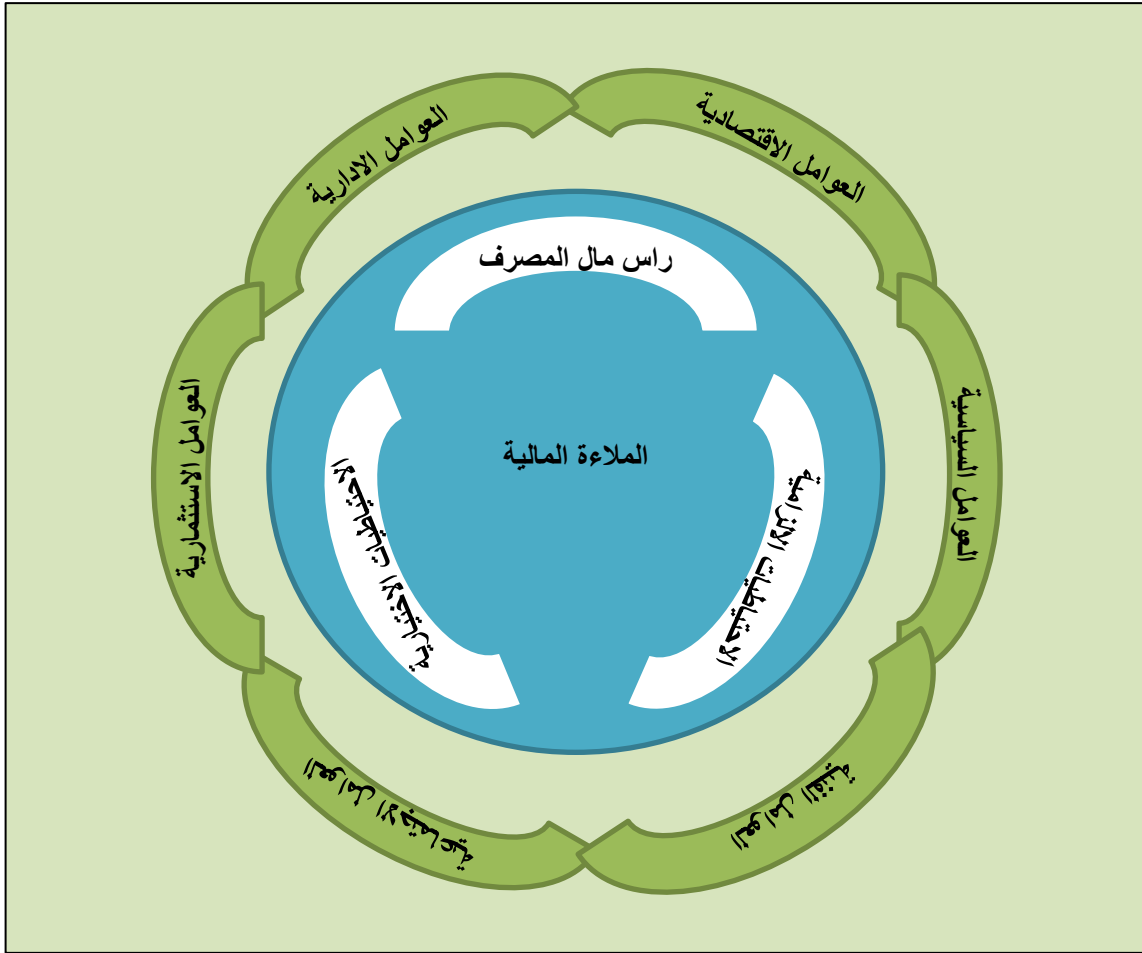
التحليل المالي من اجل معرفة الافلاس و بالاعتماد على البيانات المنشورة سنويا(etal,2017:2) Acosta-González& وعليه يمكن تعريف الافلاس من الناحية القانونية بأنها حالة الافلاس القضائي التي تصيب المصرف وتجعله غير قادرة على سداد ديونه في تاريخ استحقاقها إذ يُعلن في هذه الحالة بأن المصرف في حالة افلاس من خلال حكم صادر من المحاكم الخاصة لغرض تصفية موجوداته وبيعها وسداد ديونه (بحيت، 2015: 5)، ومن خلال ما ذكر انفاً فان الافلاس يعني عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في تاريخ استحقاقه (العنزي، 2011: 11).

رابعا : العوامل المؤثرة في الملاءة المالية : توجد العديد من العوامل التي من شأنها ان تؤثر في مقدرة المصرف المالية وفي اوضاعه الاقتصادية بإذ تنعكس على ملاءته المالية ومن هذه العوامل هي (بثينة، 2017 : 39); (الجنابي، 2014 : 64):

1- العوامل الداخلية: - هي العوامل التي تظهرها قائمة المركز المالي التي يمكن للمصرف السيطرة عليها والمتمثلة في رأس مال المصرف فضلا عن الاحتياطات الالزامية (احتياطات رأس المال) والاحتياطات الاختيارية الحرة للمصرف .

2 - العوامل الخارجية: - هي عوامل متغيرة تؤثر في الملاءة المالية للمصرف ويصعب التحكم فيها من قبل ادارة المصرف لأنها خارجة عن سيطرته الا ان المصارف تأخذ الاحتياطات كافة من اجل تخفيف أثر هذه العوامل على سير أعمالها وانشطتها، إذ تتمثل هذه العوامل بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفنية و الادارية والاستثمارية ويبين ذلك الشكل (2) هذه العوامل .

ويرى الباحث بان العوامل الداخلية يمكن لادارة للمصرف ان تتخذ الاجراءات التي تستطيع من خلالها ان تسيطر على المخاطر وتحد منها بينما العوامل الخارجية عوامل تكون عامة بإذ تصيب جميع المصارف ولايمكن لادارة المصرف السيطرة عليها بل تتخذ الاجراءات التي من شأنها ان تقلل من مخاطرها .



شكل (1-2) العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الملاءة المالية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات السابقة .

خامساً-العلاقة بين الملاءة المالية وكفاية رأس المال:

اختلفت الادبيات حول مفهوم الملاءة المالية وكفاية رأس المال منهم من يرى بان الملاءة المالية هي كفاية رأس المال ومنهم من يجد اختلاف بينهما وفي الحقيقة هناك فرق بين الملاءة المالية وكفاية رأس المال إذ تم التطرق إلى مفهوم الملاءة المالية للمصارف في بداية المبحث التي تعني بأنها قدرة المصرف على سداد الالتزامات طويلة الاجل في تاريخ الاستحقاق إذ يهتم المساهمون والدائنون وحاملي السندات بموضوع الملاءة المالية للمصرف وتحديدًا في الاجل الطويل (Ismail,2017:4 & Tabash).

ويعد الهدف الاساسي من الملاءة المالية هو تحقيق التوازن بين المخاطر التي يتوقع المصرف حدوثها وحجم رأس ماله بمعنى ان رأس المال الذي يستطيع تجاوز المخاطر فأن يتمكن من تحقيق

ربحية للمصرف فضلاً عن استمراره بمزاولة اعماله (غزالي وصغيري ،2020: 509)، لذلك قامت السلطات الرقابية بوضع مقاييس مختلفة للملاءة المالية كان من ابرز تلك المقاييس واهمها هو معيار كفاية رأس المال الذي أُقرّ من قبل لجنة بازل في عام 1988 إذ تم تطبيق هذا المعيار على (100) دولة (المالكي وسعيد ، 2013: 222) .

ويعد مؤشر كفاية رأس المال احد المقاييس المهمة لقوة وسلامة المصرف في جميع انحاء العالم إذ عرف كفاية رأس المال بأنه مقياس مهم لسلامة وصحة المصارف ومؤسسات الايداع لانها تمثل حاجزاً او مستنداً لامتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف وكفاية راس المال هو اختصار الحرف الاول (C) من كلمة (CAMELS) في اللغة المصرفية (2: 2018, Abba& et al).

و عرف كفاية رأس المال بأنها الاموال المطلوبة من قبل المصرف بهدف تسهيل العمليات التجارية بصورة سليمة على مدى مدة من الزمن وكذلك يعرف بأنه توفير رأس المال الكافي من اجل منع المصرف من الفشل من خلال استيعاب الخسائر المحتملة ومنع حدوثها (Mutumira, 2019:174). ويتفق (الاسدي) مع الرأي القائل بأن كفاية رأس المال هو مقياس مهم للملاءة المالية للمصرف إذ عرف كفاية رأس المال بأنه احد الطرائق التي يستخدمها مالكي المصرف وادارته من اجل تحقيق التوازن بين المخاطر المتوقعة وحجم رأس المال وبالتالي يتمكن من خلاله التعرف على ملاءة المصرف المالية وعلى قدرته في تحمل الخسائر المتوقعة (الاسدي ،2017: 46) .

لذا يستنتج الباحث بان مؤشر كفاية راس المال هو المقياس الاهم للملاءة المالية للمصرف والذي يعني بانه المصرف لديه القدرة على مواجهة الخسائر المتوقعة ومنع حدوثها ومن خلاله تتمكن ادارة المصرف من معرفة الملاءة المالية لذلك لا بد ان يتم التطرق إلى كفاية راس المال ومؤشرات قياسها.

سادسا - لجنة بازل وكفاية رأس المال :

1- نبذة تاريخية عن بازل :

تشكلت لجنة بازل في عام 1974 للانظمة المصرفية والرقابة وعملت هذه اللجنة لسنوات عديدة قبل ان تنشر في تقريرها النهائي وذلك في عام 1988 وتألقت اللجنة من مجموعة ممثلين عن اثنتي عشرة دولة وهي (فرنسا ، بلجيكا، ايطاليا ، كندا، السويد ، سويسرا ، بريطانيا ، امريكا ، لوكسمورغ ، هولندا) وكانت اجتماعات هذه اللجنة في مدينة بازل في سويسرا إذ كانت هذه المدينة مقر لمصرف التسويات الدولية ولهذا سميت بلجنة بازل، وفي نهاية عقد الستينات وبداية عقد السبعينات كانت الازواج الاقتصادية والاجتماعية غير مستقرة نتيجة كثرة المتغيرات الاقتصادية والمصرفية (الدعمي والمرسومي، 2017: 35)، لذلك كانت هذه اللجنة تهدف إلى توفير دليل اشرافي للشركات من اجل اتخاذ الاجراءات الوقائية وكان الهدف من ذلك هو تشخيص الشركات الضعيفة وكيفية التعامل معها. (Bank for International Settlements, 2014:3).

2- لجنة بازل 1 وكفاية راس المال :

عقدت لجنة بازل سلسلة من الاجتماعات توصلت من خلالها إلى اصدار توصياتها الاولى الخاصة بكفاية رأس المال التي اطلق عليها بأسم اتفاقية بازل 1 في عام 1988 واصبح ذلك اتفاقا عالميا ويتوجب على جميع المصارف ان تلتزم به بإذ تصل نسبة رأس المال الخاصة بهذه المصارف إلى مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر التي تصل إلى نسبة 8% كحد ادنى واطلق على هذه النسبة باسم (معيار كوك) وسمي بهذا الاسم نسبة إلى كوك الذي اوجدها واصبح بعد ذلك رئيسا للجنة بازل فيما بعد ، "معيار كوك = (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند)/عناصر الموجودات والالتزامات مرجحة بأوزان مخاطرها $\leq 8\%$ " (خديجة، 2017: 37).

إذ تشير اتفاقية بازل الأولى إلى معايير رأس المال المفروضة على المصارف وقسمة لجنة بازل رأس مال المصارف إلى شريحتين الاولى رأس المال الأساسي والشريحة الثانية تتمثل برأس المال التكميلي (يمثل ما يصل إلى 100 % من رأس المال الأساسي) وركزت بازل 1 فقط على مخاطر الائتمان. إذ قام تعديل مخاطر السوق في عام 1996 بهدف سد فجوة مهمة ، ولكن هنالك مخاطر أخرى لا تغطيها المتطلبات التنظيمية مثل مخاطر التشغيل ، مخاطر السمعة ، المخاطر الاستراتيجية

.... إلخ. وتهدف لجنة بازل الأولى إلى الاتي (Shakdwipe& Mehta, 2017: 67);(2015:6) Hennani,):

1- متابعة عدد كبير من الاضطرابات التي تحدث على المستوى الدولي للحفاظ على الحد الأدنى من الأسواق المالية الدولية..

2- تعزيز وتحسين التفاهم المتبادل و التعاون عبر الحدود .

3- التنسيق والتعاون مع منظمي القطاع المالي وكذلك المنظمات الدولية من اجل تعزيز الاستقرار المالي.

4- سد الثغرات التنظيمية والاحترازية التي تشكل مخاطر على الاستقرار المالي .

ويرى الباحث بأن بازل الأولى جاءت من اجل تحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات المالية بعد ان حدثت ازمة ديون عالمية سادت جميع دول العالم وخصوصا الدول النامية إذ زادت الديون لدى هذه الدول وبالتالي اثر ذلك على عمل المصارف في تلك الدول لتأتي بعدها بازل وتضع نسبة 8% من مجموع الموجودات الخطرة من اجل تحقيق الاستقرار المالي لجميع الدول .

3- بازل 2 وكفاية رأس المال :

قدمت لجنة بازل 1 متطلبات رأس المال على أساس المخاطر للمصارف، إذ تعتمد اتفاقية بازل 2 بشكل كبير على اتفاقية بازل 1 من خلال زيادة حساسية رأس المال لمخاطر المصارف الرئيسية، فضلاً عن ذلك، تدرك اتفاقية بازل 2 أن المصارف يمكن أن تواجه العديد من المخاطر، التي تتراوح من المخاطر التقليدية المرتبطة بالمالية إلى المخاطر اليومية لتشغيل الأعمال التجارية ، والمخاطر المرتبطة بصعود وهبوط الاقتصادات المحلية والدولية (Yeh& al et, 2005:5-6) .

إذ استبدلت اتفاقية بازل الأولى باتفاقية جديدة جاءت بقوانين جديدة بخصوص رأس المال الخاص بالمصارف وان هذه الاتفاقية تلزم المصارف بان تحتفظ بنسبة من رأس المال لمواجهة المخاطر التي تواجهها وتجدر هذه الاتفاقية ان النسبة او المنهج المتبع من قبل بازل الأولى لم يحقق الغرض المطلوب وهو مواجهة المخاطر وخاصة فيما يتعلق بالموجودات المرجحة بالمخاطر لذا الزمت المصارف الاحتفاظ بنسبة من رأس المال لمواجهة المخاطرة المتمثلة بمخاطرة السوق ومخاطرة الائتمان ومخاطرة

التشغيل إذ ان مخاطر التشغيل اوجدتها لجنة بازل 2 (Nalbantoğlu,2013:16-17) وتهدف لجنة بازل الثانية إلى :

1- تحديث وتصحيح أوجه القصور في بازل 1 ومساعدة المصارف على إجراء قياس أفضل للمخاطر.

2- تهدف معايير بازل 2 إلى تنظيم كفاية رأس المال بشكل أكثر كفاءة .

3- إنشاء نظام السوق والإشراف عليه .

4- تعزيز الاستقرار المالي وإدارة المخاطر.

بعد التعديل على لجنة بازل 1 تُحسب كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل 2 على النحو التالي :

اجمالي رأس المال

معيار كفاية راس المال = _____

مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل $\leq 8\%$

(YILDIZ& al et, 2010:11-12)

ويرى الباحث بان المصارف تتعرض لمخاطر تشغيل وان بازل 1 لم تأخذ ذلك بالحسبان لذلك جاءت بازل 2 واطافة مخاطر التشغيل من اجل تحقيق الاستقرار المالي وتمكين ادارة المصرف من ادارة المخاطر .

4- بازل 3 وكفاية راس المال :

كشفت أزمات الرهن العقاري مخاطر عالية لعام 2008 عن عيوب بازل 2 وأدت إلى إدخال نسخة شبه نهائية من معايير رأس المال والسيولة للمصارف الجديدة المشار إليها باسم بازل 3 في ديسمبر 2010 من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية. إذ كانت بازل 3 عبارة عن سلسلة من التصحيحات لإطار عمل بازل الثانية، ومناهم تعديلات اتفاقية بازل III هي (MUSAFARE,2015 : 28) :

1- انشأت العديد من التغييرات التي دخلت حيز التنفيذ إذ احتفظ بنسب الملاءة الأساسية السابقة عند 8 % من الموجودات المرجحة بالمخاطر و سيكون الحد الأدنى لمكوّن الأسهم العادية 5.4 % عند تطبيقه على مراحل بالكامل بحلول عام 2015 ، بزيادة عن نسبة 2 % السابقة.

2- سيكون عنصر المستوى الأول الإجمالي لقاعدة رأس المال (بالإضافة إلى حق الملكية العادية)

6 % عند تطبيقه على مراحل بالكامل بحلول عام 2019 ، مرتفعاً من الحد الأدنى السابق البالغ 4%.

3- سيتم إنشاء احتياطي لحفظ رأس المال من مستوى حق الملكية بنسبة 5.2 % عند بدء التشغيل التدريجي الكامل بحلول عام 2019 .

4- اقترح أنه عندما يكون لدى المؤسسة رأس مال ضمن معايير المخزن المؤقت (مع نسبة ملكية مشتركة تتراوح بين 5.4 % و 7 % توزيعات الأرباح وعمليات إعادة شراء الأسهم والمكافآت ستخضع للسيطرة).

- أهداف المصارف بعد تطبيق بازل 3: يمكن تلخيص هذه الاهداف على النحو التالي (Choudhry, 403: 2018):

1- ضمان احتياطات كافية من رأس المال، من إذ الكمية والنوعية على السواء، لتلبية متطلبات بازل الثالثة ؛ بالنسبة للعديد من المصارف، دعا ذلك إلى زيادة رأس المال.

2- تحسين كفاءة رأس المال عن طريق إعادة هيكلة دفاتر القروض القائمة و"تحسين" إدارة الضمانات.

3- التحقيق في فرص النمو "الخفيفة" في إطار قاعدة المعارف والموارد القائمة.

4- خفض هياكل التكاليف عن طريق مزيج من تحسين العمليات التجارية لخفض التكاليف التشغيلية، وتبسيط نماذج التشغيل، وخفض عدد الموظفين، أو الاستعانة بمصادر خارجية.

5- مراجعة محفظة وحدات الأعمال داخل المصرف. وقد يؤدي ذلك إلى التخلص من خطوط الأعمال غير المربحة أو غير الأساسية لأسباب مثل الملاءمة الاستراتيجية أو الفشل في تحقيق عائد مستهدف معدل حسب المخاطر على رأس المال.

6- تنفيذ هياكل تمويل أكثر قوة واستقراراً، ولا سيما فيما يتعلق بالأموال الأطول أجلاً الأعلى تكلفة. ويُطلب من النظام الأول والأخير صراحة في نظام بازل الثالثة ، في شكل احتياطات رأسمالية أعلى من أنواع مختلفة والالتزام بمقاييس السيولة الهيكلية، وبطبيعة الحال فإن الثلاثة الأوائل هم في الأساس غير مفهومه وبالتالي فإن جميع الشركات سوف تسعى إلى زيادة كفاءة رأس المال إلى أقصى حد وتقليل نسبة التكلفة إلى الدخل في جميع الأوقات، وذلك ببساطة كممارسة تشغيلية جيدة.

ومع ذلك ، أن تعدّ منافسا حقيقيا على المدى الطويل في مجال الخدمات المصرفية يتطلب أكثر من ذلك في الواقع : ما لا يقل عن تمييز محدد الموجهة نحو الزبائن من نموذج الأعمال واحد، ولا تزال البيئة التنافسية للمصارف تشكل تحديا، وهذا هو الحال بصفة خاصة بالنسبة للمصارف التي تتخذ من البلدان التي شهدت إنقذا سياديا، إذ توجد ضغوط إضافية مرتبطة باستمرار ضعف الصورة العامة وتكوين العلامات التجارية. وفي ظل هذه الظروف، ليس من المستغرب أن يمثل التمييز بين الذات والمنافسة صعوبات أمام مجالس المصارف والإدارة العليا، لا سيما بالنظر إلى الطبيعة السلعية للمنتج المصرفي الأساسي، وستلعب متطلبات معايير بازل الثالثة ومتطلبات المنظمين الوطنيين دوراً رئيسياً في التأثير على استراتيجية المصارف، بطبيعة الحال، يجب أن يكون للمجلس وجهة نظره الخاصة بشأن الخدمات المصرفية المستدامة، وأن يعدد المعايير التنظيمية شرطاً أدنى، ويجب أن يحدد المجلس المجالات المحددة لرأس المال والسيولة، فضلا عن السياسة السليمة لتوليد الموجودات، بما يتماشى مع معتقداته وفهمه، وخلاصة القول إن الاستراتيجية الأساسية متطابقة بالنسبة لجميع المصارف من إذ أنه يجب عليها أن تضمن أن الكيان يفي بالمتطلبات التنظيمية، وعلى مستوى المصارف الفردية، ينبغي أن تعكس الاستراتيجية الكفاءة الأساسية ونقاط القوة في المخاطرة .

سابعا: مؤشرات قياس كفاية رأس المال :

ان تدعيم كفاية او متانة رأس المال المصرفي التي تعني قدرة المصرف على مواجهة الظروف غير الاعتيادية التي تتمثل في صعوبة ممارسة العمل المصرفي والذي يتطلب تحديد نسبة معينة إذ يكون فيها رأس المال طرف من اجل مواجهة الخسائر المختلفة والمحتملة وتوجد العديد من المقاييس او المؤشرات لقياس كفاية رأس المال من بين هذه المؤشرات هي المؤشرات التقليدية لكفاية رأس المال التي اعتمد عليها الباحث لقياس كفاية رأس المال وتتمثل هذه المؤشرات بالاتي:

1- نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع : تعد هذه النسبة من اقدم النسب المستخدمة في قياس مدى كفاية رأس المال ، استعملت هذه النسبة في 1914 التي تشير في الحالة التي تكون فيها مرتفعة على زيادة قدرة المصرف على حماية ودايع المودعين من المخاطر المتوقعة والعكس صحيح وتحسب كما في المعادلة(1) ، (الاسدي، 2017:53).

2- نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات : تشير هذه النسبة إلى قياس متانة رأس المال في تمويل الموجودات أي بمعنى مدى اعتماد المصرف على رأس المال الممتلك بهدف تغطية الخسائر المتوقعة من إجمالي موجوداته وتحسب كما في المعادلة (2)، (البيديري، 2016: 21).

3- نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات الخطرة : يستخدم رأس المال الممتلك إلى الموجودات لقياس قدرة المصرف على توليد صافي الدخل من خلال الاعتماد على مستوى معين من الموجودات الخطرة بمعنى أن الموجودات الخطرة تكون مطروحا منها الموجودات السائلة مثل القروض والاوراق المالية ، إذ كلما زادت قيمة رأس المال الممتلك إلى مجموع موجودات المصرف زاد الربح الذي يتحقق للمصرف والعكس صحيح وتحسب هذه النسبة كما في المعادلة (3) ، (Mamahit & Sumiyarsih, 2018:79-81).

4 - نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمارات المالية : هذه النسبة تقيس قدرة المصرف على استعمال رأس ماله في مواجهة الخسائر التي تكون ناتجة عن الاستثمار دون المساس بأموال المودعين إذ إذا كانت هذه النسبة ضعيفة تشير إلى أن المصرف معتمد على الودائع في تحمل الخسارة لذلك تسمى هذه النسبة بهامش الأمان في مقابلة المخاطر الناتجة عن الاستثمارات وتستنثى منها الاوراق الحكومية قصيرة الاجل وحوالات الخزينة لكونها خالية من المخاطر وتحسب هذه النسبة كما في المعادلة (4)، (محمد واخرون، 2013:28).

5- نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض : هذا النسبة تقيس قدرة المصرف على استعمال رأس المال الممتلك في مواجهة المخاطر التي تتعلق باسترجاع جزء من الأموال التي استثمرت في القروض الممنوحة لزيائن المصرف ، إذ كلما ارتفعت نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض دل على أن المصرف لم يتوسع في منح القروض ومن ثم تتخفف المخاطر المتعلقة باسترجاع الاموال المستثمرة في القروض والعكس صحيح ويتم حساب هذه النسبة كما في المعادلة.....(5)، (البيديري، 2016: 22).

المبحث الثاني : العائد المصرفي

توطئة

يتناول هذا المبحث الجوانب المهمة التي تخص العائد المصرفي إذ تناول مفهوم العائد المصرفي وكذلك اشكال وانواع العائد المصرفي بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيه واهم المقاييس التي تستعمل لحساب العائد المصرفي .

اولا: مفهوم العائد المصرفي :

هناك وجهات نظر مختلفة حول مفهوم العائد إذ يركز كل تعريف من التعاريف الخاصة بالعائد على جوانب معينة، على الرغم من تعدد تلك التعاريف وتنوعها الا ان الفكرة الاساسية في هذا هي واحده (الجبوري، 2017، ص48)، التي تتمثل في اغلب الاستثمارات إذ تقوم الشركات او الافراد بإنفاق الأموال اليوم من اجل الحصول على المزيد من الاموال في المستقبل وبذلك يعد مفهوم العائد طريقة ملائمة لقياس وتعبير عن الأداء المالي الناتج عن تلك الاستثمارات، Brigham& Ehrhardt, (2011:219).

ولكون المستثمر يقوم بقياس المخاطر بالاعتماد على تذبذب العائد فإنه يحتاج إلى معرفة العائد إذ يمثل العائد بإجمالي الربح او الخسارة الناتجة عن الاستثمار خلال مدة زمنية معينة وعادة يُقاس العائد من خلال التغير في قيمة الموجودات بالإضافة إلى التوزيعات النقدية التي تحقق خلال مدة معينة (المخلافي، 2011 : 120) وكذلك عُرف العائد على انه تدفق نقدي حقيقي يحصل المستثمر عليه خلال مدة زمنية معينة، إذ يعبر عنه على شكل نسبة من تكلفة الاستثمار في بداية المدة ويسمى ايضا بالعائد لمدة الاقتناء (حداد، 2009، 128)، ويختلف مفهوم العائد من وجهة النظر المحاسبية والمالية عن وجهة النظر الاقتصادية بسبب اختلاف ادوات التحليل التي تستخدم فالمحاسبين والمحللون الماليون يستخدمون ادوات ومقاييس تتناسب مع الماضي في حين الاقتصاديون يستخدمون مقاييس تتناسب مع المستقبل فالمفهوم الاقتصادي للعائد هو الحصول على عائد يكون مقابل لخدمات عناصر الانتاج وذلك بالحصول على اعلى عائد ممكن وباقل تكلفة ممكنة ، ويعرف العائد من وجهة نظر محاسبية او مالية بأنه تعويض او مكافأة يحصل عليها المستثمر عندما يقوم بتوظيف امواله في الاسهم العادية وتكون هذه المكافاة على شكل مقسوم ارباح نقدي تقرر الشركات توزيعها(خضير

وجاسم، 2015: 199) كما عرف (Gitman& Zutter) العائد بأنه إجمالي الربح أو الخسارة الناتجة عن استثمار معين خلال مدة زمنية معينة، ومن الناحية الرياضية يعرف العائد بأنه هو مجموع أي توزيعات نقدية (على سبيل المثال ، أرباح الأسهم أو مدفوعات الفائدة) بالإضافة إلى التغيير في قيمة الاستثمار العائد مقسومة على قيمة بداية المدة ويتم من خلالها الحصول على العائد (2012,311, Gitman& Zutter) .

ان عائد أي استثمار يتغير مع تغير مستوى الخطر الذي يتعرض له هذا الاستثمار إذ كلما كان مستوى الخطر مرتفع كان العائد مرتفع، وبذلك عرف بأنه المكافأة التي يحصل عليها أي مستثمر نتيجة الانتظار والمخاطرة المتوقعة من رأس مال المستثمر ويعبر عن هذه المكافأة على شكل نسبة مئوية من قيمة الاستثمار الحاصل في بداية المدة وتزداد مع زيادة الخطر المصاحب للاستثمار (الطائي، 2020: 50).

ومن خلال اعلاه يمكن تعريف العائد بأنه المقابل الذي يرغب المستثمر الحصول عليه نتيجة لاستثمار امواله لمدة زمنية معينة سواء كان فرد او مصرف ، او هو اجمالي الربح او الخسارة التي يحصل عليه المستثمر خلال مدة معينة .

ثانياً: انواع العائد : توجد عدة انواع للعائد تختلف باختلاف الدراسات التي يتبعها الباحث ومن اكثر هذه الانواع شيوعاً بين الباحثين هي :

1- **معدل العائد الفعلي (المتحقق) :** يشير معدل العائد المتحقق إلى العائد الذي حُقق فعلاً من خلال نشاط المؤسسة التشغيلي والذي يكون في نهاية المدة المالية ويعبر عنها في اغلب الاحيان ب (السنة) وتُحسب من خلال البيانات التي تظهرها الميزانية العمومية التي تُعد سنوياً او من خلال كشف الدخل السنوي للمصرف (Brigham& Ehrhardt, 2011: 220) .

ويعرف العائد الفعلي أو المتحقق بأنه الربح أو الخسارة الفعلية الناتجة عن استثمار معين خلال مدة معينة غالباً ما تكون سنة فضلاً عن ذلك يطلق عليه اسم العائد اللاحق، وتكون المخاطر المرتبطة بالعائد الفعلي ناتجة عن الفرق بين العائد الفعلي والعائد المتوقع او تكون ناتجة عن فقدان الاستثمار بأكمله او جزء منه ويتم قياسه في اغلب الاحيان بواسطة الانحراف المعياري (Soni,2017:143).

ويعد العائد الفعلي او المتحقق هو عائد تحقق فعلا في الماضي ويُحسب بالاعتماد على بيانات تاريخية حدثت في الماضي ويعد معدل العائد الفعلي او المتحقق من المقاييس المهمة لان هذا العائد يستخدم في تقييم اداء المصرف بالإضافة إلى ذلك يستخدم في حساب العائد المتوقع والمخاطر المستقبلية التي يتعرض لها المصرف لكي يتمكن من تجاوزها في المستقبل (Asikin & etal,2021:874).

ويستخرج العائد المتحقق من خلال تقسيم الارباح قبل الفوائد والضرائب السنوية EBIT التي يظهرها كشف الدخل على مجموع التمويل الذي استثمر في موجودات المصرف لنفس السنة التي تتحقق فيها الارباح وكما في الصيغة ادناه(العامري، 2010: 47-48) :

الارباح قبل الفوائد والضرائب EBIT

$$\text{معدل العائد المتحقق} = \frac{\text{الارباح قبل الفوائد والضرائب EBIT}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

مجموع الموجودات

أي

$$R = \text{EBIT} / (\text{Debt} + \text{Equity}) (D+E)$$

2- معدل العائد المتوقع

معدل العائد المتوقع هو المعدل الدوري الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه عن كل دينار مستثمر في موجودات المصرف إذ يهتم المصرف بالعائد المتوقع الذي يتم الحصول عليها من الاموال المستثمرة بهدف مقارنتها مع العائد المطلوب على الاستثمار فإذا كان معدل العائد المتوقع اكبر من معدل العائد المطلوب فهذا يعني ان القرارات التي يتبناها المصرف سليمة وصحيحة والنتائج الناتجة عن انشطتها مربحة (العامري، 2013: 277).

وتعد العوائد المتوقعة من المؤشرات الهامة لأنها تلخص المواقف اتجاه المخاطرة التي يتعرض لها المستثمرون خلال مدة الاستثمار لكن لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر لذلك يحتاج المستثمر إلى نماذج لكي يقوموا بتقديرها وبذلك فان معدل العائد المتوقع هو العائد الذي يتوقع المستثمرون الحصول عليه في المستقبل إذ يعد هو معدل او وسط حسابي لمعدلات العوائد التي تم الحصول عليها خلال مدة معينة (Chin & Polk, 2015:1).

و في بعض الحالات ، لا يمكن استخدام العوائد التاريخية للتنبؤ بالمستقبل، ويكون ذلك أما لكون هذه العوائد غير موجودة فعلا أو لأنها غير كافية لتقديم الحلول اللازمة للمصارف أيضًا ، حتى لو

كان هناك عدد كافٍ من المعلومات التاريخية، فإن المستثمر يشعر بان المصارف قد تعرضت لتحولات التي تجعل من الملاحظات التاريخية غير ممثلة لما يحدث في المستقبل وفي هذه الحالة فان الوصول إلى العائد المتوقع يكمن بالاعتماد على احدى الطرق الشائعة وهي التنبؤ بأداء المصارف بالاعتماد على متغيرات الاقتصاد الكلي الذي يمكن ملاحظته والتنبؤ به وبذلك يتمكن المستثمرون من توقع العائد فعندما يكون العائد المتوقع اعلى من العائد المطلوب فهذا يعني بان القرارات سليمة وصحيحة وكما يوضح في المعادلة الاتية (Adair, 2006:149-150):

$$E(R) = \sum_{i=1}^n P_i R_i$$

إذ ان

$E(R)$: العائد المتوقع .

P_i : احتمال حدوث حالة اقتصادية معينة .

R_i : العائد المطلوب، يمثل الحد الأدنى للعائد المتوقع .

3- معدل العائد المطلوب:

وهو ادنى معدل عائد يطلبه المستثمرون لتعويض المخاطر التي يواجهونها وتأجيلهم للاستهلاك المالي في المستقبل ، ويشار إليه أيضًا بالعائد الذي يرغب المستثمرون في الحصول عليه بما يتوافق مع مستوى المخاطرة التي من المتوقع أن تواجهها أداة الاستثمار لذلك فان معدل العائد المطلوب يعكس المكافأة التي يحصل عليها المستثمرون مقابل المخاطر (بلال، 2014، 58:)، ويعتمد معدل العائد المطلوب من قبل المستثمرين على الاموال المتاحة للمصرف بالإضافة إلى الطلب على الاموال إذ يمثل معدل العائد الذي يطلبه المستثمرون (تكلفة راس مال المصرف) وبذلك فان معدل العائد المطلوب يتمثل بمقدار العائد الذي يطلبه المستثمرون مقابل المخاطر النظامية التي يتعرض لها المصرف (Moyer & et al, 2012:278).

ويحسب معدل العائد المطلوب من خلال نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية (CAPM) فهو يساوي معدل العائد الخالي من الخاطر RF مضافاً إليها علاوة المخاطرة RP (الفرق بين معدل عائد

السوق RM ومعدل العائد الخالي من المخاطرة (RF). مضروبة في معامل بيتا (Beta) التي تقيس مخاطرة السهم في السوق (Howells & Bainn, 2007:408) ، ويحسب هذا العائد من خلال المعادلة الآتية (Subair, 2016:91) :

$$RR = R_f + B (R_m - R_f)$$

إذ ان :

Rm : عائد السوق

RR : معدل العائد المطلوب .

Rf : معدل العائد الخالي من المخاطر .

B : معامل بيتا .

4- معدل العائد على الموجودات :

معدل العائد على الموجودات هو أيضاً يعد من العوائد الرئيسية الأخرى التي تشير إلى ربحية المصرف التي تمثل صافي الدخل إلى إجمالي موجوداتها و تقيس قدرة إدارة المصرف على توليد الدخل من خلال استخدام موجودات المصرف الموجودة تحت تصرفهم بمعنى آخر (etal, 2019:166) ، فان معدل العائد على الموجودات يعكس مدى قدرة ادارة المصرف على استخدام استثماراتهم المالية والحقيقية من اجل تحقيق الربح التي يسعى المصرف إلى تحقيقه (Bett & 2021: 571) . (Qurban & et al,

يقاس العائد من خلال صافي الدخل قبل تكلفة التمويل إذ يتم احتسابه عن طريق إضافة مصروفات الفوائد بعد الضريبة إلى صافي الدخل وكما في الصيغة ادناه :

$$\text{صافي الدخل} + \text{تكلفة الفوائد بعد الضريبة}$$

$$= \text{معدل العائد على الموجودات}$$

متوسط اجمالي الموجودات

كذلك يمكن أيضاً حساب العائد على الموجودات على أساس ما قبل الضريبة باستخدام العائد قبل

احتساب الفوائد والضرائب كمقياس للعائد ينتج عن هذه النتائج مقياس للعائد على الموجودات إذ لا يتأثر هذا العائد بالاختلافات في الوضع الضريبي للشركة وكذلك السياسة المالية (et al, 2015:231)

: (Al Nimer &

الأرباح قبل الفوائد والضرائب

معدل العائد على الموجودات =

متوسط إجمالي الموجودات

ثالثاً : اشكال العائد :

1- توزيعات الأرباح :

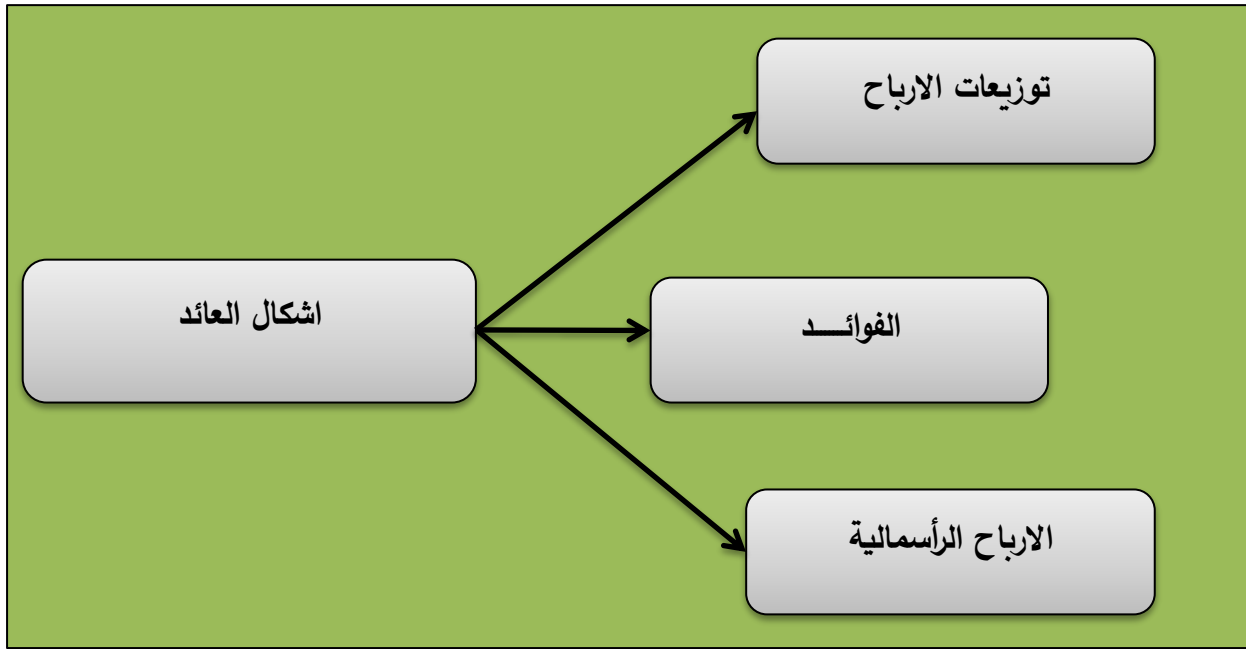
يأخذ العائد شكل توزيع الأرباح عندما يحقق المصرف مستوى مرتفع في تحقيق الأرباح وهذا يعكس قدرة المصرف على زيادة مدفوعاته من الأرباح التي يحققها بإذ يؤثر على زيادة قيمة المصرف التي تعطي إشارة على ان المصرف في حالة ايجابية وبالتالي تزداد قدرته على دفع مقسوم الأرباح على المستثمرين خلال السنة التي تحققت الأرباح فيها (Sari& Sedana,2020:123).

2- الفوائد :

قد يأخذ العائد شكل دفع الفائدة على فترات متعددة، و يتم تحديد معدل الفائدة المدفوعة في بداية تسديد الدفعة الاولى من القرض أو قد تكون على شكل دفعات مختلفة، ولكن سواء كانت ثابتة أو متغيرة ، ستدفع للمقرض طالما أن القرض مستحق الدفع (Howells& Bain, 2007: 24).

3 - الأرباح الرأسمالية :

الشكل الثالث للعائد هو الأرباح الرأسمالية إذ تنشأ بالعادة الأرباح أو خسائر رأس المال من بيع الموجودات الرأسمالية سواء كانت حقيقية مثل المخزون والمعادن وغيرها او ناتجة عن بيع الموجودات غير الحقيقية مثل الأوراق المالية ومن خلال ذلك يمكن تعريفها بأنها وهي الأرباح التي يتم الحصول عليها عن طريق بيع الموجودات الرأسمالية التي يكون فيها سعر البيع اعلى من سعر الشراء (Desai, 2004:5) ، كذلك عرفت بأنها الفرق بين المبالغ التي يتم الحصول عليها عن طريق بيع الموجودات والمبالغ التي يتم دفعها لشراء تلك الموجودات وبذلك يمكن ان نعرف الربح الراسمالي بأنه هو الفرق بين أعلى سعر بيع وأدنى سعر شراء (Moore,2008: 2) والشكل (2-2) يوضح اشكال العائد المصرفي التي تم التطرق اليها :



الشكل (2-2) اشكال العائد المصرفي

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على الادبيات المالية السابقة

رابعاً: العوامل المؤثرة في العائد المصرفي :

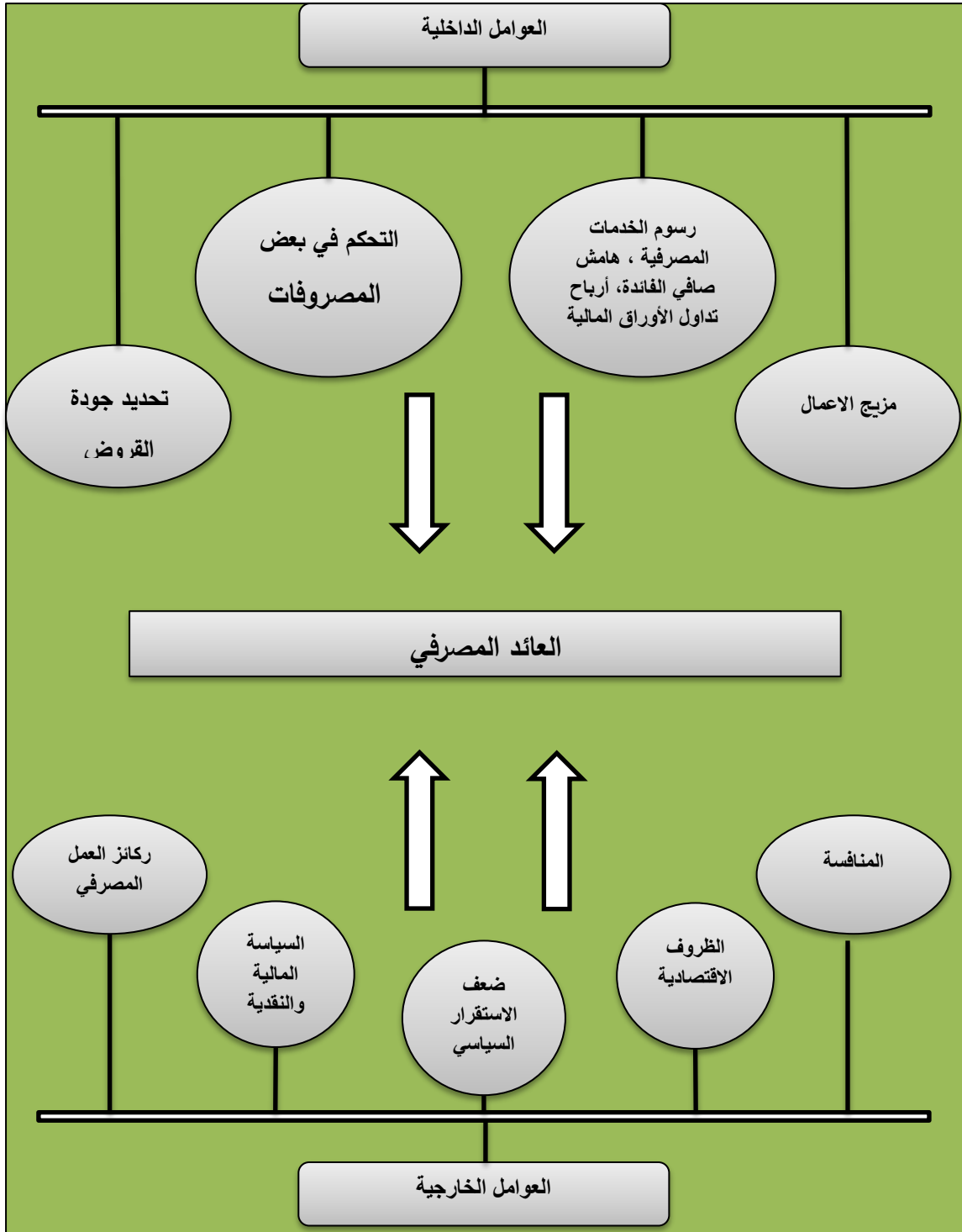
هناك العديد من العوامل التي تؤثر على عوائد المصرف التي تتمثل في صافي الدخل ، التي يمكن تقسيمها إلى مجموعتان هما:

المجموعة الاولى : وتضم العوامل الداخلية : التي يمكن أن تؤثر او تسيطر عليها إدارة المصرف ، بما في ذلك مزيج الأعمال (مثل التوجه نحو تجارة الجملة أو التجزئة) وكذلك تحقيق الدخل من خلال (رسوم الخدمات المصرفية ، هامش صافي الفائدة، أرباح تداول الأوراق المالية) ، والتحكم في بعض المصروفات ، وتحديد جودة القروض (فرج ، 2021: 23).

المجموعة الثانية : وهي العوامل الخارجية إذ ان العائد المصرفي يخضع لتأثر مجموعة من العوامل الخارجية التي يصعب على ادارة المصرف السيطرة عليها ومن اهم هذه العوامل هي ما يأتي: (المطيري، 2014 :45):

1-المنافسة : تواجه ادارة المصارف تحديات اساسية تتمثل في المنافسة بين المصارف في تقديم الخدمات المصرفية من اجل المحافظة والبقاء في السوق المصرفي .

- 2- ضعف الاستقرار السياسي : ان تغير القوانين الحكومية او الانظمة الداخلية او الخارجية تؤثر بشكل عكسي على عوائد المصرف وعملياته .
- 3- الظروف الاقتصادية: نشاط كل المصرف تجاري يتأثر بالظروف الاقتصادية التي تعيشها منطقة ذلك المصرف .
- 4- السياسة النقدية والمالية : مجموعة الاجراءات التي تتبعها السلطات النقدية والمالية من اجل تحقيق الاهداف التي تسعى تلك السلطات إلى تحقيقها والمتمثلة في استقرار الاسعار والمحافظة على اسعار الصرف .
- 5- ركائز العمل المصرفي : وهي تتمثل في التفرد في الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصرف بالإضافة إلى وضع حدود على معدلات الفوائد المدفوعة ، والشكل (2-3) يوضح العوامل المؤثرة في عائد المصارف.



الشكل (2-3) العوامل المؤثرة في العائد المصرفي

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات المالية السابقة

خامسا : المؤشرات الأساسية او المقاييس المستخدمة في قياس العائد المصرفي :

1- معدل العائد على الودائع :

يرى أغلب المحللين الماليين أن العائد على الودائع واحد من أفضل المقاييس التي تقيس عائد المصارف إذ يعكس هذا المعدل قدرة إدارة المصارف على استخدام الموارد المالية بالإضافة إلى ودائع العملاء من أجل تحقيق الأرباح التي تسعى إدارة المصرف إلى تحقيقه (Dufera,2010:29).

ويعد تحديد معدل العائد على الودائع في المصارف من أهم التحديات التي تواجه المصارف إذ يتعين عليها ان تحافظ على نمو ربحيتها، وفي نفس الوقت يجب ان تحافظ على عملائها -AI (Harbi,2020:126)، إذ يتم احتسابها من خلال قسمة صافي الأرباح على إجمالي الودائع ، هذه النسبة تعكس قدرة إدارة المصرف على الاستفادة من ودائع الزبائن واستثمارها لتحقيق الأرباح ومن ثم ينعكس على ثقة العملاء بإدارة المصرف وهذا يتيح للمصرف فرصة استمرارها في الاجل الطويل ، ويتم احتسابها كما في المعادلة رقم(6)، (Adam,2014:171).

2- معدل العائد على حق الملكية

هذا المقياس يبين مدى قدرة المصرف في استخدام موارده الذاتية فضلا قياس قدرة الموارد في توليد الأرباح الناتجة عنها اي ان هذا المعدل يوضح ربحية كل دينار مستثمر و يوضح هذا المعدل مدى كفاءة ادارة المصرف في ادارة اموال المساهمين إذ كلما ارتفع معدل العائد على حق الملكية ارتفعت كفاءة ادارة المصرف في استثمار اموال المساهمين من اجل توليد الأرباح (Fridson& Alvarez,2002:288)، إذ ان العائد على حق الملكية الذي يحققه المصرف لكل وحدة نقدية من حق الملكية المستثمرة في المصرف لا يحدد مقدار النقد الذي سيتم إرجاعه إلى المساهمين ، لأن ذلك يعتمد على قرار ادارة المصرف فيما يخص توزيعات الأرباح ومقدار سعر السهم، ومع ذلك فهو مؤشر جيد على ما إذا كان المصرف قادر حتى على تحقيق عائد يساوي أي مخاطر قد ينطوي عليها الاستثمار (Berzkalne& Zelgalve,2014:95).

ومن خلال ذلك يمكن تعريف العائد على حق الملكية هو النسبة التي توضح قدرة المصرف على توليد الدخل الصافي لعائد حق الملكية للمساهمين (Widhiastuti& etal,2020 : 40)، كما عرف العائد على حق الملكية بأنه النسبة من النسب التي تقيس قدرة رأس مال المصرف على تحقيق الربح

قبل الضرائب والفوائد من المبيعات التي يحققها المصرف خلال مدة معينة(3:2020, Kusumawardani& Lovita) .

يستخدم العائد على حق الملكية لقياس قدرة الشركة على تحقيق أرباح من إجمالي رأس المال المملوك ويتم قياسها كما في المعادلة رقم(6)، (Rosikah& etal,2018:7) . وهذا يكون ناتج عن تقسيم صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي حق الملكية

3 - معدل العائد على الموجودات :

يُقاس الأداء الداخلي للمصرف من خلال العائد على الموجودات كذلك يُعرف بأسم نسبة الربحية أو الإنتاجية، يمكن للعائد على الموجودات أن يزود المصرف بأداة قيمة لقياس التقدم الذي يحرزه مقابل الأهداف الداخلية التي يسعى لها المصرف إذ توضح نسبة العائد على الموجودات مدى كفاءة الإدارة أو المصرف في توظيف موجودات أو موارد المصرف لتوليد المزيد من الدخل (الربح) إذ يشمل قياسات العائد على الموجودات جميع موجودات المصرف بما في ذلك تلك التي تنشأ من الالتزامات تجاه الدائنين وكذلك تلك التي تنشأ من مساهمات المستثمرين (11:2018, al et & Nataraja)، وبذلك يمكن تعريف العائد على الموجودات هو مقياس يستخدم لقياس قدرة المصرف على تحقيق ربح من إجمالي الموجودات المتاحة داخل المصرف إذ يستخدم معدل العائد على الموجودات لمعرفة مستوى كفاءة تشغيل المصرف بشكل عام(86:2016, Sabrin) .

يعد العائد على الموجودات هو أحد نسب الربحية المستعملة في تحليل البيانات المالية وغالباً ما يتم إبراز هذه النسبة لأنها قادرة على الإشارة إلى نجاح المصرف في تحقيق الأرباح وبالتالي فإن العائد على الموجودات قادر على قياس قدرة المصرف على الحصول على الأرباح في الماضي ليتم توقعها في المستقبل إذ ان الموجودات المعنية هي الممتلكات العامة للمصرف التي تم الحصول عليها من رأس المال نفسه أو من رأس المال الأجنبي الذي تم تحويله إلى موجودات المصرف المستخدمة لاستدامة المصرف، ويتم قياس العائد على الموجودات من خلال المعادلة رقم(8)، (Rosikah& etal,2018: 7-8) .

إذ تشير قيمة العائد على الموجودات المرتفعة إلى ان أداء المصرف يكون جيد وافضل من الحالة المعاكسة التي تكون فيها قيمة العائد على الموجودات منخفضة.

المبحث الثالث : المخاطرة المصرفية

توطئة :

يتناول هذا المبحث الجوانب المهمة التي تخص المخاطر المصرفية إذ تناول مفهوم المخاطرة وكذلك اسباب زيادة المخاطر المصرفية وانواع المخاطر المصرفية التي قُسمت إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية فضلاً عن اهم المقاييس التي تستعمل لحساب المخاطرة المصرفية وكذلك معرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة .

اولاً : مفهوم المخاطرة

يسلط مفهوم الخطر على "إمكانية الخسارة أو الإصابة" و التي تعني ان المرء وضع نفسه في موقف تكون فيه النتيجة غير معروفة، لكن هذا المصطلح الشائع لا يليب الهدف بالكامل، و تهتم الدراسات بالعائد والمخاطرة لذلك نحتاج إلى تعريف المخاطرة إذ يركز على نتيجة القرارات المالية والاقتصادية التي عادة ما تكون غير معروفة في وقت اتخاذ القرار، وبذلك يمكن تعريف المخاطرة بأنها مقياس لعدم التأكد بشأن العائد المستقبلي للاستثمار وعادة يُقيّم خلال مدة زمنية محددة وهذا يتناسب مع المعيار الذي يُوضع لقياس تلك المخاطر (Schoenholtz, 2015: 105, Cecchetti &) .

إذ حُدد تعريف المخاطر بطرائق مختلفة وهذه تختلف عبر الزمن فتركز بعض التعريفات على احتمالية حدوث حدث ما ، بينما البعض الآخر يشير إلى المخاطرة بأنه المجموعة الفرعية من اللاتأكد التي يمكن قياسها كمياً، وكذلك تُعرّف المخاطرة بأنها عشوائية عائد الاستثمارات، بما في ذلك إذا كانت النتائج إيجابية او سلبية، في ظل هذا العرض، يرتبط العائد المتوقع الأكبر بـ تقلب أكبر في النتائج (Bessis, 2015: 1-2) ، كذلك يمكن تعريف المخاطرة على أنها أي شيء يمكن أن يخلق عوائق في طريق تحقيق أهداف المصرف ويمكن أن تكون هذه المخاطرة بسبب عوامل داخلية أو عوامل خارجية وهذا يعتمد على نوع الخطر المرتبط في الهدف الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه من اجل القدرة على المنافسة مع المصارف الاخرى (Kanchu & Kumar, 2013: 145)، فضلاً عن ذلك، يمكن تعريف المخاطرة على أنها احتمال الخسارة، وقد تكون هذه الخسارة هي خسارة مالية أو خسارة للسمعة وكلاهما تؤثر على عمل المصرف (Endalkachew, 2021: 9)، وكذلك المخاطرة تعرف

على أنها "احتمالية الخسارة الناتجة عن حدث او (سلسلة من الأحداث) التي يكون لها تأثير سلبي على تحقيق الاهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها(oblakovic,2013:19) ، وكذلك تعرف المخاطرة بأنها احتمال الخسائر الناتجة عن أحداث معينة مثل التغيرات في أسعار السوق وغيرها من التغيرات المؤثرة على عمل المصارف ولكون هذه المصارف تتعامل مع الاسوق فأنها قد تتعرض لمخاطرة تؤدي إلى خسارة كبيرة في بعض الاحيان وهذه الخسارة تكون مربكة لعمل المصارف لأنها في الغالب تكون غير متوقعة، بعبارة أخرى فإن المخاطرة تعني التباين المحتمل للعوائد.(Horcher,2005:2).

ان مصطلح عدم التأكد متلازم مع مفهوم المخاطرة لذلك يجب التميز بينها إذ تُعرّف المخاطرة على أنها حالة الفوز أو الخسارة في شيء ما وهذه المخاطرة يمكن قياسها وتحديد كميتها في بعض الاحيان وكذلك يمكن ان تعرف بانها التعرض للخطر الناشئ عن عوامل داخلية أو خارجية و يمكن تقليلها باستخدام التدابير الوقائية التي تساعد على تقليل او انهاء المخاطرة وهذه المخاطرة قد تؤدي إلى خسارة كاملة أو قد تكون ربحاً أقل مما كان متوقعاً، بينما عدم التأكد هو الحالة التي لا توجد فيها معرفة بالأحداث المستقبلية وتعني الحالة التي يوجد فيها العديد من البدائل ولكن تؤدي إلى نتيجة معينة واحتمال حدوثها غير مؤكد بسبب عدم كفاية المعرفة حول الوضع وبالتالي من الصعب تحديد أو توقع النتائج أو الأحداث المستقبلية ولا يمكن قياسها من الناحية الكمية من خلال النمذج السابقة لذلك لا يمكن تطبيق الاحتمالات على النتائج المحتملة لكون الاحتمالات غير معروفة.(KC,2020:2).

وبما ان هنالك تعريفات متعددة للمخاطر إذ ان كل شخص لديه تعريف للمخاطرة ، والجميع يدرك ان هناك مجموعة واسعة من المخاطرة التي تتضمن بعض تعريفات المخاطر التي نوقشت على نطاق واسع ومن هذه التعاريف هي احتمال وقوع حدث غير مرغوب فيه او حجم الخسارة من حدث غير متوقع او احتمال أن "الأمر لا تسير على ما يرام" او ان آثار النتيجة عكسية ، وهنالك أمثلة على المخاطر المختلفة التي تواجهها المصارف ومنها (Apostolik & Donohue,2015:16):

- 1- قد يقدم المقترضون أقساط سداد القرض متأخرًا أو يفشلون في تسديده .
- 2- قد يطالب المودعون بإعادة أموالهم بمعدل أسرع مما يحتفظ بها المصرف.

- 3- قد تتغير أسعار الفائدة في السوق وتضر بقيمة قروض المصرف.
- 4- قد تفقد الاستثمارات قيمتها التي يقوم المصرف أو الشركات الخاصة باستثمارها في الأوراق المالية.
- 5- يمكن أن تؤدي أخطاء الإدخال البشري أو الاحتيال في أنظمة الكمبيوتر إلى خسائر فادحة
- 6- قد يكتشف المصرف أنه تصرف بطريقة تتعارض مع القوانين أو اللوائح أو التشريعات ويُعزَم من قبل منظمه أو من قبل محكمة قانونية.

ومن خلال اعلاه يرى الباحث بان المخاطرة المصرفية هي التقلبات الغير المتوقعة في عوائد المصرف التي تسبب له خسارة مادية او معنوية لاسباب داخلية وخارجية غير متوقعة.

ثانيا: اسباب زيادة المخاطرة المصرفية :

- اشار (قايس ومحمد ، 2017 :11) إلى ان السبب الرئيسي لزيادة المخاطر المصرفية يعود إلى عدة عوامل رئيسة تؤثر على عمل المصرف ومن اهمها :
- 1- كثرة الضغوط التنافسية التي ادت إلى تشجيع الاتجاه نحو المخاطرة بهدف تحقيق اعلى عائد ممكن على رأس المال المستثمر بهدف الحصول على حصة كبيرة في السوق .
- 2- اعمال المصارف اخذت بالاتساع خارج الميزانية وتحولت من الاعمال التقليدية إلى الاسواق المالية التي جعلتها عرضه لمخاطر السيولة ومخاطر السوق والتضخم وتقلب الاسعار .
- 3- التغيرات الهيكلية التي مرت بها الاسواق المالية والمصارف خلال السنوات الاخيرة بفعل تحرير القيود على حركة رؤوس الاموال فضلا عن الانفتاح على الاسواق العالمية .

ثالثا: انواع المخاطر المصرفية

تنوعت وتعددت المخاطر المرتبطة بالخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف وهذه المخاطر تهدد الأعمال الأساسية للمصارف وتحد من قدرتها على استخدام مصادر أموالها وبناءً عليه أوجدت المصارف الحاجة إلى وضع أهداف وإعداد استراتيجيات مختلفة لتحديد هذه المخاطر وقياسها وتحديد العوامل التي تؤثر عليها واختلفت التقسيمات الرئيسية للمخاطر من كاتب إلى اخر بحسب وجهة نظر الكاتب ويمكن تصنيف المخاطر المصرفية على أنها: مخاطر مالية وغير مالية إذ تشمل المخاطر المالية مخاطر السوق ، مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة ، مخاطر رأس المال أما المخاطر غير

المالية فتشمل مخاطر التشغيل ، والمخاطر الاستراتيجية ، والمخاطر القانونية ، ومخاطر السمعة (Mohammed& etal,2021:664-665):

أ- المخاطر المالية وتنقسم إلى الآتي :

1- مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بانها الخسائر الناتجة عن التطور غير المتوقع لأسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السوق الخاصة بالأدوات المالية الأولية والمشتقة التي يحتفظ بها المصرف في محفظة المعاملات الاستثمارية (Apătăchioae, 2015:3) ، وتعد مخاطر السوق مخاطر نظامية تتأثر بجميع مؤشرات السوق والعوامل الكلية التي تؤثر على عمل المصرف (etal,2021:296 & Huy)، وهذه المخاطر ناتجة عن التغيرات العامة في الأسعار والسياسة على مستوى المخاطر التي تصيب الاقتصاد ككل وتحدث هذه المخاطر عندما يكون هناك تغيير في أسعار الموجودات أو أدوات تجارية معينة بسبب ظروفها وتنقسم مخاطر السوق إلى:

أ) مخاطر سعر الفائدة

تنشأ هذه المخاطر من تقلبات أسعار الفائدة، التي قد تؤدي إلى خسائر كبيرة يتعرض لها المصرف في الحالة التي تكون فيها إعادة تسعير كل من المطلوبات والموجودات غير متسقة وتزداد هذه المخاطر في حالة عدم وجود نظام معلومات يسمح بتحديد معدلات تكلفة المطلوبات وحساسية البنود في الميزانية العمومية لأسعار الفائدة (Tamimi,2021:119)، وكذلك مخاطر أسعار الفائدة هي المخاطر التي تنشأ من خلال القيمة النسبية للموجودات التي تكون في حالة جيدة، مثل القرض أو السند ، التي سوف تتدهور بسبب زيادة أسعار الفائدة وبشكل عام إذا ارتفعت أسعار الفائدة فإن سعر السندات التي تحمل فائدة سيستمر في الانخفاض والعكس صحيح و تقاس مخاطر الفائدة عموماً بمصطلح السندات وهي أقدم تقنية تستخدم حالياً لإدارة مخاطر أسعار الفائدة في المصارف (TJOE& PURNOMO,2019:3).

ب- مخاطر سعر الصرف

هذه المخاطرة مالية ناتجة عن التعرض لتغيرات متوقعة في سعر الصرف بين عملتين إذ يواجه المستثمرون و المصارف والشركات متعددة الجنسيات المصدرة أو المستوردة للسلع والخدمات أو من

خلال القيام باستثمارات أجنبية في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي إلى مخاطر تغير سعر الصرف إذ ان مخاطر سعر الصرف يمكن أن تكون لها عواقب مالية كبيرة إذا لم تُدار بشكل مناسب ومن ثم تؤثر على قيمة موجودات المصرف (Saeed,2021:459).

ج- مخاطر اسعار الاوراق المالية

مخاطر اسعار الاوراق المالية تتمثل في تدني القيمة السوقية الخاصة بأحد الادوات المالية التي تتأثر بمرور الزمن ويكون ذلك بسبب التدني في أسعار الفوائد و أسعار الصرف ويحدث هذا الخطر عندما يحصل تغير في أسعار الفوائد و أسعار الصرف وبالتالي ان هذا التغير يؤدي إلى تغير في قيمة الموجود المالي، ولكون المصرف يستثمر في محافظة الأوراق المالية فإنه سوف يكون اثر عرضه لانخفاض أسعار هذه الموجودات وبالتالي سوف تحصل خسارة لتلك الموجودات، وتعد السندات من اهم الفقرات لميزانية المصرف التجاري التي تكون اكثر عرضه للتقلبات السعرية التي تقع في جانب الموجودات وتتمثل بمجموعة من السندات التي يقوم المصرف التجاري بشرائها من اجل الاستفادة من العائد الثابت الذي تولده هذه السندات أو ناتجة عن ارتفاع قيمة أسعارها (اوصغير، 2020: 72).

2- مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى المخاطر المرتبطة بأي نوع من انواع التخلف عن السداد التي تكون مرتبطة بالأحداث الخاصة بالائتمان، مثل التغيرات في جودة الائتمان و نعني بمخاطر الائتمان بأنها عدم سداد القروض من قبل المقترضين من المصارف التجارية بمعنى ان المقترضين ليس لديهم القدرة على السداد ومن ثم حدوث التخلف عن السداد من قبلهم (Riyazahmed& Baranwal,2021:54-55).

وكذلك تعرف مخاطر الائتمان على أنها الموجودات المرجحة بالمخاطر والخاصة بالمصارف ، وهي موجودات مصرفية مرجحة بالنسبة لمستويات مخاطر الائتمان النسبية لديها ووفقاً لبازل 1 ، يجب أن يمثل إجمالي رأس المال 8 ٪ على الأقل من مخاطر الائتمان للمصرف بالإضافة إلى ذلك ، تحدد اتفاقية بازل ثلاثة أنواع من مخاطر الائتمان (Datey& Tiwari,2014:897) :

أ - مخاطر الميزانية العمومية .

ب - مخاطر التداول خارج الميزانية العمومية. التي تتمثل بأسعار الفائدة والعملات الأجنبية والاوراق المالية والسلع.

ج - مخاطر غير المتاجرة خارج الميزانية العمومية وتشمل هذه الضمانات العامة ، مثل الشراء الآجل للموجودات أو اوراق الدين المتعلقة بالمعاملات.

3- مخاطر السيولة

يشير مصطلح السيولة إلى مقدار رأس المال المتاح للاستثمارات والنفقات، أما فيما يخص المصارف تعني القدرة على تلبية طلبات الائتمان المتعلقة بالاستحقاق والديون، مخاطر السيولة هي نقص السيولة المطلوبة من قبل المصارف لغرض سداد التزاماتها او المطلوبات التي بذمتها وينظر إلى نقص السيولة على أنه أحد أهم أسباب فشل المصارف ويعتبر وضع السيولة مهماً للغاية من إذ تخفيف الحركات المتوقعة أو غير المتوقعة في الميزانية العمومية وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق هدف النمو وتعد مخاطر السيولة من المخاطر المهمة لتلبية طلبات التمويل وكذلك امتلاك سيولة كافية لغرض سداد الالتزامات الغير مؤكدة بهدف استدامة المصرف (Incekara& Cetinkaya,2019:955-956)، واثبتت الأزمة المالية أن مخاطر السيولة عامل مهم في القطاع المصرفي ، إذ تشير إلى مخاطر عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزامات المودعين أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون تكبد تكاليف أو خسائر مالية غير مقبولة (AL-Ardah& Al-Okdeh,2022:219) .

وكذلك تعد مخاطر السيولة هي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في تاريخ استحقاقها و تكبد خسائر غير مقبولة تؤثر على عمل المصرف وبالتالي تؤثر هذه المخاطر سلباً على كل من أرباح المصرف ورأس ماله لذلك فإن الأولوية القصوى المطلوبة لإدارة المصرف هي ضمان توفير الأموال الكافية لتلبية الطلبات المستقبلية لمقدمي الخدمات والمقترضين بتكاليف معقولة ويمكن تعريف مخاطر السيولة على أنها مخاطر عدم القدرة على تصفية الموجودات في الوقت المناسب بسعر معقول وهناك بعدين رئيسيين لمخاطر السيولة مذكوران في هذا التعريف هما: أ- تصفية الموجودات عند الضرورة . ب- القيمة السوقية العادلة، إذ تواجه المصارف مخاطر السيولة إذا

لم تقم بتسييل موجوداتها بسعر معقول لكون السعر محفوفاً بالمخاطر بسبب ظروف البيع المتعثرة أثناء مدة التصفية (Arif& Anees,2012:184).

4- مخاطر رأس المال

تشير هذه المخاطر (مخاطر رأس المال) إلى الدرجة التي يمكن أن تتخفف فيها قيمة الموجودات قبل أن تتسبب في ضرر للدائنين والمودعين، وهذا يعني أن المصرف الذي تصل فيه نسبة حق الملكية إلى الموجودات (10%) تمكنه من تحمل الانخفاض الكبير في قيمة الموجودات ودرجة أكبر مقارنةً بمصرف آخر تبلغ فيه هذه النسبة (5%)، ووجود هذه المخاطر يعود إلى عدم كفاية رأس مال المصرف لامتناع الخسائر المحتملة التي يمكن أن تنتقل إلى المودعين والدائنين (سعيد، 2007 : 44).

ب - المخاطر غير مالية وتنقسم إلى الآتي:

1- مخاطرة التشغيلية :

عُرفت مخاطر التشغيل على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأنظمة والأفراد أو تكون ناتجة عن الأحداث الخارجية (Pakhchanyan,2016:1)، ووفقاً لتعريف مخاطر التشغيل، هناك أربعة أسباب رئيسية لأحداث المخاطر التشغيلية (Dragosavac,2012:57):

1- العاملون(الموظفون) : تشمل هذه المجموعة إلى الخسائر التي تسبب فيها موظف واحد أو أكثر (مثل القيام بإجراءات غير قانونية ، الاحتيال ، والإجراءات غير المصرح بها ، تجاوز السلطة ، والموافقات غير المصرح بها ، والخسائر بسبب سوء سلوك الموظف والخسائر في إجراءات المعاملات) وكذلك تشمل هذه الفئة أيضاً الخسائر المتكبدة بسبب عدم الامتثال لقانون العمل (مثل الدعاوى القضائية مع الموظفين)

2- العمليات: تشمل هذه الفئة الخسائر الناجمة عن الأخطاء والتعاملات الخاطئة غير المقصودة في عمل الموظفين أو الإهمال أو الممارسات التجارية غير الملائمة التي تؤثر على عمل المصرف .

3- النظام: تشمل هذه المجموعة الخسائر الناجمة عن الأخطاء أو النقص في البرامج والأجهزة وتكنولوجيا النظام بسبب تطوير النظام وخدمته ، وتجاوز تكاليف تطوير النظام والتقنيات الأخرى

(إساءة استخدام البنية التحتية التقنية للمصرف) إذ تشمل هذه الفئة جميع الخسائر التي تعكس اعتماد المصرف على التكنولوجيا.

4- الأحداث الخارجية : تشمل هذه المجموعة الخسائر الناجمة عن الأحداث التي تنشأ عن عوامل خارجة عن سيطرة المصرف مثل (الكوارث الطبيعية ، والتغيرات في الظروف السياسية والاقتصادية ، والتشريعات ، والأنشطة العامة أو أفعال شركاء الأعمال والعملاء).

إذ تتعدد العوامل التي تولد مخاطر التشغيل إلى إنشاء أقسام فرعية لهذا الخطر إذ تشمل هذه الأقسام الفرعية مخاطر الاحتيال الداخلي ، ومخاطر الاحتيال الخارجي ، والمخاطر الناتجة عن ممارسات التوظيف والسلامة ، ومخاطر تلف الموجودات الملموسة ، والمخاطر المرتبطة بالعملاء ، والمنتجات والممارسات التجارية ، ومخاطر انقطاع الأعمال والتشغيل غير السليم للأنظمة و المخاطر الناتجة عن التنفيذ والتسليم وإدارة العمليات (CRISTEA,2021:5).

2- المخاطر القانونية :

تولد المخاطر القانونية تبايناً في الأرباح الناتجة عن الإجراءات التي يتخذها النظام القانوني للمصرف كالعقود أو الدعاوى القضائية أو الأحكام السلبية غير القابلة للتنفيذ وبالتالي يؤدي إلى تقليل إيرادات المصرف وتزيد من نفقاته (Rose&Hudgins,2013:186) .

وكذلك عرفت المخاطر القانونية بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم الامتثال للقوانين والمعايير الأخلاقية الحكيمة والالتزامات التعاقدية، ويشمل التعرض للتقاضي جميع جوانب أنشطة المصرف (Abdullah& et al, 2017:184).

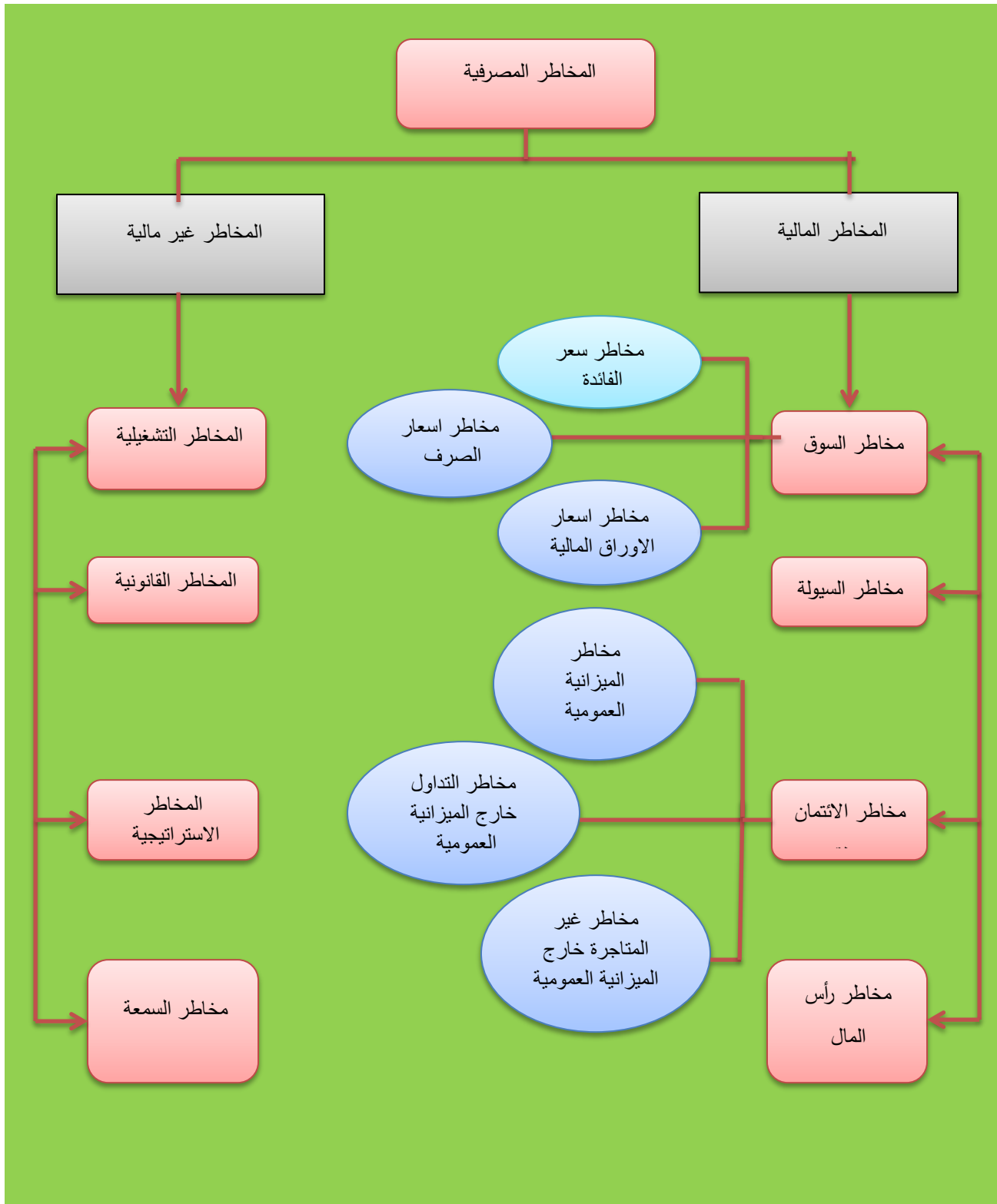
3- المخاطر الاستراتيجية :

تؤثر هذه المخاطرة على تطوير وتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالمصرف إذ عند تطوير الاستراتيجية يقوم ممارسو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عادةً بإجراء تقييم لحالة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتنبؤ بها بناءً على التغيير الذي ستحدث خلال مدة معينة إذ تشمل المخاطر الاستراتيجية المخاطر المتعلقة بأداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المدى الطويل تميل المخاطر الاستراتيجية أيضاً إلى أن تكون أكثر تعقيداً وأكثر صعوبة في تقييمها من المخاطر التشغيلية (Pa& Jnr, 2016:182)، ولذلك يمكن تعريفها بأنها المخاطر الحالية

والمستقبلية للنتيجة المالية والأموال الخاصة بالمصرف والناجمة عن التغيرات في بيئة الأعمال أو من قرارات العمل غير المواتية ، أو التنفيذ غير السليم لقرار ما أو عدم الاستجابة المناسبة للتغيرات في بيئة الأعمال (Adamowicz, 2018:48).

4- مخاطر السمعة :

يمكن تعريف مخاطر السمعة على أنها مخاطر الخسائر الاقتصادية المرتبطة بالصورة السلبية للمصرف من قبل الزبائن والمشرفين والمنظمين والجمهور، وتعرف أيضًا مخاطر السمعة بأنها المخاطرة التي تتعرض لها العلامة التجارية للمصرف التي لا يرتبط بتدهور قيمتها الدفترية التي تنعكس عادةً في انخفاض سعر السهم (Miklaszewska& et al,2020:35)، كذلك يمكن تعريف مخاطر السمعة هي احتمال أن تؤدي الدعاية السلبية فيما يتعلق بالممارسات التجارية للمصارف ، سواء كانت هذه الدعاية صحيحة أم لا وهذه تؤدي إلى تراجع قاعدة العملاء أو تخفيض الإيرادات وبشكل عام فإن مخاطر السمعة هي أي مخاطر يمكن أن تلحق الضرر بمكانة أو تقدير مؤسسة من وجهة نظر أطراف ثالثة وايضا تعرف مخاطر السمعة على أنها اعتقاد سلبي من قبل أصحاب المصلحة يمكن أن يؤثر على أداء المصرف (Dai, 2020:6).



الشكل (2-4) انواع المخاطرة المصرفية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات السابقة

رابعاً: طرائق قياس المخاطرة المصرفية

أ- المخاطر الائتمانية

توجد العديد من المؤشرات التي تستعمل في قياس المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف ومن هذه المؤشرات مؤشر نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الموجودات إذ يعد من المؤشرات الشائعة التي تستخدمها المصارف في قياس المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف ، وتبرز اهمية هذا المؤشر من خلال قدرته على قياس وتحديد امكانية المصرف في تغطية المخاطرة الائتمانية من خلال الاعتماد على موجوداته او بعبارة اخرى مدى مساهمة الموجودات المصرفية في مواجهة تلك المخاطر ويمكن قياسها كما في المعادلة رقم(9)، (البديري، 2016 : 147) ؛ (عبد الرضا واخرون، 2019: 391) :

إذ يشير الارتفاع في هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية وبالتالي تزداد مخاطر عدم السداد والعكس صحيح.

ب- مخاطر السيولة

تمثل نسب السيولة بأنها نسب مختلفة في الميزانية العمومية التي تحدد اتجاهات السيولة الرئيسية إذ تعكس هذه النسب حقيقة أن المصرف يجب أن يتأكد من توفر السيولة اللازمة لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وتقوم الدراسة الحالية بقياس مخاطر السيولة كما في المعادلة رقم(10)، (Vodová,2011:1062).

وتعطي نسبة السيولة هذه معلومات حول قدرة المصرف على امتصاص صدمات السيولة وكقاعدة عامة كلما ارتفعت حصة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات زادت القدرة على امتصاص صدمة السيولة التي يتعرض لها المصرف.

ج- مخاطر رأس المال

يمكن أن تؤثر جميع المخاطر على بقاء المصارف على المدى الطويل ، التي يشار إليها غالباً باسم مخاطر رأس المال، لأن التباين في رأس المال ينبع من أنواع أخرى من المخاطر ، فغالباً ما لا يتم النظر فيه بشكل منفصل من قبل الهيئات التنظيمية الحكومية. ومع ذلك ، فإن المخاطر التي تتعرض لها رأس المال التي تكمن وراء كل شركة مالية تجسد المخاطر البالغة الأهمية المتمثلة في

الوقاحة أو الفشل النهائي، وهناك العديد من المقاييس لقياس مخاطر رأس المال ولأهمية هذا المقياس لبقاء المصرف وقدرته على المنافسة سوف تقوم هذه الدراسة بقياس مخاطر رأس المال كما في المعادلة رقم..... (11)، (Rose& Hudgins,2008:180-181) .

وربحية السهم الواحد يكون ناتج عن قسمة صافي الدخل قبل الضريبة / عدد الاسهم القائمة في السوق و يعكس هذا المؤشر في حالة الانخفاض إلى ارتفاع المخاطر ومن ثم تنخفض رغبة المستثمرين في الاستثمار في اسهم المصرف أما الحالة التي تكون فيها النسبة مرتفعة تدل على انخفاض مخاطر رأس المال.

خامساً: العلاقة بين متغيرات الدراسة (الملاءة المالية ، العائد ، المخاطرة)

بعد ان استعرض الجانب النظري لمتغيرات الدراسة والمتمثلة (الملاءة المالية، العائد، المخاطرة) تبين بأن هناك علاقة بين متغيرات الدراسة التي تم افترضت واثبتت من خلال الدراسات السابقة وكما يأتي :

1- العلاقة بين الملاءة المالية للمصارف والعائد:

ان المصارف تسعى دائما إلى تحقيق عائد من الاعمال المصرفية التي تمارسها وهذا يكون ناتج عن الالتزام بالملاءة المالية لهذه المصارف إذ ان هناك دراسات تربط بين الملاءة المالية والعائد ومن بين هذه الدراسات هي دراسة (Dahiyat,2016)، إذ بحثت هذه الدراسة تأثير الملاءة المالية على عائد المصارف وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير كبير للملاءة المالية على العائد، بينما تتعارض هذه الدراسة مع دراسة (Sakouvogui& Shaik ,2020) التي كانت تسعى إلى معرفة تأثير الملاءة المالية على العائد على موجودات المصارف وتوصلت هذه الدراسة إلى ان الملاءة المالية كان لها تأثير سلبي على العائد للمصارف التجارية، وتتوافق هذه الدراسة مع دراسة (MUTHONI,2015) التي كانت تهدف إلى معرفة تأثير الملاءة المالية في العائد وتوصلت إلى ان الملاءة المالية لها تأثير سلبي على العائد الذي تحققه المصارف.

ويرى الباحث من خلال ما تم التطرق اليه بان هناك جدلية فكرية حول طبيعة تأثير الملاءة المالية في العائد إذ لا يمكن تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة نظريا إذ ان هناك دراسات تشير إلى ان الملاءة المالية لاتؤثر في العائد في حين ان البعض الاخر من الدراسات تشير إلى

وجود تأثير سلبي بينهما ويعود السبب في ذلك إلى السياسة التي يتبعها المصرف او قد يكون بسبب مخاطر السوق التي يعمل فيه ذلك المصرف ويبقى تحديد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات إلى النتائج التي يتم التوصل اليها في الجانب العملي لهذه الدراسة

2 - العلاقة بين الملاءة المالية والمخاطرة :

هنالك دراسات قامت بالربط بين الملاءة المالية والمخاطر التي يتعرض لها المصرف ومن بين هذه الدراسات هي دراسة (صلاح الدين وعباس، 2018) التي توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين المخاطرة والملاءة المالية فعند ارتفاع المخاطرة المصرفية تنخفض نسبة الملاءة المالية في المصارف وبالتالي يعرض المصرف إلى مخاطر الافلاس ، وهذه تتعارض مع دراسة (راضي، 2018) التي توصلت إلى عدم وجود تأثير لنسب المخاطرة الائتمانية للمصارف في الملاءة المالية وهذا يدل على ان المصارف لم تقوم بربط ملاءتها بمستوى المخاطر المصرفية التي تتعرض لها بمعنى ان الملاءة المالية لا تزداد او تنخفض بزيادة المخاطر الائتمانية للمصرف .

ومن خلال اعلاه يتضح للباحث بان الاختلاف في طبيعة العلاقة بين الملاءة المالية والمخاطرة يعود إلى التفاوت بين المصارف في تطبيق نسبة الملاءة المالية او عدم التزامها بتطبيق نسبة الملاءة المالية التي تنعكس على طبيعة تلك العلاقة سواء كانت سلبية ام عدم وجود علاقة بين الملاءة المالية والمخاطرة .

3- العلاقة بين العائد والمخاطرة

لكي يتمكن المصرف من تحقيق الارباح يجب تقييم وتحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة التي ترتبط بطبيعة الأنشطة التي يقوم بها المصرف ووفقاً لدراسة (عمار و رياض ، 2016) التي توصلت إلى ان العلاقة بين العائد والمخاطرة هي علاقة طردية وان العلاقة التعويضية تتطلب ان تُحدد توليفة متوازنة بين كل من العائد والمخاطرة من خلال تقدير العائد المتوقع بإذ يقابل الخطر المقبول من قبله ، وهذه الدراسة تتوافق مع دراسة (شليق ونوار ، 2016) التي توصلت إلى ان العلاقة بين العائد والمخاطرة هي علاقة طردية وأن المستثمر اي كان سواء كان فرد او مصرف فانه لا يتحمل الخسارة الا إذا حصل على زيادة في معدل العائد ، وهذه تتعارض مع دراسة (Pažický , 2018) التي توصلت إلى ان العلاقة بين العائد والمخاطرة هي علاقة سلبية من خلال ما قامت بأثبتاته والذي يدل

على أن المخاطرة والعائد يرتبطا سلبا بناءً على تحليل هذه الدراسة يمكن تفسير هذا التحليل انه يعتمد على الظروف الاقتصادية غير العادية في وقت إجراء تلك الدراسة .

ومن خلال اعلاه واعتمادا على هذه الدراسات يرى الباحث بأن العلاقة بين العائد والمخاطرة هي قد تكون علاقة طردية او قد تكون علاقة سلبية وهذا يعتمد على ظروف الدراسة وكذلك على الطريقة التي يعتمدها المصرف في الحصول على تمويل نشاطه ، وتحليل العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على دراسات سابقة لم تعكس طبيعة هذه الدراسة وسيتم اثباتها في الجانب العملي.

الفصل الثالث

التأثير التحليلي للمتغيرات

- المبحث الأول: التحليل المالي لمتغيرات الدراسة
- المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة

المبحث الأول: التحليل المالي لمتغيرات الدراسة

توطئة:

يتناول هذا المبحث نبذة مختصرة عن المصارف عينة الدراسة فضلا عن تحليل القوائم المالية للمصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في الجدول ادناه للمدة (2006-2020)، إذ استند هذا المبحث على تحليل المتغير المستقل (الملاءة المالية) والمتغيرات التابعة المتمثلة بالمتغير التابع الاول (العائد المصرفي) والمتغير التابع الثاني المتمثل (المخاطرة المصرفية) .

اولا: نبذة مختصرة عن المصارف عينة الدراسة

جدول(1-3) نبذة مختصرة عن المصارف عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	العنوان	سنة التأسيس	رأس المال التأسيسي	رمز المصرف	رأس المالي عند الادراج	عدد الفروع	عدد الموظفين
1	مصرف الاهلي العراقي	بغداد / شارع السعدون	1995	400,000,000	BNOI	1,143,000,000	15	384
2	مصرف التجاري العراقي	بغداد / شارع السعدون	1992	150,000,000	BCOI	4,000,000,000	10	227
3	مصرف المنصور للاستثمار	بغداد / حي الوحدة	2005	55,000,000,000	BMNS	55,000,000,000	10	245
4	مصرف الاستثمار العراقي	بغداد / حي الوحدة	1993	100,000,000	BIBI	5,760,000,000	11	210
5	مصرف الائتمان العراقي	بغداد / حي السعدون	1998	200,000,000	BROI	1,600,000,000	14	177
6	مصرف الخليج التجاري	بغداد/ شارع السعدون	1999	600,000,000	BGUC	4,120,000,000	24	607
7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	بغداد/ العرصات	1993	400,000,000	BIME	7,500,000,000	18	707
8	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	بغداد / شارع النضال	2001	1,000,000,000	BMFI	10,000,000,000	10	194
9	مصرف بغداد	بغداد/كرادة مسبح	1992	100,000,000	BBOB	5,280,000,000	21	768
10	مصرف سومر التجاري	بغداد / حي الجامعة	1999	400,000,000	BSUC	6,000,000,000	9	231

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية

ثانياً: مؤشرات الملاءة المالية:

قامت السلطات الرقابية بوضع مقاييس مختلفة للملاءة المالية كان من ابرز تلك المقاييس واهمها هو معيار كفاية رأس المال الذي تم أقر من قبل لجنة بازل في عام 1988 إذ طُبّق هذا المعيار في (100) دولة، لذلك اعتمد الباحث على المؤشرات التقليدية لكفاية رأس المال بهدف تحديد الملاءة المالية وهي كالتالي:

1- نسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي الودائع: يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة رأس المال الممتمك / اجمالي الودائع ، و يشير هذا المؤشر إذا كان مرتفع على زيادة قدرة المصرف على حماية ودائع المودعين من المخاطر المتوقعة والعكس صحيح ، ومن خلال الجدول (2-3) للمصارف عينة الدراسة للمدة من (2006-2020) اتضح بأن معدل العام للسوق (1.224) وبانحراف معياري (0.711) وخلال هذه المدة نجد بأن المصارف التي حققت نسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي الودائع يساوي او اعلى من المعدل العام للسوق هي كل من (مصرف التجاري العراقي 1.618 ، مصرف المنصور للاستثمار 1.926 ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار 1.584، مصرف سومر التجاري 2.607) وهذا يعني ان اداء هذه المصارف جيد واعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، أما بالنسبة للمصارف التي حققت نسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي الودائع ادنى من معدل العام للسوق هي ستة مصارف (مصرف الاهلي العراقي 1.16، مصرف الاستثمار العراقي 0.813 ، مصرف الائتمان العراقي 0.978، مصرف الخليج التجاري 0.768 ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار 0.528 ، مصرف بغداد 0.257) وهذا يعني ان قدرة المصرف منخفضة على حماية ودائع المودعين من المخاطر المتوقعة .

ففي سنة 2006 بلغ المعدل العام للسوق (1.953) وبانحراف معياري (4.104) فكان مصرف المنصور للاستثمار هو اعلى المصارف تحقيقاً لنسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي الودائع بقيمة (13.49) في حين كان مصرف الائتمان العراقي هو ادنى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة بقيمة (0.11) ويعد مصرف المنصور للاستثمار هو المصرف الوحيد الذي حقق نسبة اعلى من المعدل العام للسوق في هذه السنة ومن ثم يعكس الاداء الجيد لهذا المصرف والذي يكون اعلى من معدل

العام للسوق في حين بقية المصارف حققت نسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي الودائع ادنى من المعدل العام للسوق والذي يدل على ضعف الاداء لهذه المصارف مقارنةً بالمعدل العام للسوق .

في حين سنة (2007) كان المعدل العام للسوق (1.123) و بانحراف معياري (1.696) إذ كان مصرف المنصور للاستثمار هو اعلى المصارف تحقيقاً لنسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي الودائع بقيمة (5.755) في حين كان مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار هو ادنى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة بقيمة (0.156)، والمصارف التي حققت نسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي الودائع اعلى من المعدل العام للسوق في هذه السنة هي كل من (مصرف الاهلي العراقي و مصرف المنصور للاستثمار ومصرف سومر التجاري) وكانت نسبها على التوالي (1.281) و (5.755) و(1.681) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق، بينما بقية المصارف الاخرى وهي (مصرف التجاري العراقي و مصرف الاستثمار العراقي و مصرف الائتمان العراقي و مصرف الخليج التجاري و مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار و مصرف الموصل للتنمية والاستثمار و مصرف بغداد) وكانت نسبها على التوالي (0.676) و(0.511) و (0.308) و (0.268) و (0.156) و(0.364) و(0.298) هذه المصارف حققت نسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي الودائع ادنى من المعدل العام للسوق فكان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق خلال هذه السنة .

أما تحليل سنة (2008) إذ بلغ المعدل العام للسوق لهذه السنة (0.727) و بانحراف المعياري (0.691) إذ نجد ان مصرف سومر التجاري هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة خلال هذه السنوات بقيمة (2.213) بينما كان مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار هو ادنى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة بقيمة (0.148) ، أما المصارف التي حققت نسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي الودائع اعلى من المعدل العام للسوق في هذه السنة هي كل من (مصرف الاهلي العراقي و مصرف التجاري العراقي و مصرف المنصور للاستثمار و مصرف سومر التجاري) وتعكس هذه النسب التي حققتها المصارف بأن اداءها جيد واعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق وهذا يعني ان هذه المصارف قادرة على حماية المودعين ، بينما بقية المصارف الاخرى حققت نسبة رأس المال الممتمك

إلى اجمالي الودائع دون المعدل العام للسوق، فكان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق خلال هذه السنة.

وفي عام 2009 كان المعدل العام للسوق (0.784) وبانحراف المعياري (0.643)، إذ نجد ان مصرف سومر التجاري هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة بقيمة (2.042) بينما مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار هو ادنى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة بقيمة (0.148) ، أما المصارف التي حققت نسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي الودائع تفوق المعدل العام للسوق في هذه السنة هي (مصرف الاهلي العراقي و مصرف التجاري العراقي و مصرف المنصور للاستثمار و مصرف سومر التجاري) وتعكس هذه النسب التي حققتها المصارف بأن اداءها جيد واعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق وهذا يعني ان هذه المصارف قادرة على حماية المودعين ، أما بقية المصارف الاخرى حققت نسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي الودائع دون المعدل العام للسوق وهي (مصرف الاستثمار العراقي و مصرف الائتمان العراقي و مصرف الخليج التجاري و مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار و مصرف الموصل للتنمية والاستثمار و مصرف بغداد) وقد تكون هذه المصارف غير قادرة على تغطية الودائع .

أما في عام 2010 كان المعدل العام للسوق (0.723) وبانحراف المعياري (0.577) إذ نجد ان مصرف سومر التجاري هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة بقيمة (1.975) بينما مصرف بغداد هو ادنى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة بقيمة (0.148) ، ومن خلال التحليل المالي تبين بأن المصارف التي حققت نسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي الودائع اعلى او تساوي المعدل العام للسوق في هذه السنة هي (مصرف الاهلي العراقي و مصرف التجاري العراقي و مصرف المنصور للاستثمار و مصرف سومر التجاري) وتعكس هذه النسب التي حققتها هذه المصارف بأن اداءها جيد واعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق، أما بقية المصارف الاخرى حققت نسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي الودائع ادنى من المعدل العام للسوق فكان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق خلال هذه السنة.

بينما في عام 2011 كان المعدل العام للسوق (0.855) وبانحراف المعياري (0.582) إذ نجد ان مصرف سومر التجاري هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة بقيمة (2.047) بينما مصرف

بغداد هو ادنى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة بقيمة (0.2) ، أما المصارف التي حققت نسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي الودائع اعلى من المعدل العام للسوق في هذه السنة هي (مصرف الاهلي العراقي و مصرف التجاري العراقي و مصرف سومر التجاري) وتعكس هذه النسب التي حققتها المصارف بأن اداءها جيد واعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، بينما بقية المصارف الاخرى حققت نسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي الودائع ادنى من المعدل العام للسوق وبذلك قد تكون هذه المصارف غير قادرة على تغطية الودائع مما قد يفقد ثقة المودعين في هذه المصارف في المستقبل .

ففي عام 2012 كان المعدل العام للسوق (0.873) وبانحراف المعياري (0.538) إذ نجد ان مصرف المنصور للاستثمار هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة بقيمة (1.84) بينما مصرف بغداد هو ادنى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة بقيمة (0.198) ، بينما المصارف التي حققت نسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي الودائع تفوق المعدل العام للسوق في هذه السنة (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف سومر التجاري) وهذا يعني ان هذه المصارف قادرة على حماية المودعين مما يزيد من ثقة المودعين في هذه المصارف، أما بقية المصارف الاخرى كان مستوى اداءها ادنى من مستوى اداء السوق وهذا يشير إلى ضعف قدرة هذه المصارف على حماية ودائع الزبائن من المخاطر المتوقعة

أما تحليل سنة 2013 كان المعدل العام للسوق (0.839) وبانحراف معياري مقداره (0.622) إذ نجد مصرف التجاري العراقي هو اعلى المصارف التي حققت هذه النسبة بقيمة (2.033) ، بينما كان مصرف بغداد ادنى المصارف من إذ تحقيق هذه النسبة بقيمة (0.209) ، ومن خلال الجدول تبين بان المصارف التي حققت نسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي الودائع اعلى من المعدل العام للسوق خلال هذه السنة هي (مصرف التجاري العراقي ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف سومر التجاري) بينما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها ادنى من مستوى اداء السوق ، فكان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق خلال هذه السنة.

أما المعدل العام للسوق لسنة (2014) فقد بلغ (1.307) وبانحراف معياري (1.051) بينما المعدل الاعلى كان من نصيب مصرف الموصل للتنمية والاستثمار إذ بلغ (3.679) ، في حين حقق مصرف بغداد ادنى نسبة من هذا المؤشر وبمقدار (0.196)، وحققت ثلاثة مصارف اعلى نسب لهذا

المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف السبعة الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق ، وبلغ المعدل العام للسوق لسنة (2015) مقداره (1.515) وبانحراف معياري (1.094) ، واستمر مصرف الموصل للتنمية والاستثمار في تحقيق اعلى معدل مقارنةً بالسنة السابقة بمقدار (3.036) ، واستمر مصرف بغداد في تحقيق ادنى معدل مقارنةً بالسنة السابقة بمقدار (0.299) ، وحققت اربعة مصارف اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف الستة الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق.

وفي سنة 2016 كان المعدل العام للسوق (1.633) وبانحراف معياري مقداره (1.157) ، إذ نجد ان مصرف سومر التجاري هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة بقيمة (3.948) وهذا يعكس الاداء الجيد لهذا المصرف خلال هذه السنة في حين كان مصرف بغداد ادنى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة وبقيمة (0.342) ، ومن خلال تحليلنا لبيانات هذه المصارف وجدنا بأن المصارف التي حققت نسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي الودائع اعلى من المعدل العام للسوق خلال هذه السنة هي (مصرف سومر التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف التجاري العراقي، مصرف الاهلي العراقي) وهذا يعني بان مستوى اداء هذه المصارف يفوق اداء المعدل العام للسوق ، مما يعكس قدرتها على حماية المودعين من اي مخاطر، أما المصارف التي حققت هذه النسبة اقل من مستوى اداء السوق هي (مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف بغداد) وكان نسبها على التوالي (0.368)، (1.141) ، (0.744)، (1.08)، (0.342) ، وهذه المصارف تواجهه صعوبة في حماية ودائع من المخاطر المتوقعة مما قد يفقد المودعين ثقتهم بهذه المصارف مستقبلاً .

أما المعدل العام للسوق لسنة (2017) فقد بلغ (1.541) وبانحراف معياري (0.936) بينما المعدل الاعلى كان من نصيب مصرف سومر التجاري إذ بلغ (2.98) ، في حين حقق مصرف المنصور للاستثمار ادنى نسبة من هذا المؤشر وبمقدار (0.297)، وحققت خمس مصارف اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف الخمس الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق ، وبلغ المعدل العام للسوق لسنة (2018) بمقدار

(1.473) وبانحراف معياري (0.962) واستمر مصرف سومر التجاري في تحقيق اعلى نسبة من هذا المؤشر بالمقارنة مع السنة السابقة و بمقدار (3.324) ، في حين استمر مصرف المنصور في تحقيق ادنى نسبة من هذا المؤشر بالمقارنة مع السنة السابقة (0.297) ، وحققت اربعة مصارف اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف الستة الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع متوسط السوق.

وفي عام 2019 بلغ المعدل العام للسوق (1.519) وبانحراف معياري مقداره (1.156) إذ واستمر مصرف سومر التجاري في تحقيق اعلى نسبة من هذا المؤشر بمعدل (4.298) بينما حقق مصرف المنصور للاستثمار ادنى نسبة مقارنةً بالمعدل العام للسوق بقيمة (0.242) ومن التحليل المالي لنسب هذه المصارف تبين بأن المصارف التي حققت اعلى النسب هي كل من (مصرف التجاري العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف سومر التجاري) ، أما بالنسبة للمصارف الاخرى كان مستوى اداءها ادنى من مستوى اداء السوق وهذا يعني ان هذه المصارف تواجهه صعوبة في حماية ودائع الزبائن من المخاطر المتوقعة .

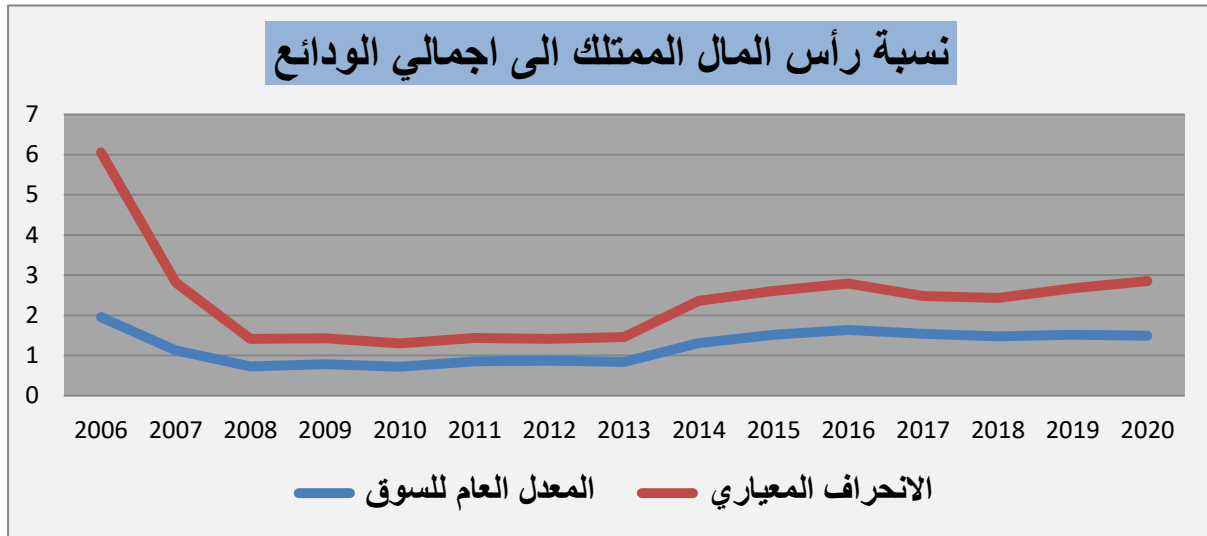
ومن تحليل المالي لسنة 2020 كان المعدل العام للسوق (1.493) وبانحراف معياري مقداره (1.36) إذ نجد مصرف سومر التجاري كان اعلى المصارف التي حققت هذه النسبة بقيمة (4.816) ، بينما كان مصرف بغداد ادنى المصارف من إذ تحقيق هذه النسبة بقيمة (0.259) ، ومن خلال الجدول تبين بان المصارف التي حققت نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الودائع اعلى او تساوي المعدل العام للسوق خلال هذه السنة هي (مصرف الخليج التجاري ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف سومر التجاري) وهذ يعني ان هذه المصارف لديها القدرة على رد الودائع إلى الزبائن في الوقت المحدد ، بينما بقية المصارف حققت نسبة ادنى من معدل السوق العام ، وهذا يعني ان هذه المصارف تواجهه صعوبة في حماية ودائع الزبائن من المخاطر المتوقعة .

جدول (2-3) تحليل نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع للمدة (2006-2020)

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المصارف	ت
1.16	0.733	1.024	1.352	1.547	1.777	0.973	0.781	0.468	0.999	1.392	1.023	1.284	0.828	1.281	1.944	مصرف الاهلي العراقي	1
1.618	1.128	1.855	2.11	2.164	2.326	3.029	2.349	2.033	1.278	1.62	1.178	0.968	0.751	0.676	0.809	مصرف التجاري العراقي	2
1.926	0.297	0.242	0.24	0.297	0.368	0.383	0.496	0.577	1.84	0.701	1.018	1.517	1.674	5.755	13.49	مصرف المنصور للاستثمار	3
0.813	0.986	1.235	1.187	1.151	1.141	1.081	1.105	0.658	0.613	0.625	0.636	0.526	0.471	0.511	0.261	مصرف الاستثمار العراقي	4
0.978	1.35	1.426	1.931	2.188	1.711	1.863	0.931	0.518	0.495	0.582	0.314	0.503	0.441	0.308	0.11	مصرف الائتمان العراقي	5
0.768	1.699	1.522	1.35	1.207	0.744	0.786	0.76	0.729	0.572	0.545	0.334	0.316	0.248	0.268	0.447	مصرف الخليج التجاري	6
0.528	0.993	0.985	0.623	0.805	1.08	0.835	0.857	0.367	0.305	0.273	0.182	0.167	0.148	0.156	0.15	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	7
1.584	2.666	2.263	2.278	2.688	2.892	3.036	3.679	0.969	0.918	0.569	0.424	0.356	0.26	0.364	0.396	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	8
0.257	0.259	0.341	0.339	0.388	0.342	0.299	0.196	0.209	0.198	0.2	0.148	0.165	0.231	0.298	0.246	مصرف بغداد	9
2.607	4.816	4.298	3.324	2.98	3.948	2.862	1.92	1.869	1.512	2.047	1.975	2.042	2.213	1.612	1.681	مصرف سومر التجاري	10
1.224	1.493	1.519	1.473	1.541	1.633	1.515	1.307	0.839	0.873	0.855	0.723	0.784	0.727	1.123	1.953	المعدل العام للسوق	
0.711	1.36	1.156	0.962	0.936	1.157	1.094	1.051	0.622	0.538	0.582	0.577	0.643	0.691	1.696	4.104	الانحراف المعياري	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبالإستفادة من مخرجات الحاسبة الإلكترونية (Excel).

ويوضح الشكل (3-1) منحني المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الودائع من خلال قسمة (رأس المال الممتلك /مجموع الودائع) لعينة المصارف التجارية العراقية الخاصة، إذ يمثل المحور الافقي للمدة الممتدة من (2006-2020) التي يبلغ عددها (15) سنة، بينما يمثل المحور العمودي لنسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الودائع مصارف عينة الدراسة، ويتضح من الجدول أعلاه ان المعدل العام للسوق لهذا المؤشر بلغ (1.224) وبانحراف معياري مقداره (0.711) وتبين من الشكل المذكور سلفا ان نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الودائع لسنة 2006 مرتفعة واعلى من المعدل العام للسوق وفي الوقت نفسه كان الانحراف المعياري مرتفع، ثم انخفضت في سنة (2007) واستمرت بالانخفاض في عام (2008) ويرجع السبب في ذلك إلى اثار الازمة العالمية إذ تركت اثار تخوف لدى المودعين مما انعكس ذلك على ودائع المصارف، استمر المعدل العام للسوق لهذه المصارف بالانخفاض في سنة (2009 ، 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013) وهذا يعني ان هذه المصارف تواجه صعوبة في حماية الودائع من المخاطر المتوقعة، أما في سنة (2014 ، 2015 ، 2016 ، 2017 ، 2018 ، 2019 ، 2020) ارتفع المنحني وحققت المصارف عينة الدراسة معدلات اعلى من المعدل العام للسوق إذ كانت هذه المصارف لديها القدرة على حماية ودائع المودعين من المخاطر.



شكل (3-1) منحني المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الودائع

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-2) ومخرجات الحاسبة الالكترونية (Excel).

2. نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الموجودات : يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة (رأس المال الممتلك / اجمالي الموجودات)، وبحسب الجدول (3-3) للمصارف عينة الدراسة تبين بان المعدل العام للسوق قد بلغ (0.422) وبانحراف معياري مقداره (0.131) ، وتشير هذه النسبة إلى قياس متانة رأس المال في تمويل الموجودات بمعنى اخر تشير إلى مدى اعتماد المصرف على رأس المال الممتلك في تغطية الخسائر المتوقعة من اجمالي موجوداته، ومن خلال التحليل المالي تبين بان مصرف سومر التجاري هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة وبمقدار (0.661)، وهذا يشير إلى ان رأس المال الممتلك يكون قادراً على مواجهة الخسائر في اجمالي الموجودات ، أما المصرف الذي حقق نسبة ادنى من المعدل العام للسوق هو مصرف بغداد وبمقدار (0.187) وهذا يعني رأس المال الممتلك غير قادر على تغطية الخسائر المتوقعة من اجمالي موجوداته وبالتالي فإن مستوى هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق، بينما المصارف التي حققت نسبة اعلى من المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي بمعدل 0.473، مصرف التجاري العراقي بمعدل 0.523، مصرف المنصور للاستثمار بمعدل 0.428، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بمعدل 0.494، مصرف سومر التجاري بمعدل 0.661) ، بينما المصارف التي حققت ادنى نسبة هي (مصرف الاستثمار العراقي بمعدل 0.395، مصرف الائتمان العراقي بمقدار 0.405 ، مصرف الخليج التجاري بمعدل 0.377، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار بمقدار 0.274، مصرف بغداد بمقدار 0.187) وتشير هذه النسبة إلى انه من المحتمل انخفاض قدرة هذه المصارف على تغطية الخسائر المتوقعة في موجوداتها وبذلك فإن مستوى هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق.

وبلغ المعدل العام للسوق لهذا المؤشر لسنة (2006)(0.362) وبانحراف معياري مقداره (0.258) ، فكان مصرف المنصور للاستثمار هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة وبمقدار (0.891) ، وهذا ويشير إلى اعتماد المصرف على رأس المال الممتلك في تغطية الخسائر المتوقعة من اجمالي موجوداته بشكل كبير، بينما حقق مصرف الائتمان العراقي ادنى معدل بمقدار (0.094) وهذا يدل على ان رأس المال الممتلك يكون اقل من اجمالي الموجودات، لذا فان انخفاض هذه النسبة اثرت في المعدل العام للسوق ، أما المصارف التي حققت اعلى النسب هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف سومر التجاري) ، أما بقية المصارف فقد

حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق وتدل على ان راس المال الممتلك غير قادر على تغطية الخسائر المتوقعة في موجودات المصرف.

وفي سنة 2007 بلغ المعدل العام للسوق (0.357) وبانحراف معياري مقداره (0.221)، فنلاحظ انخفاض هذه النسبة قليلا عن العام السابق، وكان اعلى نسبة تعود لمصرف المنصور للاستثمار بقيمة (0.829) لذا فأن مستوى هذا المصرف اعلى من المعدل العام للسوق، أما ادنى نسبة تعود لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار بقيمة (0.124) ، ونلاحظ المصارف التي حققت اعلى النسب في هذه السنة هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف سومر التجاري) وهذا يشير إلى ان راس المال الممتلك لهذه المصارف قادر على تغطية الخسائر المتوقعة في موجوداتها، بينما (مصرف التجاري العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف بغداد) حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير إلى ان راس المال الممتلك لهذه المصارف تكون قدرته منخفضة على تغطية الخسائر المتوقعة في موجودات هذه المصارف.

وفي سنة 2008 كان المعدل العام للسوق لهذا المؤشر بمقدار (0.321) وبانحراف معياري مقداره (0.184) فنلاحظ انخفاض هذه النسبة عن السنة السابق بمقدار (0.036) ، إذ حقق مصرف سومر التجاري اعلى النسب بمعدل (0.642) في حين حقق مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ادنى نسبة خلال تلك السنة بمعدل (0.112) ومن خلال الجدول ادناه تبين ان المصارف التي حققت اعلى نسب مقارنةً بالمعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف سومر التجاري) بينما المصارف التي حققت ادنى نسبة هي (مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف بغداد) ، وهذا يعني ان راس المال الممتلك لهذه المصارف تكون قدرته منخفضة على تغطية الخسائر المتوقعة في موجودات هذه المصارف.

أما في السنوات (2009 و2010 و2011) بلغ المعدل العام للسوق على التوالي (0.358، 0.351، 0.389) والانحراف المعياري (0.358، 0.351، 0.389)، فنلاحظ ارتفاع هذه النسب عن سنة 2008 وكانت اعلى معدل تحقق في هذه السنوات الثلاثة تعود لمصرف سومر التجاري وبمقدار (0.624، 0.633، 0.631)، أما ادنى معدل لسنة (2009) فقد كان مصرف بغداد و مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار إذ حققا ادنى نسبة وبنفس المقدار (0.136) أما سنتي 2010 و2011 استمر فقط مصرف بغداد بانخفاض هذه النسبة وبمقدار (0.124، 0.159)، وهذا يعني أن راس المال الممتلك لهذ المصرف غير قادر على تغطية الخسائر المتوقعة في موجوداته، أما المصارف التي حققت معدل اعلى او مساوي للمعدل العام للسوق للسنوات 2009 و2010 و 2011 هي كل من (المصرف الاهلي العراقي، المصرف التجاري العراقي، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف سومر التجاري) ويضاف إلى هذه المصارف في سنة 2010 (مصرف الاستثمار العراقي)، وهذا يشير إلى ان راس المال الممتلك لهذه المصارف يمكنه تغطية الخسائر المتوقعة في موجوداتها، في حين نجد ان المصارف التي حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق لسنة 2009 و2010 و2011 هي (مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف بغداد) ويستثنى من سنة 2010 مصرف الاستثمار العراقي إذ حقق نسبة اعلى من معدل العام للسوق، وهذا يشير إلى ان راس المال الممتلك لهذه المصارف غير قادر على تغطية الخسائر المتوقعة في موجودات هذه المصارف وبذلك فأن مستوى هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق.

أما سنة 2012 بلغ المعدل العام للسوق (0.398) وبانحراف معياري مقداره (0.15) فنلاحظ ان هذه النسبة ارتفعت قليلا عن السنوات السابقة، إذ حقق مصرف المنصور للاستثمار اعلى معدل بقيمة (0.614)، أما عن ادنى معدل فهو يعود لمصرف بغداد بقيمة (0.159) وهي نسبة منخفضة مقارنةً بالمعدل العام للسوق، أما بالنسبة للمصارف التي كانت تحقق معدل اعلى او مساوي للمعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي، مصرف التجاري العراقي، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف سومر التجاري)، بينما بقيت المصارف حققت نسبة

ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير إلى ان راس المال الممتلك غير قادر على تغطية الخسائر المتوقعة في موجودات المصرف وبالتالي فإن مستوى اداءها ادنى من مستوى اداء السوق.

ومن تحليل سنة 2013 نجد بأن المعدل العام للسوق كان مقداره (0.385) وبانحراف معياري مقداره (0.143) ، أما اعلى معدل فقد بلغ (0.633) ويعود لمصرف سومر التجاري ، أما مصرف بغداد فقد حقق ادنى معدل بمقدار (0.165) ، وهذا يدل على ان راس المال الممتلك لايمكنه تغطية الخسائر المتوقعة في موجودات المصرف ، وتبين ان المصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي (مصرف التجاري العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف سومر التجاري) ، أما بقية المصارف الاخرى حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير على ان راس المال الممتلك غير كافي لتغطية موجودات المصرف .

أما المعدل العام للسوق لسنة (2014) فقد بلغ (0.476) وبانحراف معياري (0.168) وهذه النسبة اعلى بكثير من السنوات السابقة ، فالمعدل الاعلى كان من نصيب مصرف الموصل للتنمية والاستثمار إذ بلغ (0.755) ، في حين حقق مصرف بغداد ادنى نسبة من هذا المؤشر وبمقدار (0.16) ، وحققت اربعة مصارف اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف الستة الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق، بينما بلغ المعدل العام للسوق لسنة (2015) (0.482) وبانحراف معياري (0.181) ، واستمر مصرف الموصل للتنمية والاستثمار في تحقيق اعلى نسبة بالمقارنة مع السنة السابقة وبمقدار (0.719) ، في حين استمر مصرف بغداد في تحقيق ادنى نسبة من هذا المؤشر بالمقارنة مع السنة السابقة و بمقدار (0.173) ، فحققت ستة مصارف اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف الاربعة الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق.

أما في سنة 2016 يتضح بأن المعدل العام للسوق قد بلغ (0.499) وبانحراف معياري مقداره (0.173) وهذه النسبة اعلى بكثير من السنوات السابقة ، فكان اعلى معدل تحقق من قبل مصرف سومر التجاري بمقدار (0.759) ، أما المصرف الذي حقق ادنى معدل هو مصرف المنصور للاستثمار وبمقدار (0.26) وهذا يدل على ان راس المال الممتلك غير قادر على تغطية الخسائر المتوقعة في موجودات المصرف ، بينما المصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي المعدل العام

للسوق هي (مصرف التجاري العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف سومر التجاري) ، أما بقية المصارف فحققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير إلى ان رأس المال الممتلك غير كافي لتغطية موجوداتها.

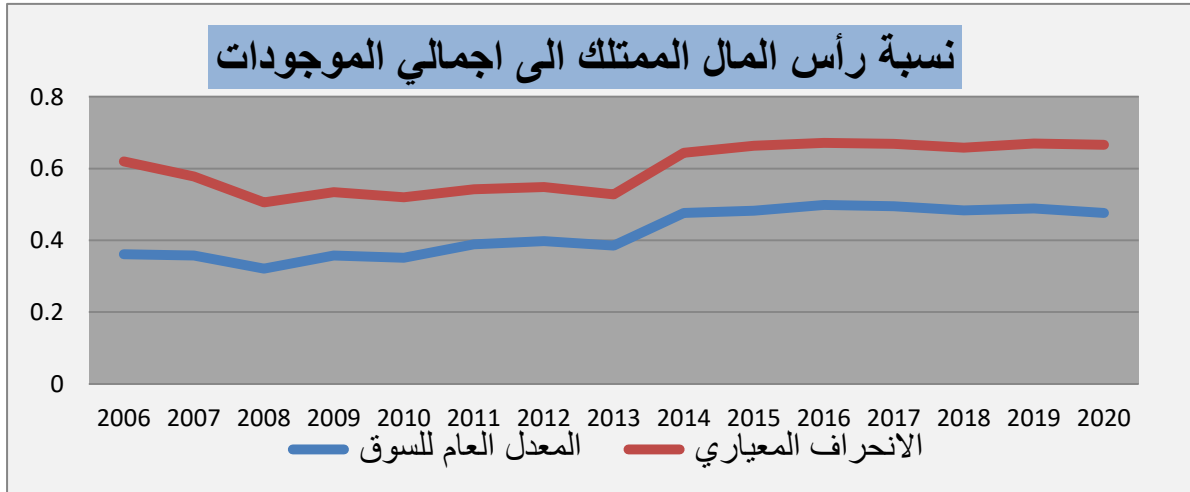
أما في سنة (2017 و2018 و2019 و2020) فقد النتائج متشابه إذ بلغ المعدل العام للسوق على التوالي (0.495، 0.483، 0.489، 0.476) والانحراف المعياري (0.173، 0.175، 0.181، 0.19)، وكان اعلى معدل تحقق في هذه السنوات الأربعة يعود لمصرف سومر التجاري وبمقدار (0.686، 0.655، 0.769، 0.789) ، أما ادنى معدل للسنوات (2017، 2018، 2019) فقد كان ادنى نسبة لهذه السنوات تعود لمصرف المنصور للاستثمار وبمقدار (0.22، 0.189، 0.191) أما سنة 2020 فقد حقق مصرف بغداد ادنى هذه النسبة وبمقدار (0.196) وهذا يدل على ان راس المال الممتلك غير كافي لتغطية الخسائر المتوقعة في موجودات المصرف قياسا بالمصارف الاخرى ، أما المصارف التي حققت معدل اعلى او مساوي للمعدل العام للسوق لسنة (2017، 2018، 2019، 2020) هي كل من (مصرف التجاري العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف سومر التجاري) ويضاف إلى هذه المصارف في سنة 2018 (مصرف الاهلي العراقي) وسنة (2019) (مصرف الاستثمار العراقي) ، وهذا يدل على ان راس المال الممتلك لهذه المصارف كافي لتغطية الخسائر المتوقعة في موجوداتها ، في حين نجد ان المصارف التي حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق لسنوات المذكورة اعلاه هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف بغداد) ويستثنى من هذه المصارف في سنة 2018 (مصرف الاهلي العراقي) وسنة 2019 (مصرف الاستثمار العراقي) إذ حقق نسبة اعلى من معدل السوق العام وهذا يشير إلى احتمال عدم قدرة راس المال الممتلك لهذه المصارف في تغطية خسائرها المتوقعة موجوداتها الاجمالية.

جدول (3-3) تحليل نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات للمدة (2006-2020)

متوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المصارف	ت
0.473	0.344	0.406	0.49	0.473	0.497	0.486	0.428	0.311	0.459	0.571	0.492	0.55	0.44	0.546	0.6	مصرف الاهلي العراقي	1
0.523	0.499	0.605	0.639	0.633	0.665	0.661	0.633	0.587	0.488	0.546	0.463	0.404	0.328	0.306	0.387	مصرف التجاري العراقي	2
0.428	0.223	0.191	0.189	0.22	0.26	0.268	0.319	0.355	0.614	0.403	0.491	0.573	0.597	0.829	0.891	مصرف المنصور للاستثمار	3
0.395	0.464	0.492	0.466	0.493	0.501	0.509	0.508	0.358	0.312	0.357	0.359	0.326	0.297	0.297	0.186	مصرف الاستثمار العراقي	4
0.405	0.557	0.569	0.629	0.662	0.598	0.488	0.464	0.327	0.313	0.342	0.227	0.307	0.275	0.217	0.094	مصرف الائتمان العراقي	5
0.377	0.601	0.559	0.544	0.532	0.396	0.397	0.424	0.389	0.351	0.334	0.234	0.229	0.171	0.2	0.295	مصرف الخليج التجاري	6
0.274	0.409	0.406	0.334	0.339	0.429	0.41	0.45	0.262	0.229	0.206	0.145	0.136	0.112	0.124	0.119	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	7
0.494	0.678	0.655	0.649	0.661	0.648	0.719	0.755	0.466	0.47	0.345	0.346	0.291	0.18	0.272	0.269	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	8
0.187	0.196	0.242	0.239	0.254	0.236	0.173	0.16	0.165	0.159	0.159	0.124	0.136	0.172	0.209	0.179	مصرف بغداد	9
0.661	0.789	0.769	0.655	0.686	0.759	0.714	0.619	0.633	0.587	0.631	0.633	0.624	0.642	0.572	0.594	مصرف سومر التجاري	10
0.422	0.476	0.489	0.483	0.495	0.499	0.482	0.476	0.385	0.398	0.389	0.351	0.358	0.321	0.357	0.362	المعدل العام للسوق	
0.131	0.19	0.181	0.175	0.173	0.173	0.181	0.168	0.143	0.15	0.153	0.168	0.176	0.184	0.221	0.258	الانحراف المعياري	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبالاستفادة من مخرجات الحاسبة الالكترونية (Excel).

ويوضح الشكل (3-2) منحنى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الموجودات من خلال قسمة (رأس المال الممتلك / اجمالي الموجودات) ، للمصارف التجارية العراقية الخاصة عينة الدراسة ، إذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من (2006-2020) التي يبلغ عددها (15) سنة ، بينما يمثل المحور العمودي رأس المال الممتلك إلى اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة ، ويتضح من الجدول أعلاه ان المعدل العام للسوق لهذا المؤشر بلغ (0.422) وبانحراف معياري مقداره (0.131) ونلاحظ من الشكل المذكور سلفا ان نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الموجودات لسنة (2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013) كانت منخفضة وادنى من المعدل العام للسوق وفي نفس الوقت كان الانحراف المعياري منخفض وهذا الانخفاض يعكس انخفاض قدرة رأس المال الممتلك على تغطية الخسائر المتوقعة في اجمالي الموجودات ويعزى السبب في ذلك إلى ضعف اداء المصارف في تلك المدة لما رافقتها من احداث تمثلت في أحداث الطائفية خلال هذه المدة اضافة إلى الازمة العالمية سنة 2008 وماتركته من اثار على هذه المصارف مما تسببت في تراجع ادائها وبذلك فأن مستوى هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق ، ثم بدء المعدل العام بالارتفاع في السنوات (2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020) ، وهذا يدل على ارتفاع قدرة راس المال الممتلك لهذه المصارف في تغطية الخسائر المتوقعة من اجمالي موجوداتها.



شكل(3-2) منحنى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الموجودات
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-3) ومخرجات الحاسبة الالكترونية (Excel).

3. نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات الخطرة: يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة صافي رأس المال الممتلك / اجمالي الموجودات الخطرة ، وبحسب الجدول (3-4) للمصارف عينة الدراسة فإن المعدل العام للسوق بلغ (1.088) وبانحراف معياري مقداره (0.579) ، ويستخدم هذا المؤشر لقياس قدرة المصرف على توليد صافي الدخل من خلال الاعتماد على مستوى معين من الموجودات الخطرة بمعنى ان الموجودات الخطرة تكون مطروحا منها الموجودات السائلة مثل القروض والاوراق المالية، إذ كلما زادت قيمة رأس المال الممتلك إلى مجموع موجودات المصرف زادت مقدرته على مواجهة الخسائر والعكس صحيح ، ونجد ان المصارف التي حققت معدل يساوي او اعلى من المعدل العام للسوق لهذا المؤشر هي (مصرف الاهلي العراقي بمعدل 1.354 ، مصرف الاستثمار العراقي بمعدل 1.194 ، مصرف الائتمان العراقي بمعدل 2.387 ، مصرف سومر التجاري بمعدل 1.621) وهذا يشير إلى ارتفاع مقدرة رأس المال الممتلك على مواجهة الخسائر في الموجودات الخطرة ، بينما المصارف التي حققت ادنى نسبة هي (مصرف التجاري العراقي بمعدل 0.867 ، مصرف المنصور للاستثمار بمقدار 0.841 ، مصرف الخليج التجاري بمعدل 0.624 ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار بمقدار 0.581 ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بمقدار 0.927 ، مصرف بغداد بمقدار 0.488) وهذا يشير إلى انخفاض قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة الخسائر الموجودات الخطرة .

وبلغ المعدل العام للسوق لهذا المؤشر لسنة (2006) (0.598) وبانحراف معياري مقداره (0.451) ، إذ كان مصرف الاهلي العراقي هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة وبمقدار (1.696) ، بينما حقق مصرف الائتمان العراقي ادنى معدل بمقدار (0.173) وهذه النسبة منخفضة واثرت على المعدل العام للسوق ، أما المصارف التي حققت اعلى النسب هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف سومر التجاري) ، أما المصارف الاخرى حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق وان انخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة خسائر الموجودات الخطرة .

أما المعدل العام للسوق لسنة (2007) فقد بلغ (0.806) وبانحراف معياري (0.648) بينما المعدل الاعلى كان من نصيب مصرف الاهلي العراقي إذ بلغ (2.365) ، في حين حقق مصرف

الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ادنى نسبة من هذا المؤشر وبمقدار (0.217)، وحققت خمس مصارف اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف الخمس الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق ، وبلغ المعدل العام للسوق لسنة (2008) مقداره (0.775) وبانحراف معياري (0.644) ، أما عن اعلى نسبة فقد حقق مصرف الاستثمار العراقي بمقدار (2.136) ، في حين حقق مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ادنى معدل بمقدار (0.181) ، وحققت ثلاثة مصارف اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف السبعة الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق.

ومن تحليل سنة 2009 نجد ان المعدل العام للسوق كان مقداره (0.738) وبانحراف معياري بلغ (0.444)، ومن خلال الجدول ادناه نجد بأن مصرف الاستثمار العراقي كان اعلى المصارف تحقيقاً لهذا المعدل وبمقدار (1.677) ، في حين نجد مصرف الخليج التجاري هو ادنى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة وبمقدار (0.295) وهذا الانخفاض يؤثر بشكل مباشر على المعدل العام للسوق ، وحققت المصارف الاخرى نسبة لهذا المؤشر تتراوح ما بين اعلى وادنى نسبة، فالمصارف التي حققت نسبة اعلى من المعدل العام للسوق هي قادرة على مواجهة الخسائر في الموجودات الخطرة والمصارف التي حققت نسبة دون ذلك لا تستطيع مواجهة الخسائر في الموجودات الخطرة.

وفي سنة 2010 كان المعدل العام للسوق (0.622) والانحراف المعياري لهذه السنة (0.304) ، إذ حقق مصرف سومر التجاري اعلى المصارف بمقدار (1.181) ، وهذا يعني ان مستوى اداء هذا المصرف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق وهو قادرة على تغطية الخسائر في الموجودات الخطرة ، أما مصرف بغداد حقق ادنى معدل بمقدار (0.305) يعني ان قدرته على تغطية الخسائر في الموجودات الخطرة منخفضة ، أما المصارف التي حققت معدل اعلى او مساوي للمعدل العام للسوق في هذه السنة هي كل من مصرف الاهلي العراقي و مصرف المنصور للاستثمار و مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف سومر التجاري ونسبها على التوالي (0.93، 0.663، 0.915 ، 1.181) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق، أما بقية المصارف الاخرى حققت نسبة ادنى من هذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق وهذا يدل

على ان قيمة راس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات الخطرة منخفضة مما انعكس ذلك على عدم قدرتها على تغطية الخسائر في الموجودات الخطرة إذا حصلت .

أما في سنة (2011، 2012) بلغ المعدل العام للسوق على التوالي (0.722، 0.831) والانحراف المعياري (0.324، 0.474)، وكان اعلى معدل تحقق في هذه السنتين يعود للمصرف الاهلي العراقي وبمقدار (1.412، 1.943) ، أما ادنى معدل فقد كان لمصرف بغداد وبمقدار (0.334، 0.424) لهاتين السنتين وهذا يدل على ان رأس المال الممتلك لهذا المصرف لا يستطيع تغطية الخسائر التي قد تحصل في الموجودات الخطرة، أما المصارف التي حققت معدل اعلى او مساوي للمعدل العام للسوق لسنة 2011 و2012 هي كل من (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف سومر التجاري) ، في حين نجد ان المصارف الاخرى قد حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يعني ان هذه المصارف لا يمكنها تغطية الخسائر التي قد تحصل في الموجودات الخطرة .

ففي سنة 2013 بلغ المعدل العام للسوق (0.84) والانحراف المعياري (0.409)، وكانت اعلى معدل تحقق في هذه السنة يعود لمصرف سومر التجاري وبمقدار (1.575) ، أما ادنى معدل فقد كان لمصرف بغداد وبمقدار (0.388) وهذا المعدل يؤثر على المعدل العام للسوق إذ ساهم في تخفيض ذلك المعدل ، أما المصارف التي حققت معدل اعلى او مساوي المعدل العام للسوق هي كل من (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف سومر التجاري) ، وهذا يعني ان مستوى الاداء لهذه المصارف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق لذا فان قدرة هذه المصارف في مواجهة الخسائر التي قد تحصل في الموجودات الخطرة عالية ، أما المصارف الاخرى قد حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق .

والمعدل العام للسوق لسنة (2014) بلغ (0.931) وبانحراف معياري (0.384) بينما المعدل الاعلى كان من نصيب مصرف سومر التجاري إذ بلغ (1.51) ، في حين حقق مصرف بغداد ادنى نسبة من هذا المؤشر وبمقدار (0.35)، وحققت اربعة مصارف اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق ، وهذا يعني ان قدرة هذه المصارف على مواجهة الخسائر التي قد تحصل في الموجودات الخطرة عالية، في حين حققت المصارف الستة الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة

مع المعدل العام للسوق وهذا يدل ان قيمة راس المال الممتلك إلى مجموع موجودات الخطرة انخفضت وبالتالي انخفضت قدرتها على مواجهة الخسائر التي قد تحصل في الموجودات الخطرة ، في حين بلغ المعدل العام للسوق لسنة (2015) مقداره (0.944) وبانحراف معياري (0.428) ، أما اعلى نسبة حققها ايضاً مصرف سومر التجاري بمقدار (1.617) ، في حين حقق مصرف المنصور للاستثمار ادنى معدل بمقدار (0.345) ، وحققت خمسة مصارف اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف الخمسة الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق .

ومن التحليل المالي لسنة 2016 نجد بأن المعدل العام للسوق لهذا المؤشر بلغ (1.169) وبانحراف معياري مقداره (0.483) ، إذ استمر مصرف سومر التجاري في تحقيق اعلى النسب بمعدل (1.946) مما اثر في ارتفاع المعدل العام، في حين حقق مصرف الخليج التجاري ادنى نسبة خلال تلك السنة بمعدل (0.643) ، وهذا يشير بأن قدرة المصرف عالية على تغطية الخسائر التي قد تحصل في الموجودات الخطرة، ومن خلال الجدول ادناه نجد ان المصارف التي كان ادائها مميز وحققت اعلى نسب مقارنةً بالمعدل العام للسوق هي كل من (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف سومر التجاري) بينما المصارف التي حققت ادنى نسبة هي (مصرف التجاري العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف بغداد) .

أما المعدل العام للسوق لسنة (2017) فقد بلغ (1.103) وبانحراف معياري (0.447) بينما المعدل الاعلى كان من نصيب مصرف سومر التجاري إذ بلغ (2.093) ، في حين حقق مصرف المنصور للاستثمار ادنى نسبة من هذا المؤشر وبمقدار (0.612)، وحققت اربعة مصارف اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف الستة الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق ، وبلغ المعدل العام للسوق لسنة (2018) مقداره (1.463) وبانحراف معياري (0.913) ، أما اعلى نسبة حققها مصرف الائتمان العراقي بمقدار (3.619) ، في حين حققا مصرفي بغداد و الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ادنى معدل بمقدار (0.821) ، وحققت

ثلاثة مصارف اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف السبعة الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق.

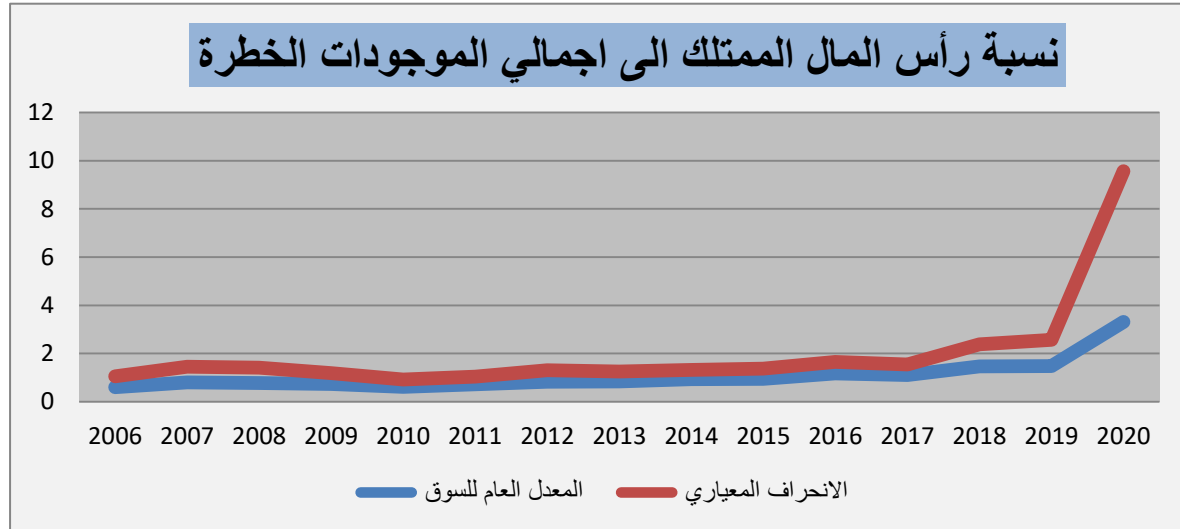
وبلغ المعدل العام للسوق لهذا المؤشر لسنتي (2019، 2020) على التوالي (1.473 ، 3.309) وبانحراف معياري مقداره (1.088 ، 6.2586) ، إذ كان مصرف الائتمان العراقي هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة خلال تلك السنتين وبمقدار (4.257، 21.002) ، بينما حقق مصرف بغداد ادنى معدل لسنة 2019 وبمقدار (0.619) ، وفي عام 2020 حقق مصرف الاهلي العراقي ادنى هذه النسبة بمقدار (0.679) وهذه النسبة منخفضة مما اثرت على المعدل العام للسوق ، أما المصارف التي حققت اعلى النسب لسنة هي كل من (مصرف الائتمان العراقي ، مصرف سومر التجاري) أما في سنة 2020 فقد استمره مصرف الائتمان العراقي في تحقيق اعلى معدل مقارنةً بالسنة الماضية وهذا يدل على ان رأس المال الممتلك لهذا المصرف كان اعلى من الموجودات الخطرة إذ يشير إلى ارتفاع قدرة هذا المصرف على تغطية الخسائر التي قد تحصل في الموجودات الخطرة ، أما بقية المصارف الاخرى في السنتين فقد حققت نسبة ادنى من هذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق وهذا يدل على انخفاض قدرتها على تغطية الخسائر التي قد تحصل في الموجودات الخطرة .

جدول (3-4) تحليل نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات الخطرة للمدة (2006-2020)

متوسط المصارف	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المصارف	ت
1.354	0.679	0.925	1.75	1.397	1.364	1.161	1.282	1.058	1.943	1.412	0.93	1.245	1.099	2.365	1.696	مصرف الاهلي العراقي	1
0.867	1.425	1.286	0.986	0.869	0.921	1.017	0.904	1.374	0.918	0.976	0.586	0.455	0.43	0.376	0.48	مصرف التجاري العراقي	2
0.841	1.718	1.133	0.913	0.612	1.473	0.345	0.466	0.486	0.794	0.621	0.663	0.886	0.657	0.901	0.941	مصرف المنصور للاستثمار	3
1.194	1.241	1.152	1.123	1.507	1.914	1.478	1.396	0.645	0.536	0.681	0.915	1.677	2.136	1.239	0.267	مصرف الاستثمار العراقي	4
2.387	21.002	4.257	3.619	1.008	0.714	0.933	0.685	0.485	0.463	0.612	0.35	0.55	0.545	0.406	0.173	مصرف الائتمان العراقي	5
0.624	1.112	1.054	0.952	0.85	0.643	0.568	0.767	0.737	0.563	0.459	0.324	0.295	0.241	0.311	0.478	مصرف الخليج التجاري	6
0.581	0.801	0.807	0.821	0.765	0.893	0.792	0.921	0.576	0.529	0.462	0.356	0.374	0.181	0.217	0.223	مصرف الشرق الاوسط العراقي	7
0.927	1.212	1.097	1.194	1.114	1.088	1.138	1.027	1.079	0.828	0.642	0.605	0.752	0.589	0.955	0.582	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	8
0.488	0.723	0.619	0.821	0.812	0.739	0.396	0.35	0.388	0.424	0.334	0.305	0.336	0.276	0.375	0.414	مصرف بغداد	9
1.621	3.177	2.399	2.446	2.093	1.946	1.617	1.51	1.575	1.309	1.018	1.181	0.812	1.594	0.912	0.722	مصرف سومر التجاري	10
1.088	3.309	1.473	1.463	1.103	1.169	0.944	0.931	0.84	0.831	0.722	0.622	0.738	0.775	0.806	0.598	المعدل العام للسوق	
0.579	6.2586	1.088	0.913	0.447	0.483	0.428	0.384	0.409	0.474	0.324	0.304	0.444	0.644	0.648	0.451	الانحراف المعياري	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وباستفادة من مخرجات الحاسبة الالكترونية (Excel).

ويوضح الشكل (3-3) منحنى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات الخطرة من خلال قسمة (رأس المال الممتلك / إجمالي الموجودات الخطرة) للمصارف عينة الدراسة، إذ يمثل المحور الأفقي للمدة الممتدة من (2006-2020) التي يبلغ عددها (15) سنة ، بينما يمثل المحور العمودي لنسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات الخطرة للمصارف عينة الدراسة، ويتضح من الجدول أعلاه ان المعدل العام للسوق لهذا المؤشر بلغ (1.088) وبانحراف معياري مقداره (0.579) ونلاحظ من الشكل المذكور سلفا ان نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات الخطرة لسنة 2006 كانت منخفضة وادنى من المعدل العام للسوق وفي الوقت نفسه كان الانحراف المعياري منخفض بسبب أحداث الطائفية في تلك السنة، ارتفعت قليلاً لكنها بقيت دون المتوسط العام للسوق في سنة (2007) واستمرت بالانخفاض في عام (2008، 2009) ويرجع السبب في ذلك إلى اثار الازمة العالمية مما انعكس ذلك على اداء المصارف بشكل عام واستمر المعدل لهذه المصارف بالانخفاض في السنوات (2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015) ، وهذا يدل ان قيمة راس المال الممتلك إلى مجموع موجودات الخطرة انخفضت ومن ثم عدم قدرة هذه المصارف على تغطية الخسائر التي قد تحصل في موجوداتها الخطرة، أما في السنوات (2016، 2017، 2018، 2019، 2020) بدء المنحى بالارتفاع بمعدلات اعلى من المعدل العام للسوق وهذا يشير إلى ان هذه المصارف قادرة على تغطية الخسائر التي قد تحصل في موجوداتها الخطرة.



شكل (3-3) منحنى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات الخطرة
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-4) ومخرجات الحاسبة الالكترونية (Excel).

4. نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الاستثمارات المالية للمصارف عينة الدراسة :

يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة رأس المال الممتلك / إجمالي الاستثمارات المالية، وبحسب الجدول (3-5) للمصارف عينة الدراسة فإن المعدل العام للسوق بلغ (26.381) وبانحراف معياري مقداره (35.629) ، ويقاس هذه المؤشر قدرة المصرف على استعمال رأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر التي تكون ناتجة عن الاستثمارات المالية دون المساس بأموال المودعين فإذا كانت هذه النسبة ضعيفة تشير إلى ان المصرف يعتمد على الودائع في تحمل الخسارة لذلك تسمى هذه النسبة بهامش الأمان في مقابلة المخاطر الناتجة عن الاستثمارات المالية وتشتتى منها الاوراق الحكومية قصيرة الاجل وحوالات الخزينة لكونها خالية من المخاطر ، ومن خلال التحليل المالي تبين بان مصرف سومر التجاري هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة وبمقدار (118.39)، وهذا يشير إلى ان الزيادة في هذه النسبة تدل على ان المصرف قادر على تغطية الاستثمارات المالية، أما المصرف الذي حقق نسبة ادنى من المعدل العام للسوق هو مصرف التجاري العراقي وبمقدار (1.011) وهذا يشير إلى الضعف الكبير في مجالات الاستثمارات المالية وبالتالي فإن مستوى هذه المصارف اقل من المعدل العام للسوق، ونجد المصارف التي حققت نسبة اعلى من المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي بمعدل 39.845، مصرف الاستثمار العراقي بمعدل 32.812، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بمعدل 30.781، مصرف سومر التجاري بمعدل 118.39) ، بينما المصارف التي حققت ادنى نسبة هي (مصرف التجاري العراقي بمعدل 1.011، مصرف المنصور للاستثمار بمقدار 2.422 ، مصرف الائتمان العراقي بمعدل 25.899، مصرف الخليج التجاري بمقدار 2.961، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار بمقدار 8.295 ، مصرف بغداد بمقدار 1.399) وهذا تشير إلى ان هذه النسبة ضعيفة و تشير إلى ان المصرف معتمد على الودائع في تحمل الخسارة بالاستثمارات المالية وبذلك فإن مستوى اداء هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق.

وبلغ المعدل العام للسوق لهذا المؤشر لسنة 2006 (2.014) وبانحراف معياري مقداره (2.137) ، فكان مصرف سومر التجاري هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة وبمقدار (5.709) ، وهذا يشير إلى ان النسبة مرتفعة و تدل على التوسع في الاستثمارات المالية والقدرة الكبيرة في تغطيتها، بينما حقق مصرف الائتمان العراقي ادنى معدل بلغ (0.224) وهذا يدل على تدني قدرة المصرف على تغطية الخسائر في لاستثمارات المالية واعتماده على الودائع في تحمل هذه الخسائر وهذا الانخفاض اثر على المعدل العام للسوق ، أما المصارف التي حققت اعلى النسب هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف سومر التجاري) ، والمصارف التي

حققت ادنى معدل هي (مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف بغداد) ، وهذا يشير إلى الضعف الكبير في مجالات الاستثمارات المالية .

أما المعدل العام للسوق لسنة (2007) فقد بلغ (11.565) وبانحراف معياري (20.528) بينما المعدل الاعلى كان من نصيب مصرف الاهلي العراقي إذ بلغ (63.612) ، في حين حقق مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ادنى نسبة من هذا المؤشر وبمقدار (0.334)، وحققت ثلاثة مصارف اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق ، في حين حققت المصارف السبعة الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق وهذا يدل على ان الاستثمارات المالية اقل من رأس المال الممتلك وبالتالي يدل على ضعف ادائها خلال هذه السنة، وبلغ المعدل العام للسوق لسنة (2008) مقداره (6.185) وبانحراف معياري (11.837) ، أما اعلى نسبة حققها مصرف الاستثمار العراقي بمقدار (38.142) ، في حين حقق مصرف الخليج التجاري ادنى معدل بمقدار (0.316) ، وحققت ثلاثة مصارف اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف السبعة الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق وهذا يشير إلى تدني قدرة المصرف على تغطية الخسائر في لاستثمارات المالية واعتماده على الودائع في تحمل هذه الخسائر .

أما في سنة (2009 و2010) بلغ المعدل العام للسوق على التوالي (11.569، 11.157) والانحراف المعياري (19.948، 19.618)، وكانت اعلى معدل تحقق في لهذه السنوات تعود لمصرف سومر التجاري وبمقدار (53.619، 63.219) ، أما ادنى معدل لهذه السنوات فقد كان من نصيب مصرف الخليج التجاري لسنة (2009) إذ حقق ادنى نسبة و بمقدار (0.436) ، أما ادنى نسبة لسنة 2010 تعود ل مصرف الائتمان العراقي وبمقدار (0.379) وهذا يشير إلى الضعف الكبير في مجالات الاستثمارات المالية لهذين المصرفين خلال هذه المدة ، أما المصارف التي حققت معدل اعلى او مساوي للمعدل العام للسوق لسنة 2009 و2010 هي كل من (مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف سومر التجاري) وهذا يشير إلى زيادة الاستثمارات المالية لدى هذه المصارف ، في حين نجد ان المصارف التي حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق لسنة 2009 و2010 هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف بغداد) ، والانخفاض في النسبة يدل على انخفاض الاستثمارات المالية وبذلك فإن مستوى هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق.

أما سنة 2011 بلغ المعدل العام للسوق (23.777) وبانحراف معياري مقداره (46.103)، إذ حقق مصرف سومر التجاري اعلى نسبة بقيمة (150.12) ، أما عن ادنى نسبة فهي تعود لمصرف الائتمان العراقي بقيمة (0.671) وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمعدل العام للسوق ، أما بالنسبة للمصارف التي حققت معدل اعلى او مساوي للمعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف بغداد)، وهذا يشير إلى التوسع في مجالات الاستثمارات المالية وبالتالي فإن أداء هذه المصارف اعلى من أداء المعدل العام للسوق، أما بقية المصارف الاخرى حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق وهذا تدل على ضعف قدرة المصرف على استعمال راس المال الممتلك في مواجهة الخسائر التي تكون ناتجة عن الاستثمارات المالية .

ومن تحليل سنة 2012 نجد بأن المعدل العام للسوق كان مقداره (30.047) وبانحراف معياري مقداره (51.061) ، أما اعلى معدل فقد كان يبلغ (157.11) ويعود لمصرف سومر التجاري ، أما مصرف الائتمان العراقي فقد حققا ادنى معدل بمقدار (0.489) ، وهذه تدل على ان هذه النسبة ضعيفة وتشير إلى ان هذا المصرف معتمد على الودائع في تحمل الخسارة وبذلك فإن مستوى هذه المصرف ادنى من المعدل العام للسوق ، ونجد المصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف سومر التجاري) ، أما بقية المصارف الاخرى حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يدل على ضعف قدرة المصرف على استعمال راس المال الممتلك في مواجهة الخسائر التي تكون ناتجة عن الاستثمارات المالية.

أما المعدل العام للسوق لسنة (2013) فقد بلغ (28.019) وبانحراف معياري (60.101) بينما المعدل الاعلى كان من نصيب مصرف سومر التجاري إذ بلغ (194.85) ، في حين حقق مصرف الائتمان العراقي ادنى نسبة من هذا المؤشر وبمقدار (0.503)، وحقق مصرفين اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف الثمانية الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق ، وبلغ المعدل العام للسوق لسنة (2014) مقداره (41.781) وبانحراف معياري (79.869) ، استمر مصرف سومر التجاري في تحقيق اعلى نسبة بالمقارنة مع السنة السابقة وبمقدار (257.93) ، في حين حقق مصرف المنصور للاستثمار ادنى نسبة من هذا المؤشر و بمقدار (0.579) ، إذ حققت ثلاثة مصارف اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف السبعة الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق.

أما في سنة (2015 و2016 و2017) فقد كانت النتائج متشابهة باستثناء ادنى معدل للمصرف إذ بلغ المعدل العام للسوق على التوالي (32.117، 46.979، 37.131) والانحراف المعياري (52.863، 76.635، 54.428)، وكان اعلى معدل تحقق في هذه السنوات الثلاثة يعود لمصرف سومر التجاري وبمقدار (149.79، 199.53، 153.88)، أما ادنى معدل لسنة (2015) كان يعود لمصرف المنصور للاستثمار وبمقدار (0.413)، وفي سنة (2016) كان مصرف الائتمان العراقي هو ادنى نسبة تحققت بمقدار (0.727)، أما سنة 2017 حقق مصرف التجاري العراقي ادنى نسبة بمقدار (0.918)، وهذه تشير إلى انخفاض في الاستثمارات المالية لديها وان هذا المصرف معتمد على الودائع في تحمل الخسارة، أما المصارف التي حققت معدل اعلى او مساوي للمعدل العام للسوق لسنة (2017، 2015، 2016) هي كل من (مصرف الاهلي العراقي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف سومر التجاري)، وهذا يشير على ان اداء هذه المصارف جيد عند مقارنته مع المعدل العام للسوق، في حين نجد ان المصارف التي حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق لسنوات المذكورة اعلاه هي (مصرف التجاري العراقي، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف بغداد)، وهذا الانخفاض في هذه النسب تدل على ضعف قدرة المصرف على استعمال راس المال الممتلك في مواجهة الخسائر التي تكون ناتجة عن الاستثمارات المالية وبذلك فإن مستوى هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق.

وفي سنة 2018 كان المعدل العام للسوق (20.813) وبانحراف معياري مقداره (34.679)، إذ يعد مصرف سومر التجاري هو المصرف الذي حقق اعلى معدل وبمقدار (106.33) وهذا المعدل يؤثر على المعدل العام للسوق إذ ساهم في رفع تلك النسبة، في حين حقق مصرف التجاري العراقي ادنى معدل بمقدار (1.06)، أما بالنسبة للمصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي (مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف سومر التجاري)، وتمثل بقيت المصارف في الجدول ادناه المصارف التي حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يدل على ان رأس المال الممتلك لهذا المصرف كان اقل من الاستثمارات المالية في تلك السنة.

ومن تحليل لسنة 2019 كان المعدل العام للسوق (30.412) وبانحراف معياري مقداره (49.784)، واستمر مصرف سومر التجاري في تحقيق نسبة اعلى من المعدل العام للسوق مقارنةً بالسنة السابقة و بقيمة (155.85)، بينما كان مصرف التجاري العراقي ادنى المصارف من إذ تحقيق هذه النسبة بقيمة (1.43)، ومن خلال الجدول ادناه تبين بان المصارف التي حققت نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الاستثمارات المالية اعلى او تساوي المعدل العام للسوق خلال هذه السنة هي

(مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف سومر التجاري) وهذا يدل على ان هذه المصارف لديها توسع في الاستثمارات المالية ، بينما بقية المصارف حققت نسبة ادنى من معدل السوق العام ، وهذا يشير إلى الضعف الكبير في مجالات الاستثمارات المالية وبالتالي فأن مستوى هذه المصارف اقل من المعدل العام للسوق.

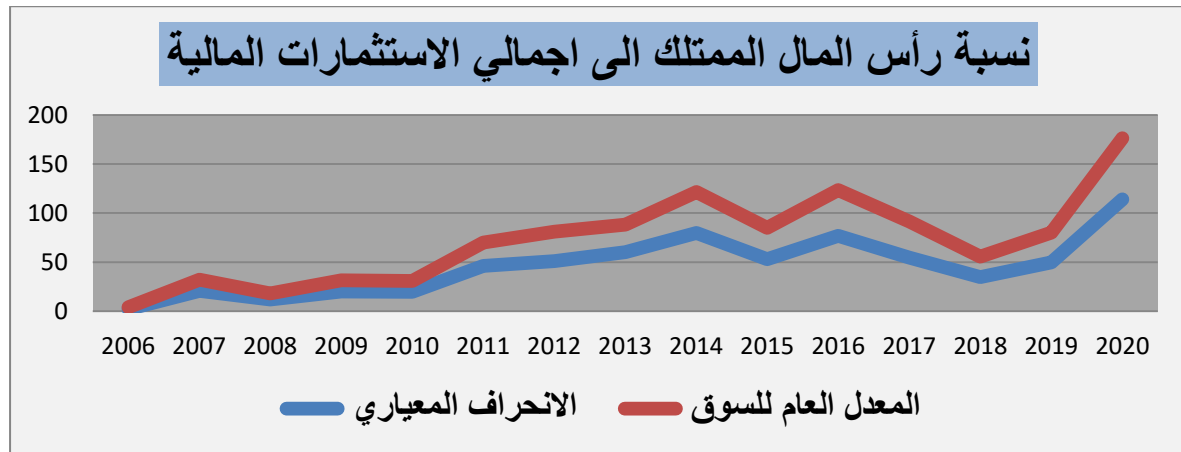
ففي سنة 2020 بلغ المعدل العام للسوق (62.149) والانحراف المعياري (114.11)، وكانت اعلى معدل تحقق في هذه السنة يعود لمصرف الائتمان العراقي وبمقدار (372.02) ، أما ادنى معدل فقد كان ل مصرف التجاري العراقي وبمقدار (1.643) وهذا المعدل يؤثر على المعدل العام للسوق إذ ساهم في تخفيض ذلك المعدل ، أما المصارف التي حققت معدل اعلى او مساوي المعدل العام للسوق هي كل من (مصرف الائتمان العراقي، مصرف سومر التجاري) ، ويدل هذا على ان الاستثمارات المالية اعلى من رأس المال الممتلك وبالتالي يشير إلى ان مستوى اداء هذه المصرف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، أما المصارف التي حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف بغداد)، وهذا يدل على ضعف قدرة المصرف على استعمال راس المال الممتلك في مواجهة الخسائر التي تكون ناتجة عن الاستثمارات المالية .

جدول (3-5) نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الاستثمارات المالية للمدة من (2006-2020)

متوسط المصارف	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المصارف	ت
39.845	4.257	4.343	9.545	112.09	178.21	102.43	19.081	5.141	79.578	6.453	4.583	2.623	2.028	63.612	3.701	مصرف الاهلي العراقي	1
1.011	1.643	1.43	1.06	0.918	0.968	1.186	1.0147	1.742	1.119	1.171	0.708	0.527	0.53	0.47	0.682	مصرف التجاري العراقي	2
2.422	14.554	2.978	1.943	0.9458	7.506	0.413	0.5789	0.589	1.077	1.077	0.993	1.055	0.685	0.935	1.004	مصرف المنصور للاستثمار	3
32.812	60.361	58.959	10.915	11.925	17.064	7.617	74.859	43.848	35.021	36.233	23.282	43.605	38.142	29.883	0.473	مصرف الاستثمار العراقي	4
25.899	372.02	5.062	3.897	1.0239	0.727	0.984	0.709	0.503	0.489	0.671	0.379	0.646	0.647	0.499	0.224	مصرف الائتمان العراقي	5
2.961	5.044	5.075	4.719	3.879	2.266	1.925	4.439	4.692	8.308	0.912	0.577	0.436	0.316	0.48	1.345	مصرف الخليج التجاري	6
8.295	6.958	7.342	7.347	25.52	6.455	6.505	11.433	10.636	4.317	26.228	9.664	0.98	0.34	0.334	0.363	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	7
30.781	50.596	60.404	59.448	58.174	54.323	49.281	47.132	17.481	12.585	14.156	7.247	11.534	7.407	6.426	5.515	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	8
1.399	1.651	2.677	2.929	2.95	2.738	1.037	0.643	0.71	0.867	0.753	0.917	0.668	0.429	0.895	1.123	مصرف بغداد	9
118.39	104.41	155.85	106.33	153.88	199.53	149.79	257.93	194.85	157.11	150.12	63.219	53.619	11.326	12.115	5.709	مصرف سومر التجاري	10
26.381	62.149	30.412	20.813	37.131	46.979	32.117	41.781	28.019	30.047	23.777	11.157	11.569	6.185	11.565	2.014	المعدل العام للسوق	
35.629	114.11	49.784	34.679	54.428	76.635	52.863	79.869	60.101	51.061	46.103	19.618	19.948	11.837	20.528	2.137	الانحراف المعياري	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق لأوراق المالية وبالإستفادة من مخرجات الحاسبة الإلكترونية (Excel).

ويوضح الشكل (3-4) منحنى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الاستثمارات المالية من خلال قسمة (رأس المال الممتلك / إجمالي الاستثمارات المالية) للمصارف التجارية العراقية الخاصة، إذ يمثل المحور الأفقي المدة الممتدة من (2006-2020) التي يبلغ عددها (15) سنة، بينما يمثل المحور العمودي نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الاستثمارات المالية للمصارف عينة الدراسة، ويتضح من الجدول أعلاه أن المعدل العام للسوق لهذا المؤشر بلغ (26.381) وبانحراف معياري مقداره (35.629) ونلاحظ من الشكل المذكور سلفاً أن نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الاستثمارات المالية لسنة 2006 كانت منخفضة جداً وادنى من المعدل العام للسوق بسبب أحداث الطائفية في تلك السنة وفي الوقت نفسه كان الانحراف المعياري منخفضاً، ارتفعت قليلاً لكنها بقيت دون المعدل العام للسوق في سنة (2007)، عاود بالانخفاض في سنة (2008) ويرجع السبب في ذلك إلى آثار الأزمة العالمية مما انعكس ذلك على أداء المصارف إذ انخفضت الاستثمارات المالية لديها، بدت المصارف تحقق ارتفاعاً تدريجياً في سنة (2009، 2010، 2011) ولكن دون المعدل العام للسوق، وهذا يدل على ضعف قدرة المصارف مجتمعة على استعمال رأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر التي تكون ناتجة عن الاستثمارات المالية، في سنة (2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020) شهد ارتفاع وانخفاض في المعدلات ولكن بنسب متقاربة وأعلى من المعدل العام للسوق وبذلك فقد حققت المصارف عينة الدراسة معدلات أعلى من المعدل العام للسوق وهذا يدل على أن هذه المصارف لديها توسع في الاستثمارات المالية خلال تلك المدة.



شكل (3-4) منحنى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الاستثمارات المالية المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-5) ومخرجات الحاسبة الالكترونية (Excel).

5 : نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي القروض للمصارف عينة الدراسة : يكون هذا المؤشر من خلال قسمة رأس المال الممتلك / اجمالي القروض ، وبحسب الجدول (3-6) للمصارف عينة الدراسة نجد ان المعدل العام للسوق بلغ (478.179) وبانحراف معياري مقداره (1362.718) ، ويقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على استعمال رأس المال الممتلك في مواجهة المخاطر التي تتعلق باسترجاع جزء من الأموال التي استثمرت في القروض الممنوحة لزيائن المصرف ، إذ كلما ارتفعت نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي القروض هذا يدل على ارتفاع هامش الأمان الذي يوفره رأس المال الممتلك اتجاه القروض، والعكس صحيح، فمن خلال الجدول (3-5) للمصارف عينة الدراسة للمدة من (2006-2020) اتضح بأن معدل السوق العام (478.179) وبانحراف معياري (1362.718) وخلال هذه المدة نجد بأن المصارف التي حققت نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي القروض يساوي او اعلى من المعدل العام للسوق هي كل من مصرف الائتمان العراقي (4343.041) هذا يدل على ارتفاع هامش الأمان الذي يوفره رأس المال الممتلك اتجاه القروض او ان المصرف لم يتوسع في منح القروض وبالتالي تتخفض المخاطر المتعلقة باسترجاع القروض، أما بالنسبة للمصارف التي حققت نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي القروض ادنى من معدل العام للسوق هي ستة مصارف (مصرف الاهلي العراقي 3.356 ، مصرف التجاري العراقي 368.698 ، مصرف المنصور للاستثمار 37.568 ، مصرف الاستثمار العراقي 2.763 ، مصرف الخليج التجاري 4.025 ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار 3.134 ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار 6.927 ، مصرف بغداد 1.779 ، مصرف سومر التجاري 10.507) وهذا يدل على انخفاض هامش الأمان الذي يوفره رأس المال الممتلك اتجاه القروض وهذا يعني ان هذه المصارف لديها توسع في منح القروض وارتفاع في المخاطر المتعلقة باسترجاع الاموال المستثمرة في القروض.

ففي سنة 2006 بلغ المعدل العام للسوق (51.783) وبانحراف معياري (120.791) فكان مصرف المنصور للاستثمار هو اعلى المصارف تحقيقاً لنسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي القروض بقيمة (383.938) في حين كان مصرف الاستثمار العراقي هو ادنى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة بقيمة (0.886) ويعد (مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف سومر التجاري) هما المصارف التي حققت نسبة اعلى من المعدل العام للسوق في هذه السنة ومن ثم يعكس ان هذه المصارف توسعت في منح القروض ، بينما بقيت المصارف حققت نسبة رأس المال الممتلك إلى

اجمالي القروض ادنى من المعدل العام للسوق الذي يدل على انخفاض هامش الأمان الذي يوفره راس المال الممتمك اتجاه القروض وهذا يعني ان هنالك توسع لدى هذه المصارف في منح القروض وادى ذلك إلى ارتفاع المخاطر المتعلقة باسترجاع الاموال المستثمرة في القروض.

بينما سنة (2007) كان المعدل العام للسوق (15.863) وبانحراف معياري (31.214) إذ كان مصرف المنصور للاستثمار هو اعلى المصارف تحقيقاً لنسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي القروض بقيمة (104.366) في حين كان مصرف بغداد هو ادنى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة بقيمة (1.747)، بينما كان مصرف المنصور للاستثمار هو المصرف الوحيد الذي حقق نسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي القروض اعلى من المعدل العام للسوق وهذا يعني ان مستوى اداءها اعلى من مستوى اداء السوق خلال هذه السنة من إذ الأمان من المخاطر وفي نفس الوقت تعاني من ضعف في منح القروض، أما بقية المصارف الاخرى وهي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف بغداد) وهذه المصارف حققت نسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي القروض ادنى من المعدل العام للسوق فكان مستوى اداءها ادنى من مستوى اداء السوق خلال هذه السنة وادى إلى ارتفاع المخاطر المتعلقة باسترجاع الاموال المستثمرة في القروض.

ومن التحليل المالي لسنة (2008) نجد بأن المعدل العام للسوق لهذه السنة بلغ (11.293) وبانحراف معياري (8.482) ويعد مصرف الائتمان العراقي هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة خلال هذه السنة بقيمة (28.876) بينما كان مصرف بغداد هو ادنى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة بقيمة (3.046) ، ونجد ان المصارف التي حققت نسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي القروض اعلى من المعدل العام للسوق في هذه السنة هي (مصرف الائتمان العراقي و مصرف المنصور للاستثمار و مصرف التجاري العراقي) وتعكس هذه النسب التي حققتها المصارف بأن هذه المصارف لم تتوسع في منح القروض ، أما بقية المصارف الاخرى حققت نسبة رأس المال الممتمك إلى اجمالي القروض ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يدل على انخفاض هامش الأمان الذي يوفره راس المال الممتمك اتجاه القروض، أي ان هذه المصارف توسعت في منح القروض.

أما في عام 2009 فكان المعدل العام للسوق بمقدار (11.271) وبانحراف المعياري (16.718) إذ نجد ان مصرف الائتمان العراقي هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة بقيمة (43.308) بينما مصرف الموصل للتنمية والاستثمار هو ادنى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة بقيمة (1.539) ، ونجد ان المصارف التي حققت نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي القروض اعلى من المعدل العام للسوق في هذه السنة هي (مصرف الائتمان العراقي و مصرف التجاري العراقي) وبالتالي فإن هذا يشير إلى ان هذه المصارف لم تتوسع في منح القروض ، أما بقية المصارف الاخرى حققت نسبة لهذا المؤشر ادنى من المعدل العام للسوق وهي (مصرف الاهلي العراقي و مصرف المنصور للاستثمار و مصرف الاستثمار العراقي و مصرف الخليج التجاري و مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار و مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف بغداد، مصرف سومر التجاري) وهذا يدل على انخفاض هامش الأمان الذي يوفره راس المال الممتلك اتجاه القروض، أي ان هذه المصارف توسعت في منح القروض.

أما في سنة (2010 و 2011) بلغ المعدل العام للسوق على التوالي (297.645، 193.376) والانحراف المعياري (917.609، 554.623)، وكانت اعلى معدل تحقق في هذه السنتين يعود لمصرف التجاري العراقي وبمقدار (2908.889، 1767.119) ، أما ادنى معدل فقد كان لمصرف بغداد وبمقدار (0.697، 1.096) لهذه السنتين ، أما المصارف التي حققت معدل اعلى او مساوي للمعدل العام للسوق لسنتي 2010 و 2011 هو (مصرف التجاري العراقي) ، وتعكس هذه النسب التي حققتها المصرف بأن هذه المصرف تنخفض امكانيته في منح القروض ، أما بقية المصارف الاخرى حققت ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق هذا يدل على ان هذه المصارف توسعت في منح القروض وبالتالي تزداد مخاطر استردادها .

أما تحليل سنة 2012 و 2013 نجد بان المعدل العام للسوق لهما على التوالي هو (59.544) و (157.331) أما الانحراف المعياري لهما هو (121.048) و (399.002) ، ومن التحليل المالي لهذه السنتين نجد بأن المصارف التي حققت معدل اعلى من المعدل العام للسوق لسنتي (2012 و 2013) هي كل من (مصرف الائتمان العراقي و مصرف التجاري العراقي)، أما المصارف التي حققت ادنى من المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار،

مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف بغداد، مصرف سومر التجاري)، هذا يدل على ان هذه المصارف توسعت في منح القروض وبالتالي تزداد مخاطر استردادها .

أما في سنة (2014 و2015) بلغ المعدل العام للسوق على التوالي (258.941، 6043.178) والانحراف المعياري (778.135، 19085.682)، وكانت اعلى معدل تحقق في هذه السنتين يعود لمصرف الائتمان العراقي وبمقدار (2472.192، 60361.97) وتعكس هذه النسب التي حققتها هذا المصرف بأن هذه المصرف تتخفف قدرته في منح القروض إذ كانت منخفضة جداً، بينما ادنى معدل لسنة 2014 فقد كان لمصرف بغداد وبمقدار (1.877) أما سنة 2015 مصرف الاهلي العراقي وبمقدار (1.588) هذا يدل على ان هذا المصارف توسع في منح القروض ، أما المصارف التي حققت معدل اعلى او مساوي لمعدل السوق العام لسنتي 2014 و2015 هو(مصرف الائتمان العراقي) ، أما بقية المصارف الاخرى حققت ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق هذا يدل على ان هذه المصارف توسعت في منح القروض وبالتالي تزداد مخاطر استردادها .

وفي سنة 2016 كان المعدل العام للسوق (3.445) وبانحراف معياري مقداره (2.61) ، إذ يعد مصرف التجاري العراقي هو المصرف الذي حقق اعلى معدل وبمقدار (9.641) وهذا المعدل يؤثر على المعدل العام للسوق إذ ساهم في رفع تلك النسبة ، في حين حقق مصرف الائتمان العراقي ادنى معدل بمقدار (0) وهذا يعني بان هذا المصرف لم يقوم بمنح القروض في هذا العام وهذه النسبة ساهمت في تخفيض المعدل العام للسوق، أما بالنسبة للمصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي (مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) ، وتمثل بقيت المصارف في الجدول ادناه المصارف التي حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يدل على ان هذه المصارف توسعت في منح القروض وبالتالي تزداد مخاطر استردادها .

أما المعدل العام للسوق لسنة (2017) فقد بلغ (15.752) وبانحراف معياري (37.759) بينما المعدل الاعلى كان من نصيب مصرف الائتمان العراقي إذ بلغ (123.033) ، في حين حقق مصرف الاهلي العراقي ادنى نسبة من هذا المؤشر وبمقدار (1.735)، وحقق مصرف واحد اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق وهذا يدل على ان هذا المصرف لم يوسع في منح القروض وبالتالي تتخفف مخاطر استردادها، في حين حققت المصارف التسعة الاخرى ادنى نسب

لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق وهذا يشير إلى ان هذه المصارف تتعرض لمخاطر استرجاع القروض وانها توسعت في منح القروض ، في حين بلغ المعدل العام للسوق لسنة (2018) مقداره (18.716) وبانحراف معياري (41.866) ، أما اعلى نسبة حققها ايضاً مصرف الائتمان العراقي بمقدار (136.624) ، في حين حقق مصرف بغداد ادنى معدل بمقدار (1.583) ، وحقق مصرفين اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف الثمانية الأخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق وهذا يدل على ان هذه المصارف توسعت في منح القروض وبالتالي تزداد مخاطر استردادها

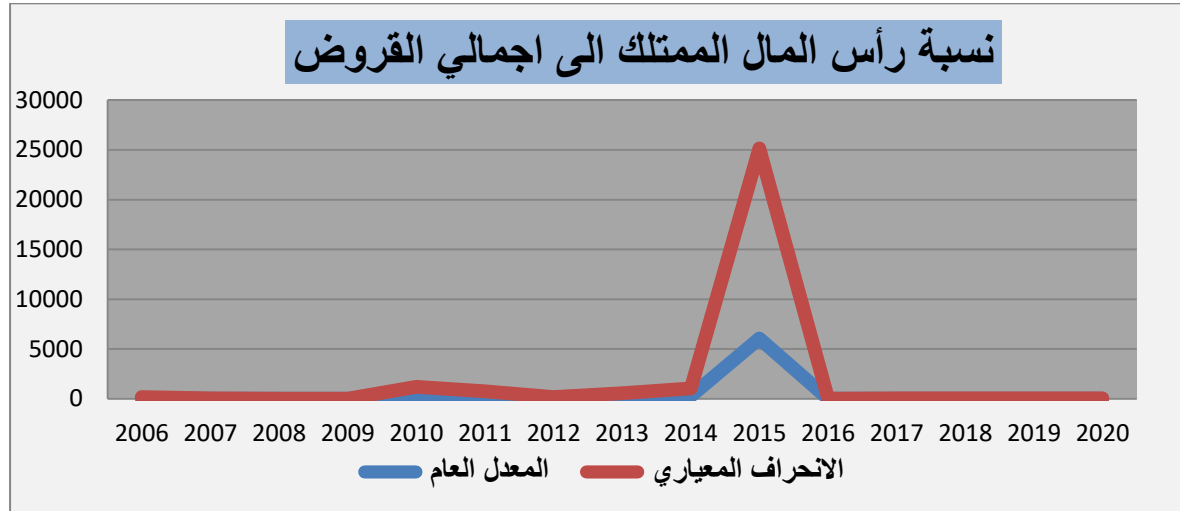
ونجد في سنة 2019 و2020 المعدل العام للسوق لهذا المؤشر بلغ على التوالي (17.992، 16.571) وبانحراف معياري مقداره (39.282، 39.818) إذ استمر مصرف الائتمان العراقي في تحقيق اعلى النسب بمعدل (129.489، 127.995) في حين حقق مصرف الاهلي العراقي ادنى نسبة لهذا المؤشر خلال تلك السنة والسنة التي تليها بمعدل (1.379، 0.9) ، ومن خلال الجدول نجد ان المصارف التي حققت اعلى نسب مقارنة بالمعدل العام للسوق في سنة 2019 هي (مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) أما سنة 2020 فقط مصرف الائتمان العراقي بينما المصارف التي حققت ادنى نسبة في سنة 2019 هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف بغداد، مصرف سومر التجاري)، أما سنة 2020 فقد استمر مصرف الائتمان العراقي في تحقيق اعلى النسب ، أما المصارف التي حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق فكانت مشابهه لمصارف 2019 مضافاً إليها (مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) ، وهذا يدل على ان هذه المصارف توسعت في منح القروض وبالتالي تزداد مخاطر استردادها.

جدول (6-3) تحليل نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع القروض للمدة من (2006-2020)

ت	المصارف	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	متوسط
1	مصرف الاهلي العراقي	10.523	7.878	5.074	4.131	2.081	3.208	3.052	1.856	1.914	1.588	1.998	1.735	3.025	1.379	0.9	3.356
2	مصرف التجاري العراقي	6.041	8.152	16.793	42.389	2908.889	1767.119	316.874	286.973	90.006	43.529	9.641	9.426	9.089	8.458	7.093	368.698
3	مصرف المنصور للاستثمار	383.938	104.366	21.856	6.126	4.081	2.399	5.039	5.935	4.966	5.039	5.149	5.167	3.56	2.912	2.992	37.568
4	مصرف الاستثمار العراقي	0.886	2.131	7.824	5.388	1.422	1.216	0.787	1.375	2.936	3.554	4.153	3.189	2.58	1.923	2.089	2.763
5	مصرف الائتمان العراقي	1.995	9.849	28.876	43.308	47.841	139.785	258.572	1264.09	2472.192	60361.97	0	123.03	136.624	129.489	127.995	4343.041
6	مصرف الخليج التجاري	3.789	5.739	4.403	3.949	4.4218	9.947	2.449	3.653	6.776	4.315	1.982	2.307	2.24	2.193	2.213	4.025
7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	2.954	4.826	9.476	1.598	0.942	1.405	1.753	1.91	3.255	3.395	2.886	2.997	3.225	3.132	3.259	3.134
8	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	3.378	5.149	6.681	1.539	3.687	4.706	2.022	3.273	3.409	3.827	3.976	4.385	21.676	24.912	11.283	6.927
9	مصرف بغداد	1.701	1.747	3.046	1.891	0.697	1.096	1.956	1.895	1.877	2.006	1.922	2.307	1.583	1.519	1.453	1.779
10	مصرف سومر التجاري	102.629	8.794	8.9	2.388	2.388	2.881	2.938	2.351	2.082	2.556	2.738	2.974	3.559	4.005	6.432	10.507
	المعدل العام للسوق	51.783	15.863	11.293	11.271	297.645	193.376	59.544	157.331	258.941	6043.178	3.445	15.752	18.716	17.992	16.571	478.179
	الانحراف المعياري	120.791	31.214	8.482	16.718	917.601	554.623	121.048	399.002	778.135	19085.682	2.61	37.76	41.866	39.8182	39.2819	1362.718

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبلاستفادة من مخرجات الحاسبة الالكترونية(Excel).

ويوضح الشكل (3-5) منحى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي القروض من خلال قسمة (رأس المال الممتلك / اجمالي القروض) للمصارف التجارية العراقية الخاصة عينة الدراسة إذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من (2006-2020) التي يبلغ عددها (15) سنة ، بينما يمثل المحور العمودي نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي القروض للمصارف عينة الدراسة ، ويتضح من الجدول أعلاه ان المعدل العام للسوق لهذا المؤشر بلغ (478.179) وبانحراف معياري مقداره (1362.718) ونلاحظ من الشكل المذكور سلفا ان نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي القروض لسنة 2006 كانت منخفضة وادنى من المعدل العام للسوق وفي الوقت نفسه كان الانحراف المعياري منخفض، وهذا يدل على ان المصارف عينة الدراسة توسعت في منح القروض بالتالي ترتفع مخاطرة استرجاع الاموال المستثمرة في القروض، ارتفعت قليلاً لكنها بقيت دون المتوسط العام للسوق في سنة(2007) واستمرت بالانخفاض في عام (2008، 2009) ، ارتفع المعدل في سنة (2010، 2011،) ولكن بمستوى اقل من المعدل العام للسوق ، ثم عاود بالانخفاض في سنة(2012) ، بدأ بالارتفاع تدريجياً في سنة (2013-2014) وبمستوى اقل من المعدل العام للسوق بسبب انخفاض رغبة المصارف في منح القروض في تلك المدة لما رافقتها من احداث امنية تمثلت بدخول داعش الارهابي الذي انعكس على اداء المصارف، في سنة (2015) حققت هذه المصارف اعلى معدل خلال هذه السنوات ويرجع السبب في ذلك إلى مخاوف المصارف خلال تلك المدة من جهة فضلاً عن اغلاق العديد من فروع هذه المصارف في المناطق التي سيطرت عليها التنظيمات الارهابية وهذا يدل على ان هذه المصارف لم تتوسع في منح القروض وبالتالي انخفضت مخاطر استردادها ، في سنة (2016، 2017، 2018، 2019، 2020) كانت النسب مختلفة ولكن عاودت إلى الانخفاض وهذا يدل على ان المصرف توسعت في منح القروض وبالتالي فإن المخاطر المتعلقة باسترجاع الاموال المستثمرة في القروض كانت مرتفعة .



شكل (3-5) منحنى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي القروض
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-6) ومخرجات الحاسبة الالكترونية (Excel).
ثالثاً: مؤشرات العائد:

1- معدل العائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة: يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة (صافي الربح بعد الضريبة/ مجموع الودائع) ، وبحسب الجدول (3-7) للمصارف عينة الدراسة بان المعدل العام للسوق بلغ (0.05) وبانحراف معياري مقداره (0.033) وهذا يعني بان كل دينار مستثمر من الودائع يحقق عائد مقداره (0.05)، إذ يعكس هذا المعدل قدرة إدارة المصارف على استخدام الموارد المالية بالإضافة إلى وديع الزبائن من أجل تحقيق الأرباح التي تهدفها ادارة المصرف، ونجد ان المصارف التي حققت معدل عائد على الودائع يساوي او اعلى من المعدل العام للسوق هي كل من (مصرف المنصور للاستثمار بمعدل 0.134، مصرف التجاري العراقي 0.073) ، بينما المصارف التي حققت ادنى نسبة هي (مصرف الاهلي العراقي بمعدل 0.036، مصرف الاستثمار العراقي بمقدار 0.047، مصرف الائتمان العراقي 0.039، مصرف الخليج التجاري 0.044، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار 0.021، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار 0.046، مصرف بغداد 0.025، مصرف سومر التجاري 0.037) وهذا يعني ان كل دينار مستثمر من الودائع يحقق عائد ادنى مما يحققه المعدل العام للسوق، ففي سنة 2006 بلغ المعدل العام للسوق (0.082) وبانحراف معياري مقداره (0.188)، وكان اعلى نسبة تعود لمصرف المنصور للاستثمار بقيمة (0.607) ، أما ادنى نسبة تعود لمصرف الاهلي العراقي بقيمة (-0.055) وهي نسبة منخفضة جداً و تعد هذه النسبة خسارة و واثرت على المعدل العام للسوق ، إذ يعد مصرف المنصور للاستثمار هو المصرف الوحيد الذي حقق نسبة اعلى من المعدل العام للسوق في هذه السنة بمقدار (0.607) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصرف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق بينما المصارف التسعة

الأخرى حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير إلى ضعف قدرة المصرف على الاستفادة من ودائع الزبائن وبالتالي لا يستطيع المصرف تحقيق عائد. أما سنة 2007 بلغ المعدل العام للسوق (0.131) وبانحراف معياري مقداره (0.214)، إذ حقق مصرف المنصور للاستثمار اعلى نسبة بقيمة (0.735) ، أما عن ادنى نسبة فهي تعود لمصرف التجاري العراقي بقيمة (0.016) وهي نسبة منخفضة مقارنةً بالمعدل العام للسوق ، إذ يعد مصرف المنصور للاستثمار هو المصرف الوحيد الذي حقق نسبة اعلى او يساوي من المعدل العام للسوق في هذه السنة وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصرف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ولعب دور مهم في التأثير عليه في هذه السنة بينما (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الموصل ، مصرف بغداد ، مصرف سومر التجاري) حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير بأن مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق.

بلغ المعدل العام للسوق لمعدل العائد على الودائع لسنة (2008) (0.076) وبانحراف معياري مقداره (0.061) ، إذ كان مصرف المنصور للاستثمار هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة وبمقدار (0.235) ، ويعكس هذا المعدل قدرة إدارة المصارف على حماية ودائع الزبائن فضلاً عن تحقيق الأرباح التي تسعى ادارة المصرف إلى تحقيقها، بينما حقق مصرف التجاري العراقي ادنى معدل بمقدار (0.019) إذ اثرت هذه النسبة على المعدل العام للسوق، أما المصارف التي حققت اعلى النسب هي (مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الاهلي العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الخليج التجاري) ، بينما المصارف التي حققت ادنى معدل هي (مصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف بغداد ، مصرف سومر التجاري)، وهذا يشير إلى ضعف قدرة المصرف على الاستفادة من ودائع الزبائن وبالتالي لا يستطيع المصرف تحقيق عائد.

وفي عام 2009 كان المعدل العام للسوق لمعدل العائد على الودائع بمقدار (0.05) وبانحراف معياري مقداره (0.04) ، إذ حقق مصرف سومر التجاري اعلى النسب بمعدل (0.151) في حين حقق مصرف الاهلي العراقي ادنى نسبة خلال تلك السنة بمعدل (0.015) وهذا يدل على ضعف اداء المصرف خلال هذه السنة مما انعكس على المعدل العام للسوق لتلك السنة ومن خلال الجدول

وجد ان المصارف التي كان ادائها مميز وحققت اعلى نسب مقارنةً بالمعدل العام للسوق هي (مصرف سومر التجاري، مصرف المنصور للاستثمار) بينما المصارف التي حققت ادنى معدل هي (مصرف الاهلي العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف التجاري العراقي، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الموصل، مصرف بغداد).

أما في عام 2010 كان المعدل العام للسوق مقداره (0.046) وبانحراف معياري مقداره (0.046)، إذ حقق مصرف التجاري العراقي اعلى المصارف من إذ المعدل وبمقدار (0.165) بينما حقق مصرف سومر التجاري ادنى معدل بمقدار (0.013) وهذا يشير بأن مستوى ادائه اقل من مستوى اداء السوق ، أما بالنسبة للمصارف التي حققت اعلى من المعدل العام للسوق هي (مصرف التجاري العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار)، أما باقي المصارف حققت معدلات اقل المعدل العام للسوق وكما موضح في الجدول رقم (3-5) ، إذ يدل ذلك على ضعف اداء هذه المصارف .

ومن تحليل سنة 2011 نجد بأن المعدل العام للسوق كان مقداره (0.047) والانحراف المعياري لهذه السنة هو (0.023)، ومن خلال الجدول ادناه نجد بأن مصرف التجاري العراقي هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذا المعدل وبمقدار (0.086) وهذه يوضح قدرة المصرف على الاستفادة من ودائع الزبائن وبالتالي يستطيع المصرف من خلالها تحقيق عائد ، في حين نجد مصرف سومر التجاري هو ادنى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة وبمقدار (0.005) وهذا الانخفاض يؤثر بشكل مباشر على المعدل العام للسوق ، أما بالنسبة للمصارف التي تحقق معدل اعلى او اقل من المعدل العام للسوق هي (مصرف التجاري العراقي، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) وكانت نسبها على التوالي (0.086، 0.051، 0.053، 0.06، 0.054، 0.068) أما بقية المصارف حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير بأن مستوى ادائها اقل من مستوى اداء السوق.

وفي سنة 2012 كان المعدل العام للسوق (0.063) وبانحراف معياري مقداره (0.042) ، إذ يعد مصرف الخليج التجاري هو المصرف الذي حقق اعلى معدل وبمقدار (0.118) وهذا المعدل يؤثر على المعدل العام للسوق إذ ساهم في رفع ذلك المعدل، في حين حقق مصرف الاستثمار العراقي ادنى معدل بمقدار (0.007) ، أما بالنسبة للمصارف التي حققت اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي

(مصرف الاهلي العراقي، مصرف التجاري العراقي، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) ، وتمثل بقيت المصارف في الجدول (3-7) المصارف التي حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير إلى ضعف اداء هذه المصارف خلال هذه السنة .

وفي سنة 2013 كان المعدل العام للسوق (0.064) والانحراف المعياري لهذه السنة (0.044) ، إذ حقق مصرفي (مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف الخليج التجاري) اعلى المصارف وبالمعدل نفسه وبمقدار (0.114) ، وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، أما مصرف سومر التجاري حقق ادنى معدل بمقدار (0.016) ، أما المصارف التي حققت معدل عائد على الودائع اعلى من المعدل العام للسوق في هذه السنة هي كل من مصرف التجاري العراقي و مصرف الاستثمار العراقي و مصرف الشرق الاوسط ومصرف الموصل و مصرف الخليج التجاري ونسبها على التوالي (0.092، 0.095، 0.114، 0.114) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، أما بقية المصارف الاخرى حققت معدل عائد على الودائع ادنى من المعدل العام للسوق فكان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق.

أما في سنة 2014 بلغ المعدل العام للسوق (0.043) وبانحراف معياري مقداره (0.034) ، فكان اعلى معدل تحقق من قبل مصرف الاستثمار العراقي بمقدار (0.112) ، أما المصرف الذي حقق ادنى معدل هو مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار وبمقدار (0.01) وهذا يدل ضعف اداء هذه المصرف خلال هذه السنة عند مقارنة هذا المعدل مع المعدل العام للسوق ،أما المصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي (مصرف الاستثمار العراقي، مصرف التجاري العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الخليج التجاري) ، أما بقية المصارف فحققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير إلى ضعف قدرة المصرف على الاستفادة من ودائع الزبائن وبالتالي لا يستطيع المصرف تحقيق عائد.

ففي سنة 2015 بلغ متوسط السوق (0.034) والانحراف المعياري (0.03) ، وكانت اعلى معدل تحقق في هذه السنة يعود لمصرف الائتمان العراقي وبمقدار (0.072) ، أما ادنى معدل فقد كان لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار وبمقدار (-0.004) وهذا المعدل يعد خسارة وهذا المعدل يؤثر

على المعدل العام للسوق إذ ساهم في تخفيض ذلك المعدل ، أما المصارف التي حققت معدل اعلى او مساوي للمعدل العام للسوق العام هي كل من (مصرف الائتمان العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف سومر التجاري) ، وهذا يشير على ان اداء هذه المصارف جيد ومقبول عند مقارنته مع المعدل العام للسوق، في حين نجد ان المصارف التي حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق هي (مصرف التجاري العراقي، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الاهلي العراقي ، مصرف بغداد ، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار).

ومن تحليل سنة 2016 نجد بأن المعدل العام للسوق كان مقداره (0.047) وبانحراف معياري مقداره (0.038) ، أما اعلى معدل فقد كان يبلغ (0.145) ويعود للمصرف الاهلي العراقي ، أما مصرف الخليج التجاري فقد حقق ادنى معدل بمقدار (0.014) ، مما اثرت بدورها على المعدل العام للسوق ، ونجد المصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي، مصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف سومر التجاري) ، أما بقية المصارف الاخرى حققت معدل عائد على الودائع ادنى من المعدل العام للسوق فكان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق .

وفي سنة 2017 كان المعدل العام للسوق (0.024) وبانحراف معياري (0.024) إذ حقق مصرف التجاري العراقي اعلى المصارف وبمقدار (0.074) ، وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصرف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، أما مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار حقق ادنى معدل بمقدار (-0.001) ، وهذه تعد خسارة وتؤثر على المعدل العام للسوق ، أما المصارف التي حققت معدل عائد على الودائع اعلى من المعدل العام للسوق في هذه السنة هي كل من مصرف التجاري العراقي و مصرف الائتمان العراقي و مصرف الموصل للتنمية ونسبها على التوالي (0.074، 0.047، 0.049) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، أما بقية المصارف الاخرى حققت معدل عائد على الودائع ادنى من المعدل العام للسوق فكان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق .

نجد في سنة 2018 المعدل العام للسوق لمعدل العائد على الودائع بمقدار (0.013) وبانحراف معياري مقداره (0.031) ، إذ حقق مصرف التجاري العراقي اعلى النسب بمعدل (0.081) في حين

حقق مصرف الاهلي العراقي ادنى نسبة خلال تلك السنة بمعدل (-0.041) وهذه تعتبر خسارة ويدل على ضعف اداء المصرف خلال هذه السنة مما انعكس على المعدل العام للسوق لتلك السنة ، ومن خلال الجدول نجد ان المصارف التي كان ادائها مميز وحققت اعلى نسب مقارنة بالمعدل العام للسوق هي (مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) بينما بقيت المصارف حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق.

وفي سنة 2019 بلغ متوسط السوق (0.01) والانحراف المعياري لهذه السنة (0.022)، ونجد مصرف التجاري العراقي هو اعلى المصارف التي حققت معدل لهذه السنة وبمقدار (0.045) ، أما مصرف الائتمان العراقي حقق ادنى معدل وبمقدار (-0.024) ، والمصارف التي حققت اعلى من المعدل العام للسوق هي كل من (مصرف التجاري العراقي بقيمة 0.045، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.037 ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بقيمة 0.029 ، مصرف سومر التجاري بقيمة 0.016) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق لهذه السنة أما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من المعدل العام للسوق هي كل من (مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف بغداد) وكانت نسبها على التوالي (0.007، 0.001، -0.024، -0.019، 0.001، 0.009) .

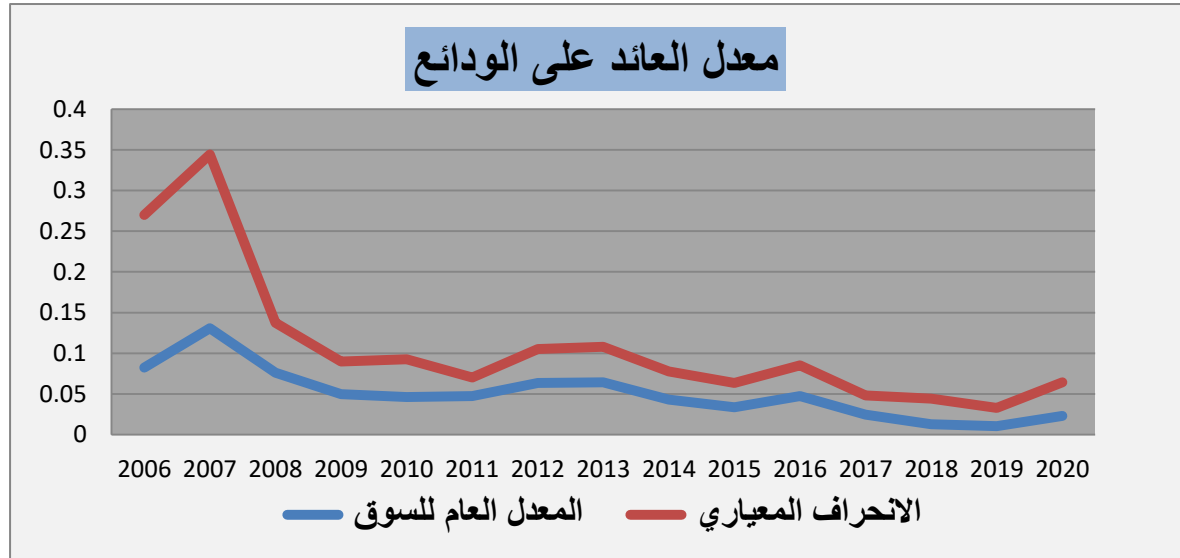
نجد في تحليل سنة 2020 بأن المعدل العام للسوق بلغ (0.023) والانحراف المعياري مقداره (0.041)، وكان اعلى نسبة تعود لمصرف التجاري العراقي بقيمة (0.129) ، أما ادنى نسبة تعود لمصرف الائتمان العراقي بقيمة (-0.016) وهي نسبة منخفضة جداً إذ تعد هذه النسبة خسارة و تؤثر على المعدل العام للسوق ، و يعد (مصرف التجاري العراقي و مصرف الاهلي العراقي) هما المصارف الذي حققا نسبة اعلى او يساوي بالمقارنة مع المعدل العام للسوق ، وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصرف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق، بينما بقيت المصارف حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق وهذا وهذه يوضح ضعف قدرة المصرف على الاستفادة من ودائع الزبائن وبالتالي لا يستطيع المصرف تحقيق عائد.

جدول (3-7) لتحليل معدل العائد الودائع للمدة من (2006-2020)

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المصارف	ت
0.036	0.047	0.037	-0.041	0.016	0.145	0.009	0.021	0.039	0.099	0.033	0.022	0.015	0.084	0.073	-0.055	مصرف الاهلي العراقي	1
0.073	0.129	0.045	0.081	0.074	0.063	0.08	0.076	0.092	0.117	0.086	0.165	0.044	0.019	0.016	0.014	مصرف التجاري العراقي	2
0.134	0.007	0.007	0.017	0.015	0.018	0.026	0.029	0.052	0.086	0.051	0.044	0.082	0.235	0.735	0.607	مصرف المنصور للاستثمار	3
0.047	0.017	0.001	0.001	0.016	0.04	0.067	0.112	0.095	0.007	0.053	0.064	0.039	0.081	0.106	0.001	مصرف الاستثمار العراقي	4
0.039	-0.016	-0.024	0.034	0.047	0.028	0.072	0.043	0.03	0.065	0.06	0.019	0.034	0.081	0.076	0.039	مصرف الائتمان العراقي	5
0.044	-0.001	-0.019	0.003	0.016	0.014	0.024	0.079	0.114	0.118	0.054	0.032	0.043	0.091	0.045	0.045	مصرف الخليج التجاري	6
0.021	-0.008	0.001	-0.005	-0.001	0.047	0.016	0.01	0.038	0.039	0.037	0.019	0.026	0.032	0.045	0.022	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	7
0.046	0.014	0.029	0.022	0.049	0.038	-0.004	0.025	0.144	0.067	0.068	0.067	0.041	0.045	0.052	0.038	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	8
0.025	0.019	0.009	0.005	0.009	0.024	0.006	0.019	0.023	0.024	0.029	0.017	0.024	0.053	0.077	0.035	مصرف بغداد	9
0.037	0.019	0.016	0.011	0.004	0.056	0.039	0.017	0.016	0.011	0.005	0.013	0.151	0.039	0.085	0.079	مصرف سومر التجاري	10
0.05	0.023	0.01	0.013	0.024	0.047	0.034	0.043	0.064	0.063	0.047	0.046	0.05	0.076	0.131	0.082	متوسط السوق العام	
0.033	0.041	0.022	0.031	0.024	0.038	0.03	0.034	0.044	0.042	0.023	0.046	0.04	0.061	0.214	0.188	الانحراف المعياري	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وباستفادة من مخرجات الحاسبة الالكترونية (Excel).

ويوضح الشكل (3-6) منحني المعدل العام للسوق لمعدل العائد على الودائع من خلال قسمة (صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الودائع) للمصارف التجارية العراقية الخاصة، إذ يمثل المحور الافقي للمدة الممتدة من (2006-2020) التي يبلغ عددها (15) سنة ، بينما يمثل المحور العمودي معدل العائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة، ويتضح من الجدول أعلاه ان المعدل العام للسوق لهذا المؤشر بلغ (0.05) وبانحراف معياري مقداره (0.033) ونلاحظ من الشكل المذكور سلفا ان معدل العائد على الودائع لسنة 2006 مرتفعة واعلى من المعدل العام للسوق ثم واصلت بالارتفاع في سنة (2007) لتحقيق اعلى معدل وبمقدار (0.131) وهذا يدل على ان المصارف عينة الدراسة قامت بتوظيف موجوداتها بصورة صحيحة انخفضت بعد ذلك في سنة 2008 و2009 ويرجع السبب في ذلك إلى اثار الازمة العالمية مما انعكس ذلك على اداء المصارف ولكن بقيت اعلى من المعدل العام للسوق، استمرت بالانخفاض في سنة (2009) ولكن بمستوى المعدل العام للسوق، في سنة (2010 و2011) بدئت المصارف تحقق مستوى اقل من مستوى المعدل العام للسوق وهذا يدل على ان ادارة المصارف لم تتمكن من ادارة موجوداتها بصورة صحيحة، فعاود متوسط المصارف إلى الارتفاع في عامي (2012-2013) بعدها تراجع اداء المصارف فكان المعدل العام للسوق للسنوات (2015،2014،2016،2017،2018،2019،2020) ، وهذا يدل على ضعف ادارة المصارف في تطبيق السياسات المطلوبة والمحددة من قبل البنك المركزي



شكل (3-6) منحني المعدل العام للسوق لمعدل العائد على الودائع

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(3-7) ومخرجات الحاسبة الالكترونية (Excel).

2- معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة : يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الأرباح بعد الضريبة / إجمالي حق الملكية ، وبحسب الجدول (3-8) للمصارف عينة الدراسة للمدة من (2006-2020) بأن المعدل العام للسوق قد بلغ (0.069) وهذا يعني بأن كل دينار مستثمر من حق الملكية يحقق عائد مقداره 0.069 ، وأن المصارف خلال هذه المدة التي حققت معدل عائد على حق الملكية يساوي أو أعلى من المعدل العام للسوق هي كل من (مصرف الاستثمار العراقي بمقدار 0.069 ، مصرف الائتمان العراقي بمعدل 0.088 ، مصرف الخليج التجاري بمعدل 0.099، مصرف الشرق الأوسط بنسبة 0.089 ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بمقدار 0.073 ، مصرف بغداد بمعدل 0.106) وهذا يعني أن مستوى أداء هذه المصارف أعلى من مستوى أداء المعدل العام للسوق ، أما بالنسبة للمصارف التي حققت معدل عائد على حق الملكية أدنى من المعدل العام للسوق هي أربع مصارف (المصرف الأهلي العراقي ، المصرف التجاري العراقي، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف سومر التجاري) معدل هذه المصارف على التوالي (0.038، 0.049، 0.065 ، 0.018) وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من حق الملكية يحق عائد أدنى مما يحققه المعدل العام للسوق.

ففي سنة 2006 بلغ المعدل العام للسوق (0.092) وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من حق الملكية يحقق عائد مقداره 0.092 ، فكان أعلى معدل تحقق من مصرف الائتمان العراقي بقيمة 0.361 والمصرف الذي حقق أدنى معدل هو مصرف الأهلي العراقي بمعدل (-0.028) وهي تعد خسارة وتسببت بانخفاض المعدل العام للسوق، أما المصارف التي حققت معدل عائد على حق الملكية أعلى من المعدل العام للسوق في هذه السنة هي كل من (مصرف الائتمان العراقي و مصرف الخليج التجاري و مصرف الشرق الأوسط ومصرف الموصل ومصرف بغداد) وهذا يعني أن مستوى أداء هذه المصارف أعلى من مستوى أداء المعدل العام للسوق ، أما بقية المصارف الأخرى حققت معدل عائد على حق الملكية أدنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير إلى ضعف قدرة المصارف على تحقيق عوائد مرتفعة من إجمالي حق ملكيتها.

أما تحليل سنة 2007 كان المعدل العام للسوق بلغ (0.157) ، والانحراف المعياري للمصارف كان مقداره (0.093) ، أما عن أعلى نسبة كانت لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار بمقدار

(0.286) ، وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصرف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، بينما حقق مصرف التجاري العراقي ادنى معدل بمقدار (0.023) وهذا الانخفاض كان له تأثير على المعدل العام للسوق ، أما عن المصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي معدل السوق العام هي (مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف بغداد) ، أما بقية المصارف فقد حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير بأن مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق.

نجد في تحليل سنة 2008 بأن المعدل العام للسوق بلغ (0.163) والانحراف المعياري مقداره (0.102)، وكان اعلى نسبة تعود لمصرف الخليج التجاري بقيمة (0.368) ، أما ادنى نسبة تعود لمصرف سومر التجاري بقيمة (0.017) وهي نسبة منخفضة جداً مقارنةً بمعدلات المصارف الاخرى إذ تؤثر على المعدل العام للسوق ، و يعد (مصرف الخليج التجاري ، مصرف بغداد، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار) هما المصارف الذي حققا نسبة اعلى او يساوي بالمقارنة مع المعدل العام للسوق ، وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصرف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق، بينما (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف سومر التجاري) حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير ضعف قدرة المصارف على تحقيق عوائد مرتفعة من إجمالي حق ملكيتها.

وفي سنة 2009 كان المعدل العام للسوق (0.088) وبانحراف معياري (0.047) إذ حقق مصرف بغداد اعلى المصارف وبمقدار (0.074) ، وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصرف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، أما مصرف الاهلي العراقي حقق ادنى معدل بمقدار (0.011) ، وهذا وتؤثر على المعدل العام للسوق ، أما المصارف التي حققت اعلى من المعدل العام للسوق في هذه السنة هي كل من (مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف بغداد) ونسبها على التوالي (0.135، 0.155، 0.116، 0.145) ، أما بقية المصارف الاخرى حققت معدل عائد على حق الملكية ادنى من المعدل العام للسوق فكان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق .

وفي سنة 2010 كان المعدل العام للسوق (0.085) وبانحراف معياري مقداره (0.05) ، إذ يعد مصرف الموصل للتنمية والاستثمار هو المصرف الذي حقق اعلى معدل وبمقدار (0.159) وهذا المعدل يؤثر على المعدل العام للسوق إذ ساهم في رفع ذلك المعدل، في حين حقق مصرف سومر التجاري ادنى معدل بمقدار (0.006) ، أما بالنسبة للمصارف التي حققت اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف بغداد) ، يعني ادارة هذه المصارف كفاءة في استثمار اموال المساهمين وقادرة على توليد الارباح، وتمثل بقيت المصارف في الجدول ادناه المصارف التي حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير إلى ضعف اداء هذه المصارف خلال هذه السنة.

أما المعدل العام للسوق لسنة (2011) فقد بلغ (0.084) وبانحراف معياري (0.047) بينما المعدل الاعلى كان من نصيب مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار إذ بلغ (0.134) ، في حين حقق مصرف سومر التجاري ادنى معدل عائد على حق الملكية وبمقدار (0.002)، وحققت خمس مصارف معدل عائد اعلى من المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف الخمس الاخرى معدل عائد ادنى من المعدل العام للسوق، وبلغ المعدل العام للسوق لسنة (2012) مقداره (0.092) وبانحراف معياري (0.061) ، أما اعلى نسبة حققها مصرف الخليج التجاري، في حين حقق مصرف سومر التجاري ادنى معدل بمقدار (0.007) ، وحققت ستة مصارف معدل عائد اعلى من المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف الاربعة الاخرى معدل عائد ادنى من المعدل العام للسوق.

أما في سنة (2013) كان المعدل العام للسوق (0.095) بينما الانحراف المعياري لهذه السنة كان (0.048)، إذ نجد مصرف الخليج التجاري حقق اعلى معدل بمقدار (0.156) ، وهذا يشير ان اداء هذا المصرف اعلى من اداء المعدل العام للسوق ، بينما حقق مصرف سومر التجاري ادنى معدل بمقدار (0.009) ، أما المصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي (مصرف الخليج التجاري، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف بغداد) ، بينما المصارف التي حققت ادنى معدل هي (مصرف

الاھلي العراقي، مصرف التجاري العراقي، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الائتمان العراقي، مصرف سومر التجاري) ، وهذا يشير بأن مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق. وفي سنة 2014 بلغ متوسط السوق (0.049) والانحراف المعياري لهذه السنة (0.039)، إذ نجد مصرف الخليج التجاري هو اعلى المصارف التي حققت معدل لهذه السنة وبمقدار (0.104) ، أما مصرف الموصل للتنمية والاستثمار حقق ادنى معدل وبمقدار (0.007) ، وهذه النسبة ضعيفة وكان لها اثر مباشر على المعدل العام للسوق ، والمصارف التي حققت اعلى من المعدل العام للسوق هي كل من (مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.102، مصرف الخليج التجاري بقيمة 0.104 ، مصرف بغداد بقيمة 0.095 ، مصرف المنصور للاستثمار بقيمة 0.06 يعني ادارة هذه المصارف كفاءة في استثمار اموال المساهمين وقادرة على توليد الارباح ، أما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من المعدل العام للسوق هي كل من (مصرف الاھلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف سومر التجاري وكانت نسبها على التوالي (0.026، 0.032 ، 0.046 ، 0.012 ، 0.007 ، 0.009) .

وفي سنة 2015 كان المعدل العام للسوق (0.029) وبانحراف معياري (0.022) إذ حقق مصرف المنصور للاستثمار اعلى المصارف وبمقدار (0.068) ، وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصرف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، أما مصرف الموصل للتنمية والاستثمار حقق ادنى معدل بمقدار (-0.001) ، وهذه تعد خسارة وتؤثر على المعدل العام للسوق ، أما المصارف التي حققت معدل عائد على الودائع اعلى من المعدل العام للسوق في هذه السنة هي كل من مصرف المنصور للاستثمار و مصرف الاستثمار العراقي و مصرف الائتمان العراقي و مصرف الخليج التجاري ونسبها على التوالي (0.068، 0.062، 0.039، 0.031) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، أما بقية المصارف الاخرى حققت معدل عائد على حق الملكية ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير ضعف قدرة المصارف على تحقيق عوائد مرتفعة من إجمالي حق ملكيتها.

ومن تحليل سنة 2016 نجد بأن المعدل العام للسوق كان مقداره (0.037) وبانحراف معياري مقداره (0.024) ، أما اعلى معدل فقد كان يبلغ (0.082) ويعود لمصرف الاهلي العراقي ، أما مصرف الموصل للتنمية والاستثمار فقد حقق ادنى معدل بمقدار (0.013) ، مما اثرت بدورها على المعدل العام للسوق ، ونجد المصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف بغداد) ، أما بقية المصارف الاخرى حققت معدل عائد على اجمالي حق الملكية ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير ضعف قدرة المصارف على تحقيق عوائد مرتفعة من إجمالي حق ملكيتها.

وفي سنة 2017 كان المعدل العام للسوق (0.018) وبانحراف معياري مقداره (0.015) ، إذ يعد مصرف المنصور للاستثمار هو المصرف الذي حقق اعلى معدل وبمقدار (0.051) وهذا المعدل يؤثر على المعدل العام للسوق إذ ساهم في رفع تلك النسبة ، في حين حقق مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ادنى معدل بمقدار (-0.002) ، أما بالنسبة للمصارف التي حققت اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي (مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف بغداد) ، وتمثل بقية المصارف في الجدول ادناه المصارف التي حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير إلى ضعف اداء هذه المصارف خلال هذه السنة.

ففي سنة 2018 بلغ المعدل العام للسوق (0.012) والانحراف المعياري (0.027)، وكانت اعلى معدل تحقق في هذه السنة يعود لمصرف المنصور للاستثمار وبمقدار (0.071) ، أما ادنى معدل فقد كان لمصرف الاهلي العراقي وبمقدار (-0.031) وهذا المعدل يعد خسارة و يؤثر على المعدل العام للسوق إذ ساهم في تخفيض ذلك المعدل ، أما المصارف التي حققت معدل اعلى او مساوي للمعدل العام للسوق هي كل من (مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف بغداد) ، وهذا يعني ان ادارة هذه المصارف كفؤة في استثمار اموال المساهمين وقادرة على توليد الارباح، في حين نجد ان المصارف التي حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الخليج التجاري ،

مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف سومر التجاري).

وفي سنة 2019 كان المعدل العام للسوق (0.01) والانحراف المعياري لهذه السنة (0.018) ، إذ حقق مصرف الاهلي العراقي اعلى المصارف وبمعدل مقداره (0.036) ، وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصرف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، أما مصرف الائتمان العراقي حقق ادنى معدل بمقدار (-0.017) ، في حين نجد ان المصارف التي حققت معدل عائد اعلى من المعدل العام للسوق في هذه السنة هي كل من مصرف الاهلي العراقي و مصرف التجاري العراقي و مصرف المنصور للاستثمار ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف بغداد ونسبها على التوالي (0.036، 0.024، 0.029، 0.013، 0.027) وهذا يعني ان ادارة هذه المصارف كفاءة في استثمار اموال المساهمين وقادرة على توليد الارباح ، أما بقية المصارف الاخرى حققت معدل عائد على حق الملكية ادنى من المعدل العام للسوق فكان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق.

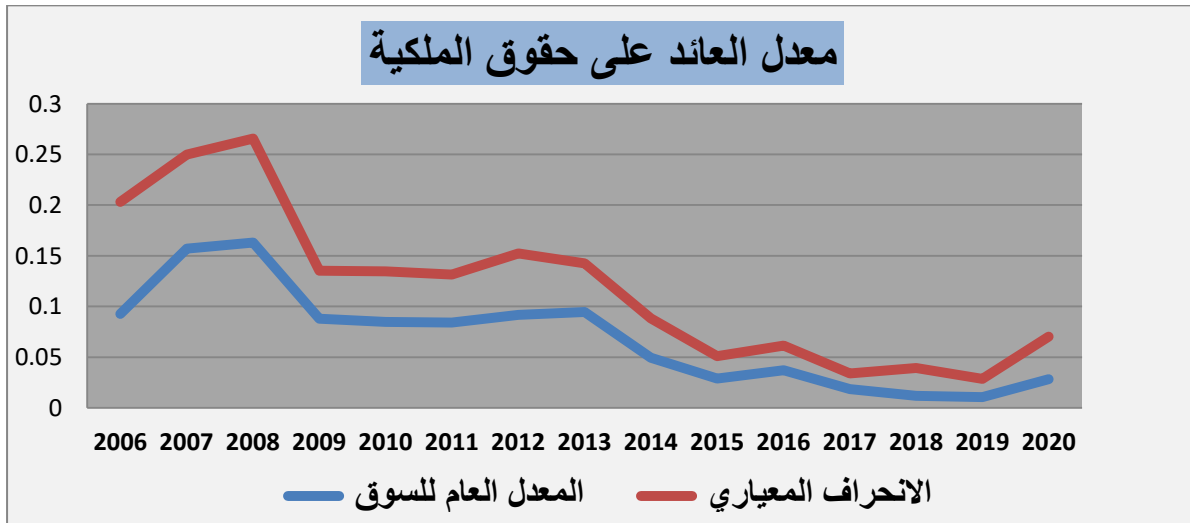
وفي عام 2020 كان المعدل العام للسوق لمعدل العائد على اجمالي حق الملكية بمقدار (0.028) وبانحراف معياري مقداره (0.042) ، إذ حقق مصرف التجاري العراقي اعلى النسب بمعدل (0.115) في حين حقق مصرف الائتمان العراقي ادنى معدل خلال تلك السنة بمقدار (-0.012) وهذه خسارة و تدل على ضعف اداء المصرف خلال هذه السنة مما انعكس على المعدل العام للسوق لتلك السنة ومن خلال الجدول ادناه نجد ان المصارف التي كان ادائها مميز وحققت اعلى نسب مقارنةً بالمعدل العام للسوق هي (مصرف التجاري العراقي ، مصرف الاهلي العراقي، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف بغداد) في حين المصارف التي حققت ادنى نسبة هي (مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف سومر التجاري).

جدول (3-8) معدل العائد على حقوق الملكية للمدة من (2006-2020)

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المصارف	ت
0.038	0.065	0.036	-0.031	0.01	0.082	0.009	0.026	0.082	0.099	0.024	0.022	0.011	0.101	0.057	-0.028	مصرف الاهلي العراقي	1
0.049	0.115	0.024	0.038	0.034	0.027	0.026	0.032	0.045	0.092	0.053	0.14	0.046	0.026	0.023	0.017	مصرف التجاري العراقي	2
0.065	0.024	0.029	0.071	0.051	0.05	0.068	0.06	0.09	0.046	0.072	0.043	0.054	0.141	0.128	0.045	مصرف المنصور للاستثمار	3
0.069	0.018	0.001	0.001	0.014	0.035	0.062	0.102	0.144	0.012	0.085	0.101	0.075	0.172	0.208	0.001	مصرف الاستثمار العراقي	4
0.088	-0.012	-0.017	0.018	0.021	0.016	0.039	0.046	0.059	0.131	0.104	0.061	0.068	0.185	0.246	0.361	مصرف الائتمان العراقي	5
0.099	-0.001	-0.013	0.002	0.013	0.018	0.031	0.104	0.156	0.207	0.098	0.097	0.135	0.368	0.168	0.101	مصرف الخليج التجاري	6
0.089	-0.008	0.001	-0.009	-0.002	0.043	0.02	0.012	0.103	0.129	0.134	0.103	0.155	0.219	0.286	0.144	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	7
0.073	0.005	0.013	0.009	0.018	0.013	-0.001	0.007	0.148	0.073	0.119	0.159	0.116	0.174	0.142	0.095	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	8
0.106	0.073	0.027	0.016	0.022	0.072	0.021	0.095	0.11	0.121	0.15	0.115	0.145	0.229	0.259	0.141	مصرف بغداد	9
0.018	0.004	0.004	0.003	0.001	0.014	0.014	0.009	0.009	0.007	0.002	0.006	0.074	0.017	0.053	0.048	مصرف سومر التجاري	10
0.069	0.028	0.01	0.012	0.018	0.037	0.029	0.049	0.095	0.092	0.084	0.085	0.088	0.163	0.157	0.092	المعدل العام للسوق	
0.028	0.042	0.018	0.027	0.015	0.024	0.022	0.039	0.048	0.061	0.047	0.05	0.047	0.102	0.093	0.111	الانحراف المعياري	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبلاستفادة من مخرجات الحاسبة الالكترونية (Excel).

ويوضح الشكل (3-7) منحني المعدل العام للسوق لمعدل العائد على حق الملكية من خلال قسمة (صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي حقوق الملكية) للمصارف التجارية العراقية الخاصة ، إذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من (2006-2020) التي يبلغ عددها (15) سنة ، بينما يمثل المحور العمودي معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة ، ويتضح من الجدول أعلاه ان المعدل العام للسوق لهذا المؤشر بلغ (0.069) وبانحراف معياري مقداره (0.028) ونلاحظ من الشكل المذكور سلفا ان معدل العائد على حق الملكية لسنة 2006 مرتفعة واعلى من المعدل العام للسوق ثم اخفض في سنة (2007) ولكن اعلى من المعدل العام وفي سنة 2008 ارتفع بمقدار (0.102) وهذا يعني ادارة المصرف كفاءة في استثمار اموال المساهمين وقادرة على توليد الارباح ، أما في سنة (2009 و 2010، 2011، 2013، 2012، 2014) كانت النسب مستقرة ولكنها اعلى من المعدل العام للسوق ، ثم عاودت المعدل العام للسوق بالانخفاض للمصارف عينة الدراسة في سنة (2016، 2015، 2017، 2018، 2019) وهذه المعدلات تعكس ضعف قدرة المصرف على تحقيق عوائد مرتفعة من إجمالي حق ملكيتها ، وفي سنة 2020 ارتفعت هذه النسبة لتحقق معدل اعلى من المعدل العام للسوق .



الشكل (3-7) منحني المعدل العام للسوق لمعدل العائد على حقوق الملكية

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-8) ومخرجات الحاسبة الالكترونية (Excel).

3- معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة : يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الموجودات ، وبحسب الجدول(3-9) للمصارف عينة الدراسة بان المعدل العام للسوق بلغ(0.022) وبانحراف معياري مقداره (0.006) وهذا يعني بان كل دينار مستثمر من الموجودات يحقق صافي ربح مقداره (0.022)، إذ يوضح معدل العائد على الموجودات مدى جودة إدارة المصرف في توظيف موجودات أو موارد المصرف لتوليد المزيد من الدخل (الربح) إذ يقيس مؤشر العائد على الموجودات جميع موجودات المصرف بما في ذلك تلك التي تنشأ من الالتزامات تجاه الدائنين وكذلك تلك التي تنشأ من مساهمات المستثمرين، ونجد ان المصارف التي حققت معدل عائد على الموجودات يساوي او اعلى من المعدل العام للسوق هي كل من(مصرف التجاري العراقي بمعدل 0.025، مصرف المنصور للاستثمار بمعدل 0.031 ، مصرف الاستثمار العراقي بمعدل 0.025، مصرف الائتمان العراقي بمعدل 0.022، مصرف الخليج التجاري بمعدل 0.027، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بمعدل 0.025) بينما المصارف التي حققت ادنى نسبة هي (مصرف الاهلي العراقي بمعدل 0.016، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار بمقدار 0.015 ، مصرف بغداد بمعدل 0.039، مصرف الخليج التجاري بمقدار 0.019، مصرف سومر التجاري بمقدار 0.011) وهذا يعني ان كل دينار مستثمر من الموجودات يحق عائد ادنى مما يحققه المعدل العام للسوق.

بلغ المعدل العام للسوق لمعدل العائد على الموجودات لسنة (2006) (0.019) وبانحراف معياري مقداره (0.017) ، إذ كان مصرف المنصور للاستثمار هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة وبمقدار (0.04) ، ويعكس هذا المعدل قدرة إدارة المصارف على استثمار موجوداته سواء التي تنشأ من الالتزامات تجاه الدائنين او تلك التي تنشأ من مساهمات المستثمرين ، بينما حقق مصرف الاهلي العراقي ادنى معدل بمقدار(-0.016) وهذه النسبة تعد خسارة واثرت على المعدل العام للسوق، أما المصارف التي حققت اعلى النسب هي (مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف بغداد ، مصرف سومر التجاري) ، أما المصارف التي حققت ادنى معدل هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار) ، إذ حققت هذه المصارف معدل ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير بأن مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق.

أما في سنة 2007 بلغ المعدل العام للسوق (0.045) وبانحراف معياري مقداره (0.026)، وكان أعلى معدل يعود لمصرف المنصور للاستثمار بقيمة (0.106)، أما أدنى معدل يعود لمصرف التجاري العراقي بقيمة (0.007) وهي نسبة منخفضة جداً إذ تؤثر هذه النسبة على المعدل العام للسوق، أما المصارف التي حققت أعلى النسب في هذه السنة هي (مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف بغداد)، بينما (مصرف الاهلي العراقي، مصرف التجاري العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف سومر التجاري) حققت نسبة أدنى من المعدل العام للسوق ويعكس هذا المعدل عدم قدرة إدارة المصارف على استثمار موجوداته سواء التي تنشأ من الالتزامات تجاه الدائنين أو تلك التي تنشأ من مساهمات المستثمرين.

وفي عام 2008 كان المعدل العام للسوق لمعدل العائد على الموجودات بمقدار (0.041) وبانحراف معياري مقداره (0.041)، إذ حقق مصرف المنصور للاستثمار أعلى النسب بمعدل (0.084) في حين حقق مصرف التجاري العراقي أدنى نسبة خلال تلك السنة بمعدل (0.009) وهذا يدل على ضعف أداء المصرف خلال هذه السنة مما انعكس على المعدل العام للسوق لتلك السنة ومن خلال الجدول أدناه نجد ان المصارف التي كان ادائها مميز وحققت أعلى معدل مقارنة بالمعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الخليج التجاري) بينما المصارف التي حققت أدنى معدل هي (مصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف بغداد، مصرف سومر التجاري).

ومن تحليل سنة 2009 نجد بأن المعدل العام للسوق كان مقداره (0.025) والانحراف المعياري لهذه السنة هو (0.011)، ومن خلال الجدول أدناه نجد بأن مصرف سومر التجاري هو أعلى المصارف تحقيقاً لهذا المعدل وبمقدار (0.046)، في حين نجد مصرف الاهلي العراقي هو أدنى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة وبمقدار (0.006) وهذا الانخفاض يؤثر بشكل مباشر على المعدل العام للسوق، أما بالنسبة للمصارف التي كانت تحقق معدل أعلى أو أقل من المعدل العام للسوق هي (مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف

سومر التجاري) وكانت نسبها على التوالي (0.031، 0.025، 0.031، 0.034، 0.046) أما المصارف التي حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف بغداد) وكانت نسبها على التوالي (0.006، 0.018، 0.021، 0.021، 0.019) ، وهذا يشير بأن مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق.

وفي سنة 2010 كان المعدل العام للسوق (0.026) والانحراف المعياري لهذه السنة (0.02) ، إذ حقق مصرف التجاري العراقي اعلى المصارف بمقدار (0.065) ، وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، أما مصرف سومر التجاري حقق ادنى معدل بمقدار (0.004) ، أما المصارف التي حققت معدل عائد على الموجودات اعلى من المعدل العام للسوق في هذه السنة هي كل من مصرف التجاري العراقي و مصرف الاستثمار العراقي و مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ونسبها على التوالي (0.065، 0.036، 0.055) ، ويشير هذا المعدل إلى قدرة إدارة المصارف على استثمار موجوداته سواء التي تنشأ من الالتزامات تجاه الدائنين او تلك التي تنشأ من مساهمات المستثمرين ، أما بقية المصارف الاخرى حققت معدل عائد على الموجودات ادنى من المعدل العام للسوق فكان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق .

أما سنة 2011 بلغ المعدل العام للسوق (0.026) وبانحراف معياري مقداره (0.011)، إذ حقق مصرف الموصل للتنمية والاستثمار اعلى نسبة بقيمة (0.041) ، أما عن ادنى نسبة فهي تعود لمصرف سومر التجاري بقيمة (0.001) وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمعدل العام للسوق، أما بالنسبة للمصارف التي كانت تحقق معدل اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي (مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف جيد واعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ولعبت دوراً مهماً في التأثير على المعدل العام للسوق لهذه السنة بينما (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف بغداد ، مصرف سومر التجاري) حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير بأن مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق.

ومن تحليل سنة 2012 نجد بأن المعدل العام للسوق كان مقداره (0.032) وبانحراف معياري مقداره (0.021) ، أما اعلى معدل فقد كان يبلغ (0.073) ويعود لمصرف الخليج التجاري ، أما مصرف سومر التجاري و مصرف الاستثمار العراقي فقد حققا ادنى معدل بمقدار (0.004) ، مما اثرت بدورها على المعدل العام للسوق ، ونجد المصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) ، أما بقية المصارف الاخرى حققت معدل عائد على الموجودات ادنى من المعدل العام للسوق فكان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق .

ففي سنة 2013 بلغ المعدل العام للسوق (0.034) والانحراف المعياري (0.02) ، وكانت اعلى معدل تحقق في هذه السنة يعود لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار وبمقدار (0.069) ، أما ادنى معدل فقد كان لمصرف سومر التجاري وبمقدار (0.005) وهذا المعدل يؤثر على المعدل العام للسوق إذ ساهم في تخفيض ذلك المعدل ، أما المصارف التي حققت معدل اعلى او مساوي للمعدل العام للسوق هي كل من (مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الاستثمار العراقي) ، وهذا يشير على ان اداء هذه المصارف جيد ومقبول عند مقارنته مع المعدل العام للسوق، في حين نجد ان المصارف التي حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف بغداد ، مصرف سومر التجاري).

أما تحليل سنة 2014 و2015 نجد بان المعدل العام للسوق لهما على التوالي هو (0.02) و (0.012) أما الانحراف المعياري لهما هو (0.016) و(0.01) ، ومن تحليل هذه السنتين نجد بأن مصرف الخليج التجاري لسنة 2014 هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة بمقدار (0.044) ، أما سنة 2015 فقد كان مصرف الاستثمار العراقي هو الاعلى إذ حقق معدل مقداره (0.032) وهذا يدل على ان اداء هذه المصرف جيد واعلى من المعدل العام للسوق ، أما المصارف التي حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق لسنة 2014 هي كل من (مصرف بغداد و مصرف الموصل للتنمية والاستثمار و مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار) وجميع معدلات هذه المصارف كانت متساوية إذ بلغت (0.005) ، في

حين حقق مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ادنى النسب لسنة 2015 بمقدار (-0.001) وهذه النسبة تعد خسارة وتشير على ان اداء هذا المصرف منخفض وتؤثر في المعدل العام للسوق.

أما في سنة 2016 يتضح بأن المعدل العام للسوق قد بلغ (0.016) وبانحراف معياري مقداره (0.01) ، فكان اعلى معدل تحقق من قبل مصرف الاهلي العراقي بمقدار (0.041) ، أما المصرف الذي حقق ادنى معدل هو مصرف الخليج التجاري وبمقدار (0.007) وهذا يدل ضعف اداء هذه المصرف خلال هذه السنة عند مقارنة هذا المعدل مع المعدل العام للسوق ، أما المصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف بغداد) ، أما بقية المصارف فحققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق، وهذا يشير إلى عدم قدرة إدارة هذه المصارف على استثمار موجوداتها سواء التي تنشأ من الالتزامات تجاه الدائنين او تلك التي تنشأ من مساهمات المستثمرين

وفي سنة 2017 كان المعدل العام للسوق (0.008) وبانحراف معياري مقداره (0.007) ، إذ يعد مصرف التجاري العراقي هو المصرف الذي حقق اعلى معدل وبمقدار (0.022) وهذا المعدل يؤثر على المعدل العام للسوق إذ ساهم في رفع تلك النسبة ، في حين حقق مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ادنى معدل بمقدار (-0.001) وهذه تعد خسارة وتؤثر على المعدل العام للسوق إذ ساهمت في تخفيضه، بينما المصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي (مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) ، وتمثل بقية المصارف في الجدول (3-9) المصارف التي حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير إلى ضعف اداء هذه المصارف خلال هذه السنة.

أما في سنة 2018 بلغ المعدل العام للسوق (0.005) وبانحراف معياري مقداره (0.011)، إذ حقق مصرف التجاري العراقي اعلى المصارف من إذ المعدل وبمقدار (0.024) بينما حقق مصرف الاهلي العراقي ادنى معدل بمقدار (-0.015) وهذه تعد خسارة وان مستوى ادائه اقل من مستوى اداء السوق، أما بالنسبة للمصارف التي حققت اعلى من المعدل العام للسوق هي (مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) ، أما باقي

المصارف حققت معدلات اقل المعدل العام للسوق وكما موضح في الجدول رقم (3-9) ، إذ يدل ذلك على ضعف اداء هذه المصارف .

وفي سنة 2019 كان المعدل العام للسوق (0.004) وبانحراف معياري (0.008) إذ حقق مصرف الاهلي العراقي اعلى المصارف وبمقدار (0.014) ، وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصرف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، أما مصرف الائتمان العراقي حقق ادنى معدل بمقدار (-0.009) ، وهذه تعد خسارة وتؤثر على المعدل العام للسوق، أما المصارف التي حققت معدل عائد على الموجودات اعلى من المعدل العام للسوق في هذه السنة هي كل من مصرف الاهلي العراقي و مصرف التجاري العراقي و مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف بغداد ونسبها على التوالي (0.014، 0.015، 0.006، 0.008، 0.006) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، أما بقية المصارف الاخرى حققت معدل عائد على الموجودات ادنى من المعدل العام للسوق فكان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق .

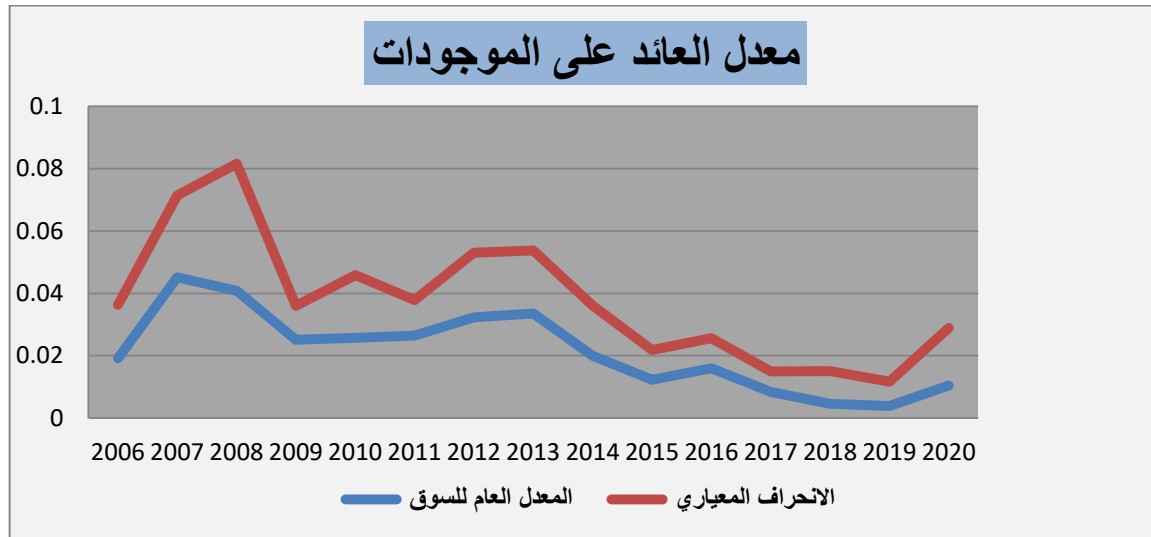
نجد في سنة 2020 المعدل العام للسوق لمعدل العائد على الموجودات بمقدار (0.01) وبانحراف معياري مقداره (0.019) ، إذ حقق مصرف التجاري العراقي اعلى معدل بمقدار (0.057) في حين حقق مصرف الائتمان العراقي ادنى معدل خلال تلك السنة بمعدل (-0.006) وهذا يعتبر خسارة ويدل على ضعف اداء المصرف خلال هذه السنة مما انعكس على المعدل العام للسوق لتلك السنة ، ومن خلال الجدول نجد ان المصارف التي كان ادائها مميز وحققت اعلى نسب مقارنة بالمعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف بغداد) بينما المصارف التي حققت ادنى نسبة هي (مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف سومر التجاري).

جدول (3-9) لتحليل معدل العائد على الموجودات للمدة من (2006-2020)

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المصارف	ت
0.016	0.022	0.014	-0.015	0.005	0.041	0.004	0.011	0.026	0.046	0.014	0.011	0.006	0.044	0.031	0.016	مصرف الاهلي العراقي	1
0.025	0.057	0.015	0.024	0.022	0.018	0.017	0.021	0.027	0.045	0.029	0.065	0.018	0.009	0.007	0.007	مصرف التجاري العراقي	2
0.031	0.005	0.006	0.014	0.011	0.013	0.018	0.019	0.032	0.029	0.029	0.021	0.031	0.084	0.106	0.04	مصرف المنصور للاستثمار	3
0.025	0.008	0.001	0.001	0.007	0.018	0.032	0.052	0.051	0.004	0.03	0.036	0.025	0.051	0.062	0.001	مصرف الاستثمار العراقي	4
0.022	-0.006	-0.009	0.011	0.014	0.009	0.019	0.022	0.019	0.041	0.035	0.014	0.021	0.051	0.053	0.034	مصرف الائتمان العراقي	5
0.027	-0.001	-0.007	0.001	0.007	0.007	0.012	0.044	0.061	0.073	0.033	0.023	0.031	0.063	0.034	0.029	مصرف الخليج التجاري	6
0.015	-0.003	0.001	-0.003	-0.001	0.019	0.008	0.005	0.027	0.029	0.028	0.015	0.021	0.024	0.036	0.017	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	7
0.025	0.004	0.008	0.006	0.012	0.009	-0.001	0.005	0.069	0.034	0.041	0.055	0.034	0.031	0.039	0.026	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	8
0.019	0.014	0.006	0.004	0.006	0.017	0.004	0.015	0.018	0.019	0.024	0.014	0.019	0.039	0.054	0.025	مصرف بغداد	9
0.011	0.003	0.003	0.002	0.001	0.011	0.009	0.005	0.005	0.004	0.001	0.004	0.046	0.011	0.03	0.028	مصرف سومر التجاري	10
0.022	0.01	0.004	0.005	0.008	0.016	0.012	0.02	0.034	0.032	0.026	0.026	0.025	0.041	0.045	0.019	المعدل العام للسوق	
0.006	0.019	0.008	0.011	0.007	0.01	0.01	0.016	0.02	0.021	0.011	0.02	0.011	0.041	0.026	0.017	الانحراف المعياري	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبلاستفادة من مخرجات الحاسبة الالكترونية (Excel).

ويوضح الشكل (3-8) منحني المعدل العام للسوق لمعدل العائد على الموجودات من خلال قسمة (صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي الموجودات) للمصارف التجارية العراقية الخاصة، إذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من (2006-2020) التي يبلغ عددها (15) سنة ، بينما يمثل المحور العمودي معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة ، ويتضح من الجدول أعلاه ان المعدل العام للسوق لهذا المؤشر بلغ (0.022) وبانحراف معياري مقداره (0.006) ونلاحظ من الشكل المذكور سلفا ان معدل العائد على الموجودات كانت نتائجه متفاوتة إذ كان المعدل العام للسوق لسنة 2006 ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف ضعيف والانحراف المعياري لها ايضاً منخفض ثم تذبذبت هذ النسبة بالارتفاع في من عام (2007 إلى 2010) وكانت النسب متقاربة واعلى من المعدل العام للسوق ليرتفع معها الانحراف المعياري وهذا يشير إلى قدرة إدارة المصرف في توظيف موجوداته لتوليد المزيد من العائد ، ثم عاودت المعدل العام للسوق لهذه المصارف والانحراف المعياري إلى الانخفاض اقل من المعدل العام للسوق من سنة (2014 حتى سنة 2020) ، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف إدارة هذه المصارف في توظيف موجوداتها لتوليد المزيد من العائد.



الشكل (3-8) منحني المعدل العام للسوق لمعدل العائد على الموجودات

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-9) ومخرجات الحاسبة الالكترونية (Excel)

رابعاً: مؤشرات المخاطرة المصرفية:

1- المخاطر الائتمانية للمصارف عينة الدراسة: يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة اجمالي القروض / اجمالي الموجودات، وبحسب الجدول (3-10) للمصارف عينة الدراسة نجد ان المعدل العام للسوق بلغ (0.116) وبانحراف معياري مقداره (0.063) ، وتبرز اهمية هذا المؤشر من خلال قدرته على قياس وتحديد امكانية المصرف في تغطية المخاطرة الائتمانية من خلال الاعتماد على موجوداته او بعبارة اخرى مدى مساهمة الموجودات المصرفية في مواجهة تلك المخاطر ، إذ يشير الارتفاع في هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية وبالتالي تزداد مخاطر عدم السداد والعكس صحيح، ومن خلال تحليلنا وجدنا بان المصرف الاهلي العراقي هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه المعدل وبمقدار (0.198) وهذا يدل على ان المصرف توسع في منح القروض بالمقارنة مع حجم موجوداته ، بينما حقق مصرف الائتمان العراقي ادنى معدل بمقدار (0.008) وهذا يشير إلى ان هذا المصرف لم يتوسع في منح القروض وكانت موجوداته عالية وقادرة على تغطية تلك القروض ومن ثم فإن المخاطر الائتمانية لهذا المصرف منخفضة جدا ، أما عن المصارف التي حققت مخاطر ائتمانية تساوي او اعلى من المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي بمعدل 0.198، مصرف الاستثمار العراقي بمعدل 0.193، مصرف الخليج التجاري بمعدل 0.127، مصرف سومر التجاري بمعدل 0.196)، وهذا يعني ان اداء هذه المصارف ضعيف وتواجهه مخاطر ائتمانية كبيرة اي ان المصارف اعلاه قامت بزيادة القروض بشكل لا يتلاءم مع حجم موجوداتها مما جعلها عرضة للمخاطر الائتمانية، بينما المصارف التي حققت ادنى معدل هي (مصرف التجاري العراقي 0.034، مصرف المنصور للاستثمار بمقدار 0.067 ، مصرف الائتمان العراقي بمعدل 0.008، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار بمقدار 0.107، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بمقدار 0.115 ، مصرف بغداد بمقدار 0.113) وهذا يعني ان هذه المصارف لديها موجودات كافية تفوق حجم اجمالي القروض الممنوحة وبالتالي فإن المخاطر الائتمانية لهذه المصارف تكون منخفضة.

والمعدل العام للسوق للمخاطر الائتمانية لسنة (2006) بلغ (0.069) وبانحراف معياري مقداره (0.059) ، إذ كان مصرف الاستثمار العراقي هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه المعدل وبمقدار (0.209) ويعكس هذا المعدل ان هذا المصرف هو اكثر المصارف عرضه للمخاطر الائتمانية اي ان

اجمالي القروض الممنوحة لا يتلاءم مع حجم اجمالي موجودات المصرف ، بينما حقق مصرف المنصور للاستثمار ادنى معدل بمقدار (0.002) وهذه منخفضة واثرت على المعدل العام للسوق وتدل على ان هذا المصرف اقل عرضه للمخاطر الائتمانية ، أما المصارف التي حققت اعلى النسب هي كل من (مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف بغداد) ، بينما (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف سومر التجاري) ، حققت هذه المصارف معدل ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يعني ان هذه المصارف لديها موجودات كافية تفوق حجم اجمالي القروض الممنوحة وبالتالي فإن المخاطر الائتمانية لهذه المصارف تكون منخفضة .

وفي سنة 2007 كان المعدل العام للسوق للمخاطر الائتمانية بمقدار (0.057) وبانحراف معياري مقداره (0.043) ، إذ حقق مصرف الاستثمار العراقي اعلى معدل بمقدار (0.139) في حين حقق مصرف المنصور للاستثمار ادنى معدل خلال تلك السنة بمقدار (0.008) وهذا يدل على ان اداء المصرف جيد وقل عرضه للمخاطر الائتمانية خلال هذه السنة مما انعكس على المعدل العام للسوق لتلك السنة إذ ساهم في تخفيضه ، ومن خلال الجدول ادناه نجد ان المصارف التي كان ادائها ضعيف وحققت اعلى معدل مقارنة بالمعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف بغداد ، مصرف سومر التجاري) بينما المصارف التي حققت ادنى معدل هي (مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار).

أما في سنة 2008 بلغ المعدل العام للسوق (0.039) وبانحراف معياري مقداره (0.026)، وكانت اعلى معدل يعود للمصرف الاهلي العراقي بقيمة (0.087) ، أما ادنى معدل يعود لمصرف الائتمان العراقي بقيمة (0.009) وهذا يعني ان هذه المصرف لديها موجودات كافية تفوق حجم اجمالي القروض الممنوحة وبالتالي فإن المخاطر الائتمانية لهذه المصرف تكون منخفضة ، أما المصارف التي حققت اعلى النسب في هذه السنة هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف بغداد ، مصرف سومر التجاري) وهذا يعني ان هذه المصارف ليس لديها موجودات

كافية لتغطية اجمالي القروض الممنوحة وبالتالي فإن المخاطر الائتمانية لهذه المصارف تكون مرتفعة، بينما (مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) ، حققت معدلات اعلى من المعدل العام للسوق وهذا يشير بأن مستوى اداءها اعلى من مستوى اداء السوق واقل اعرض للمخاطر الائتمانية .

ومن تحليل سنة 2009 نجد بأن المعدل العام للسوق كان مقداره (0.097) والانحراف المعياري لهذه السنة هو (0.079)، ومن خلال الجدول ادناه نجد بأن مصرف سومر التجاري هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذا المعدل وبمقدار (0.046) وهذا يدل على ان المصرف توسع في منح القروض بالمقارنة مع حجم موجوداته ، في حين نجد مصرف الائتمان العراقي هو ادنى المصارف تحقيقاً لهذه المعدل وبمقدار (0.007) وهذا الانخفاض يؤثر بشكل مباشر على المعدل العام للسوق إذ ساهم في تخفيضه، أما بالمعدل للمصارف التي كانت تحقق معدل اعلى او يساوي من المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف سومر التجاري) وكانت نسبها على التوالي (0.133، 0.189، 0.261) بينما المصارف التي حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق هي (مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف بغداد) وكانت نسبها على التوالي (0.009، 0.094، 0.061، 0.007، 0.058، 0.085، 0.072) ، وهذا يشير بأن مستوى اداءها اقل تعرض للمخاطر الائتمانية .

وفي سنة 2010 كان المعدل العام للسوق (0.136) والانحراف المعياري لهذه السنة (0.098) ، إذ حقق مصرف سومر التجاري اعلى المصارف بمقدار (0.265) ، وهذا يعني ان هذه المصرف موجوداته غير كافية لتغطية حجم القروض الممنوحة ، في حين حقق المصرف التجاري العراقي ادنى معدل بمقدار (0.001) ، أما المصارف التي حققت معدلات اعلى او تساوي المعدل العام للسوق في هذه السنة هي كل من مصرف الاهلي العراقي و مصرف الاستثمار العراقي و مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف بغداد ، مصرف سومر التجاري ونسبها على التوالي (0.236، 0.253، 0.154، 0.177، 0.265) وهذا يعني ان هذه المصارف تتعرض لمخاطر ائتمانية ومستوى اداؤها

ادنى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، أما بقية المصارف الاخرى حققت ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق وهذا يدل على ان موجوداتها قادرة على تغطية القروض الممنوحة فكان مستوى اداءها اعلى من مستوى اداء السوق .

أما سنة 2011 بلغ المعدل العام للسوق (0.126) وبانحراف معياري مقداره (0.097)، إذ حقق مصرف الاستثمار العراقي اعلى معدل بقيمة (0.294) ، أما عن ادنى معدل فهو يعود لمصرف التجاري العراقي بقيمة (0.001) وهو معدل منخفض مقارنة بالمعدل العام للسوق ويعدّ مؤشراً ايجابياً يدل على انخفاض المخاطر الائتمانية ، أما بالمعدل للمصارف التي كانت تحقق معدل اعلى او يساوي للمعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار مصرف بغداد ، مصرف سومر التجاري) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف ضعيف وتعاني من مخاطر ائتمانية وكان مستواها ادنى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ولعبت دور مهم في التأثير على المعدل العام للسوق لهذه السنة بينما (مصرف التجاري العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) حققت معدلات ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير بأن مستوى اداءها جيد وان هذه المصارف موجوداتها قادرة على تغطية القروض .

ومن تحليل سنة 2012 نجد بأن المعدل العام للسوق كان مقداره (0.146) وبانحراف معياري مقداره (0.116) ، أما اعلى معدل فقد كان يبلغ (0.397) ويعود لمصرف الاستثمار العراقي ، أما مصرف اتجاري العراقي فقد حققا ادنى معدل بمقدار (0.002) ، مما اثرت بدورها على المعدل العام للسوق وساهمت في تخفيضه ويرجع السبب في ذلك إلى السياسة الائتمانية المتشددة من قبل ادارة المصرف، إذ نجد المصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي (مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف سومر التجاري) ، بينما بقية المصارف الاخرى حققت ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق فكان مستوى اداءها اعلى من مستوى اداء السوق وبالتالي فأنها اقل عرضه للمخاطر الائتمانية .

أما في سنة (2013 و2014) بلغ المعدل العام للسوق على التوالي (0.123، 0.127) والانحراف المعياري (0.093، 0.1)، وكانت اعلى معدل تحقق في هذه السنتين يعود لمصرف سومر

التجاري وبمقدار (0.269، 0.297) ، أما ادنى معدل فقد كان لمصرف الائتمان العراقي وبمقدار (0.001) لهذه السنتين وهذا يدل على ان هذا المصرف افضل المصارف من إذ انخفاض المخاطر الائتمانية وان ادارة المصرف اتبعت سياسة ائتمانية متشددة في منح القروض، أما المصارف التي حققت معدل اعلى او مساوي للمعدل العام للسوق لسنة 2013 و2014 هي كل من (مصرف الاهلي العراقي مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف سومر التجاري ويضاف إلى هذه المصارف في سنة 2014 مصرف الاستثمار العراقي) ، وهذا يشير على ان اداء هذه المصارف ضعيف عند مقارنته مع المعدل العام للسوق واكثر عرضه للمخاطر الائتمانية، في حين نجد ان المصارف التي حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق هي (مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف بغداد ، مصرف الاستثمار العراقي كان منخفض في سنة 2013).

أما في سنة 2015 يتضح بأن المعدل العام للسوق قد بلغ (0.128) وبانحراف معياري مقداره (0.103) ، فكان اعلى معدل تحقق من قبل مصرف الاهلي العراقي بمقدار (0.306) ، أما المصرف الذي حقق ادنى معدل هو مصرف الائتمان العراقي وبمقدار (0.001) وهذا يدل على ان هذا المصرف افضل المصارف من إذ انخفاض المخاطر الائتمانية، أما المصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف سومر التجاري) ، بينما بقية المصارف فحققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق ، وهذا يشير إلى ان مستوى اداءها جيد وان هذه المصارف موجوداتها قادرة على تغطية القروض .

وفي سنة 2016 كان المعدل العام للسوق (0.14) وبانحراف معياري مقداره (0.087) ، إذ يعد مصرف سومر التجاري هو المصرف الذي حقق اعلى معدل وبمقدار (0.277) وهذا المعدل يؤثر على المعدل العام للسوق إذ ساهم في رفع تلك المعدل، في حين حقق مصرف الائتمان العراقي ادنى معدل بمقدار (0) وهذا يعني بان هذا المصرف لم يقوم بمنح القروض في هذا العام وهذه المعدل ساهمت في تخفيض المعدل العام للسوق ، أما بالمعدل للمصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق

الأوسط العراقي للاستثمار ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف سومر التجاري) ، وتمثل بقية المصارف في الجدول ادناه المصارف التي حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير بأن مستوى اداءها اقل تعرض للمخاطر الائتمانية خلال هذه السنة.

أما في سنة 2017 بلغ المعدل العام للسوق (0.138) وبانحراف معياري مقداره (0.087)، إذ حقق مصرف الاهلي العراقي اعلى المصارف من إذ المعدل وبمقدار (0.273) بينما حقق مصرف الائتمان العراقي ادنى معدل بمقدار (0.005) وهذا يشير إلى ان مستوى ادائه اقل تعرض للمخاطر الائتمانية خلال هذه السنة، أما بالمعدل للمصارف التي حققت اعلى من المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف بغداد)، بينما باقي المصارف حققت معدلات اقل المعدل العام للسوق وكما موضح في الجدول رقم (3-10) ، وهذا يشير إلى ان مستوى اداءها جيد وان هذه المصارف موجوداتها قادرة على تغطية القروض .

وفي سنة 2018 كان المعدل العام للسوق (0.118) وبانحراف معياري (0.078) إذ حقق مصرف الخليج التجاري اعلى المصارف وبمقدار (0.243) ، وهذا يشير إلى ان هذا المصرف يتعرض للمخاطر الائتمانية وانه موجوداته غير قادرة على تغطية القروض ، أما مصرف الائتمان العراقي حقق ادنى معدل بمقدار (0.005) وهذا يدل على ان هذا المصرف افضل المصارف من إذ انخفاض المخاطر الائتمانية ، بينما المصارف التي حققت معدل في هذا المؤشر اعلى او يساوي المعدل العام للسوق في هذه السنة هي كل من مصرف الاهلي العراقي و مصرف الاستثمار العراقي و مصرف الخليج التجاري ، مصرف بغداد ، مصرف سومر التجاري ونسبها على التوالي (0.162، 0.181، 0.243، 0.151، 0.184) وهذا يعني ان هذه المصارف اكثر تعرض للمخاطرة الائتمانية وبالتالي فإن مستواها ادنى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، أما بقية المصارف الاخرى حققت معدل لهذا المؤشر ادنى من المعدل العام للسوق فكان مستوى اداءها اعلى من مستوى اداء السوق .

نجد في سنة 2019 و2020 المعدل العام للسوق لهذا المؤشر بلغ على التوالي (0.145، 0.147) وبانحراف معياري مقداره (0.103، 0.114) إذ حقق مصرف الاهلي العراقي اعلى النسب بمعدل (0.294، 0.382) في حين استمر مصرف الائتمان العراقي في انخفاض هذا المعدل لهذا

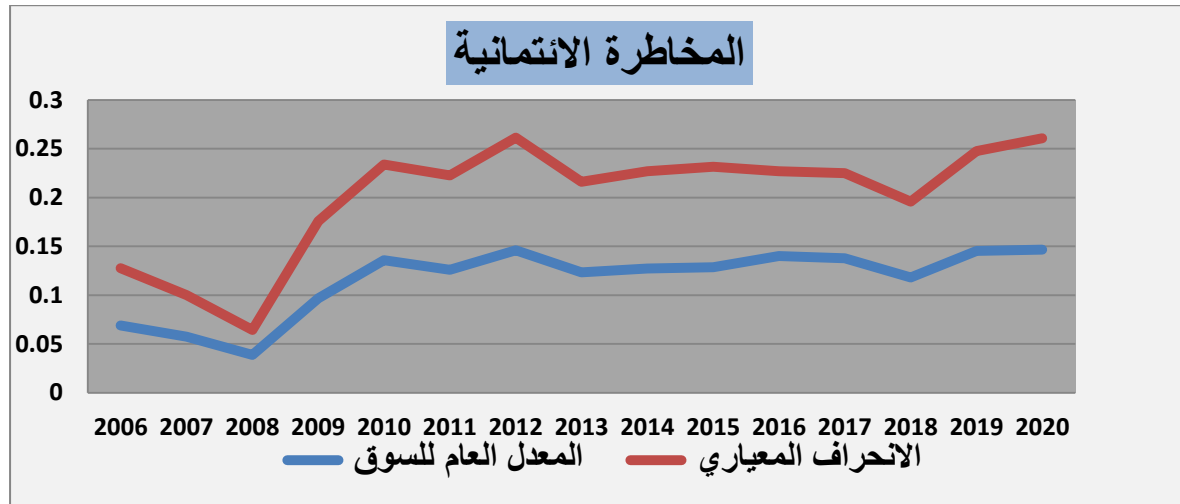
المؤشر خلال تلك السنة والسنة التي تليها بمعدل (0.004) وهذا يعني ان هذه المصرف اقل مخاطرة وبالتالي فإن مستواها اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق خلال هذه السنة مما انعكس على المعدل العام للسوق لتلك السنة ، ومن خلال الجدول نجد ان المصارف التي حققت اعلى نسب مقارنةً بالمعدل العام للسوق معدل في سنة 2019 هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الخليج التجاري، مصرف بغداد، مصرف سومر التجاري) أما سنة 2020 (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الخليج التجاري) بينما المصارف التي حققت ادنى معدل في سنة 2019 هي (مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار)، أما سنة 2020 فكانت مشابهه لمصارف 2019 مضافاً اليها (مصرف بغداد، مصرف سومر التجاري) ، وهذا يدل على ان موجودات هذه المصارف قادرة على تغطية القروض الممنوحة فكان مستوى اداءها اقل تعرض للمخاطر الائتمانية بمعنى اعلى من مستوى اداء السوق .

جدول (3-10) لتحليل المخاطرة الائتمانية للمدة من (2006-2020)

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المصارف	ت
0.198	0.382	0.294	0.162	0.273	0.249	0.306	0.224	0.167	0.15	0.178	0.236	0.133	0.087	0.069	0.057	مصرف الاهلي العراقي	1
0.034	0.07	0.071	0.07	0.067	0.069	0.015	0.007	0.002	0.002	0.001	0.001	0.009	0.019	0.038	0.064	مصرف التجاري العراقي	2
0.067	0.074	0.066	0.053	0.043	0.051	0.053	0.064	0.06	0.122	0.168	0.12	0.094	0.027	0.008	0.002	مصرف المنصور للاستثمار	3
0.193	0.222	0.256	0.181	0.155	0.121	0.143	0.173	0.26	0.397	0.294	0.253	0.061	0.038	0.139	0.209	مصرف الاستثمار العراقي	4
0.008	0.004	0.004	0.005	0.005	0	0.001	0.001	0.001	0.001	0.002	0.005	0.007	0.009	0.022	0.047	مصرف الائتمان العراقي	5
0.127	0.272	0.255	0.243	0.23	0.199	0.092	0.063	0.106	0.143	0.034	0.053	0.058	0.039	0.035	0.078	مصرف الخليج التجاري	6
0.107	0.125	0.129	0.104	0.113	0.149	0.121	0.138	0.137	0.131	0.147	0.154	0.085	0.012	0.026	0.04	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	7
0.115	0.06	0.026	0.029	0.151	0.163	0.188	0.221	0.142	0.233	0.073	0.094	0.189	0.027	0.053	0.079	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	8
0.113	0.135	0.159	0.151	0.11	0.123	0.086	0.085	0.087	0.081	0.146	0.177	0.072	0.056	0.119	0.106	مصرف بغداد	9
0.196	0.123	0.192	0.184	0.231	0.277	0.279	0.297	0.269	0.199	0.219	0.265	0.261	0.072	0.065	0.006	مصرف سومر التجاري	10
0.116	0.147	0.145	0.118	0.138	0.14	0.128	0.127	0.123	0.146	0.126	0.136	0.097	0.039	0.057	0.069	المعيار الصناعي	
0.063	0.114	0.103	0.078	0.087	0.087	0.103	0.1	0.093	0.116	0.097	0.098	0.079	0.026	0.043	0.059	الانحراف المعياري	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق لأوراق المالية وبالإستفادة من مخرجات الحاسبة الإلكترونية (Excel).

ويوضح الشكل (3-9) منحى المعدل العام للسوق لمخاطر الائتمانية من خلال قسمة (اجمالي القروض / اجمالي الموجودات) للمصارف التجارية العراقية الخاصة عينة الدراسة ، إذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من (2006-2020) التي يبلغ عددها (15) سنة ، بينما يمثل المحور العمودي مخاطر الائتمانية للمصارف عينة الدراسة ، ويتضح من الجدول أعلاه ان المعدل العام للسوق لهذا المؤشر بلغ (0.116) وبانحراف معياري مقداره (0.063) ونلاحظ من الشكل المذكور سلفا ان مخاطر الائتمانية لسنوات من (2006 حتى 2008) كانت منخفضة وادنى من المعدل العام للسوق وفي الوقت نفسه كان الانحراف المعياري منخفض ، وهذا يدل على ان موجودات هذه المصارف قادرة على تغطية القروض الممنوحة فكان مستوى اداءها اقل تعرض للمخاطر الائتمانية بمعنى اعلى من مستوى اداء السوق ، وبدءت بالارتفاع سنة 2009 لتقترب من المعدل العام للسوق وكانت المخاطرة الائتمانية متذبذبة تارةً تتخفف وتارةً اخرى ترتفع ولكنها اعلى من المعدل العام للسوق في السنوات من (2010 حتى 2020) ، وهذا يدل على ان المصارف توسعت في منح القروض بالمقارنة مع حجم موجوداتها وبالتالي فإن المخاطرة الائتمانية لها مرتفعة كما نلاحظ من منحى الانحراف المعياري الذي يمثل مستوى ارتفاع هذه المخاطر .



الشكل (3-9) منحى المعدل العام للسوق لمخاطر الائتمانية

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-10) ومخرجات الحاسبة الالكترونية (Excel)

2 - مخاطر السيولة للمصارف عينة الدراسة: يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات ، وبحسب الجدول (3-11) للمصارف عينة الدراسة نجد ان المعدل العام للسوق بلغ (0.497) وبانحراف معياري مقداره (0.094) و يعكس هذه المؤشر حقيقة أن المصرف يجب أن يتأكد من توفر السيولة اللازمة لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها ، إذ كلما ارتفع هذا المؤشر زادت القدرة على امتصاص صدمة السيولة التي يتعرض لها المصرف والعكس صحيح ، ومن خلال تحليلنا وجدنا بان مصرف الاهلي العراقي هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه المعدل وبمقدار (0.629) وهذا يدل على ان المصرف غير متعرض لمخاطر السيولة ولديه متانه فيها فضلاً عن القدرة على الوفاء بالتزامات المودعين، أما المصرف الذي حقق ادنى نسبة من هذا المؤشر هو مصرف التجاري العراقي بمقدار (0.343)، وهذا يعني ان هذا المصرف اكثر المصارف قد يتعرض لمخاطر السيولة وهذا يدل على حصول زيادة في اجمالي الموجودات بالمقارنة مع الزيادة في الموجودات السائلة ، ونجد المصارف التي حققت نسبة تساوي او اعلى من المعدل العام للسوق لهذا المؤشر هي كل من (مصرف الاهلي العراقي بمقدار 0.629 ، مصرف الاستثمار العراقي بمعدل 0.611 ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار بمعدل 0.521، مصرف بغداد بنسبة 0.588، مصرف سومر التجاري بمقدار 0.531) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق، أما بالمعدل للمصارف التي حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق هي خمسة مصارف (مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) معدل المصارف لهذا المؤشر على التوالي (0.343، 0.412، 0.485 ، 0.368 ، 0.48) وهذا يعكس ارتفاع هذه المخاطر وان المصارف لديها نقص في السيولة النقدية وقد تكون غير قادرة على تلبية طلبات المودعين وطلبات القروض وان مستوى هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق.

ففي سنة 2006 بلغ المعدل العام للسوق (0.378) والانحراف المعياري (0.192)، فكان اعلى معدل تحقق من المصرف الاهلي العراقي بقيمة (0.646) أما المصرف الذي حقق ادنى معدل هو مصرف المنصور للاستثمار بمعدل (0.053) وهذا يعكس ارتفاع المخاطرة لهذا المصرف ونقص في الموجودات السائلة بالمقارنة مع اجمالي الموجودات، وان المصارف التي حققت مستوى اعلى من

المعدل العام للسوق في هذه السنة هي كل من (مصرف الاهلي العراقي و مصرف الائتمان العراقي و مصرف الخليج التجاري و مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار و مصرف بغداد) وهذا يعني انخفاض مخاطر السيولة و ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، أما بقية المصارف الاخرى حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق لهذا المؤشر فكان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق إذ يدل على حصول زيادة في اجمالي الموجودات بالمقارنة مع الزيادة في الموجودات السائلة .

أما تحليل سنة 2007 كان المعدل العام للسوق بلغ (0.457) ، والانحراف المعياري للمصارف كان مقداره (0.234) ، أما عن اعلى نسبة كانت للمصرف الاهلي العراقي بمقدار (0.769) ، وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصرف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، بينما حقق مصرف المنصور للاستثمار ادنى معدل بمقدار (0.079) وهذا يدل على ضعف القدرة على امتصاص صدمة السيولة التي يتعرض لها المصرف ، أما عن المصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي معدل العام السوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) ، بينما بقية المصارف فقد حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق إذ يعكس ذلك ارتفاع هذه المخاطر وان المصارف لديها نقص في السيولة النقدية وغير قادرة على تلبية طلبات المودعين وطلبات القروض وان مستوى هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق.

أما المعدل العام للسوق لسنة (2008) فقد بلغ (0.462) وبانحراف معياري (0.231) بينما المعدل الاعلى كان من نصيب مصرف الاستثمار العراقي إذ بلغ (0.861) ، في حين حقق مصرف المنصور للاستثمار ادنى نسبة من هذا المؤشر وبمقدار (0.091)، وحققت خمس مصارف اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف الخمس الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق ، وبلغ المعدل العام للسوق لسنة (2009) مقداره (0.457) وبانحراف معياري (0.222) ، أما اعلى نسبة استمر مصرف الاستثمار العراقي بتحقيقها مقارنةً بالسنة السابقة بمقدار (0.805) ، في حين حقق مصرف التجاري العراقي ادنى معدل

بمقدار (0.111) ، وحققت خمسة مصارف اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف الخمسة الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق. وفي سنة 2010 كان المعدل العام للسوق (0.426) وبانحراف معياري مقداره (0.147) ، إذ يعد مصرف الاستثمار العراقي هو المصرف الذي حقق اعلى معدل وبمقدار (0.607) وهذا المعدل يؤثر على المعدل العام للسوق إذ ساهم في رفع ذلك المعدل وان المخاطر السيولة في هذا المصرف منخفضة مقارنةً بالمعدل العام للسوق ، في حين حقق مصرف التجاري العراقي ادنى معدل بمقدار (0.209) ، بينما بالمعدل للمصارف التي حققت اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار مصرف بغداد، مصرف سومر التجاري) ، وتمثل بقية المصارف في الجدول ادناه المصارف التي حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير إلى ان هذه المصارف تتعرض لمخاطر السيولة ويدل على ضعف ادائها خلال هذه السنة.

أما المعدل العام للسوق لسنة (2011) فقد بلغ (0.45) وبانحراف معياري (0.097) بينما المعدل الاعلى كان من نصيب مصرف الاهلي العراقي إذ بلغ (0.596) ، في حين حقق مصرف المنصور للاستثمار ادنى نسبة من هذا المؤشر وبمقدار (0.352)، وحققت خمس مصارف اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف الخمس الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق ، وبلغ المعدل العام للسوق لسنة 2012 (0.475) وبانحراف معياري (0.156) ، أما اعلى نسبة حققها مصرف الاهلي العراقي بمقدار (0.764) ، في حين حقق مصرف المنصور للاستثمار ادنى معدل بمقدار (0.226) ، وحققت اربعة مصارف اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف الستة الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق.

أما في سنة (2013) كان المعدل العام للسوق (0.508) وبانحراف معياري (0.132) إذ حقق مصرف الاهلي العراقي اعلى المصارف وبمقدار (0.706) ، وهذا يعني انخفاض مخاطر السيولة لهذا المصرف و ان مستوى ادائه اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، أما مصرف المنصور للاستثمار حقق ادنى معدل بمقدار (0.269) ، وهذا يؤثر على المعدل العام للسوق إذ ساهم في

تخفيضه وتدل على ان مخاطر السيولة مرتفعة ، أما المصارف التي حققت معدلات اعلى من المعدل العام للسوق في هذه السنة هي كل من (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف بغداد، مصرف سومر التجاري) ونسبها على التوالي (0.706، 0.573، 0.545، 0.569، 0.575، 0.598) وهذا يعني انخفاض مخاطر السيولة وان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، أما بقية المصارف الاخرى التي حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق لهذا المؤشر وهذا يشير بأن هذه المصارف تعاني من مخاطر سيولة وان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق.

أما المعدل العام للسوق لسنة (2014) فقد بلغ (0.459) وبانحراف معياري (0.151) بينما المعدل الاعلى كان من نصيب مصرف الاهلي العراقي إذ بلغ (0.666) ، في حين حقق مصرف التجاري العراقي ادنى نسبة من هذا المؤشر وبمقدار (0.299)، وحققت خمس مصارف اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق وهذا يدل على ان هذه المصارف غير معرضه للمخاطرة ولديها متانه في السيولة فضلا عن القدرة على الوفاء بالتزامات المودعين، في حين حققت المصارف الخمس الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق وهذا يشير إلى ان هذه المصارف تتعرض لمخاطر السيولة ويدل على ضعف ادائها خلال هذه السنة، وبلغ المعدل العام للسوق لسنة (2015) مقداره (0.456) وبانحراف معياري (0.14) ، أما اعلى نسبة حققها مصرف الاهلي العراقي بمقدار (0.581) ، في حين حقق مصرف المنصور للاستثمار ادنى معدل بمقدار (0.221) ، وحققت ستة مصارف اعلى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف الاربعة الاخرى ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق وهذا يدل على ضعف القدرة على امتصاص صدمة السيولة التي تتعرض لها هذه المصارف .

وفي سنة 2016 كان المعدل العام للسوق (0.524) وبانحراف معياري (0.212) إذ حقق مصرف المنصور للاستثمار اعلى المصارف وبمقدار (0.823) ، وهذا يعني انخفاض مخاطر السيولة لهذا المصرف و ان مستوى ادائه اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، أما مصرف الائتمان العراقي حقق ادنى معدل بمقدار (0.163) ، وهذا يعني ان هذا المصرف اكثر المصارف تعرضاً لمخاطر السيولة إذ يدل على حصول زيادة في اجمالي الموجودات بالمقارنة مع الزيادة في

الموجودات السائلة ، أما المصارف التي حققت نسبة اعلى من المعدل العام للسوق لهذا المؤشر في هذه السنة هي كل من مصرف الاهلي العراقي و مصرف المنصور للاستثمار و مصرف الاستثمار العراقي و مصرف بغداد و مصرف سومر التجاري ونسبها على التوالي (0.635، 0.823، 0.738، 0.682، 0.609) وهذا يعني هذه المصارف اقل مخاطرة وبالتالي فان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، أما بقية المصارف الاخرى حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يدل على ان هذه المصارف لديها نقص في السيولة النقدية وغير قادرة على تلبية طلبات المودعين وطلبات القروض وان مستوى هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق.

ومن تحليل سنة 2017 نجد بأن المعدل العام للسوق كان مقداره (0.529) وبانحراف معياري مقداره (0.162) ، أما اعلى معدل فقد كان يبلغ (0.687) ويعود لمصرف بغداد ، أما مصرف التجاري العراقي فقد حقق ادنى معدل بمقدار (0.271) ، وتدل على ارتفاع مخاطر السيولة لهذا المصرف إذ اثرت هذه المعدل بدورها على المعدل العام للسوق ، ونجد المصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف بغداد، مصرف سومر التجاري) ، أما بقية المصارف حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق لهذا المؤشر وهذا يشير بأن هذه المصارف تعاني من مخاطر سيولة وان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق.

وفي سنة 2018 كان المعدل العام للسوق (0.619) وبانحراف معياري مقداره (0.163) ، إذ يعد مصرف الائتمان العراقي هو المصرف الذي حقق اعلى معدل وبمقدار (0.826) وهذا المعدل يؤثر على المعدل العام للسوق إذ ساهم في رفع ذلك المعدل ويدل على ان مخاطر السيولة منخفضة، في حين حقق مصرف التجاري العراقي ادنى معدل بمقدار (0.351) ، أما بالمعدل للمصارف التي حققت اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف بغداد ، مصرف سومر التجاري) ، وتمثل بقية المصارف في الجدول ادناه المصارف التي حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يدل على ضعف القدرة على امتصاص صدمة السيولة التي تتعرض لها هذه المصارف.

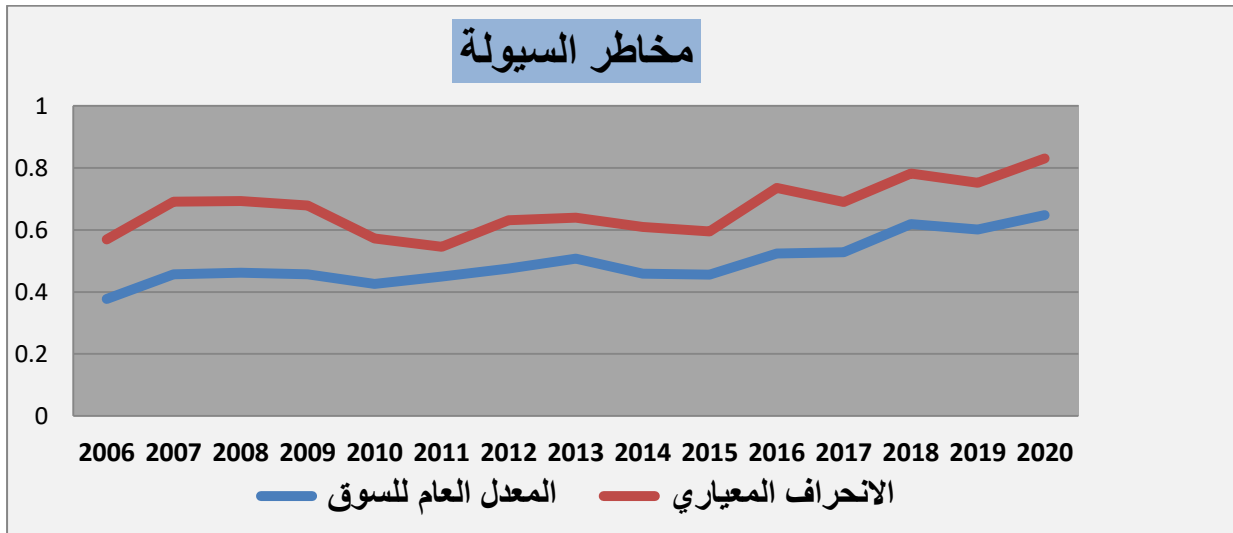
نجد في سنة 2019 و 2020 المعدل العام للسوق لهذا المؤشر بلغ على التوالي (0.602، 0.648) وبانحراف معياري مقداره (0.151، 0.183) إذ حقق مصرف الائتمان العراقي اعلى النسب بمعدل (0.866، 0.973) في حين حقق مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ادنى نسبة لهذا المؤشر خلال تلك السنة والسنة التي تليها بمعدل (0.403، 0.44) وهذا يعني ان هذه المصرف اكثر مخاطرة وبالتالي فإن مستواها ادنى من مستوى اداء المعدل العام للسوق خلال هذه السنتين، ومن خلال الجدول ادناه نجد ان المصارف التي حققت اعلى نسب مقارنةً بالمعدل العام للسوق في سنة 2019 هي (مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف بغداد ، مصرف سومر التجاري) أما سنة 2020 فكانت مشابهه لمصارف 2019 مضافاً اليها (مصرف التجاري العراقي) ، وهذا يدل على حصول زيادة في اجمالي الموجودات بالمقارنة مع الزيادة في الموجودات السائلة ومن ثم فإن مخاطر السيولة فيها منخفضة، بينما المصارف التي حققت ادنى معدل في سنة 2019 هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار)، أما سنة 2020 فكانت مشابهه لمصارف 2019 باستثناء (مصرف التجاري العراقي) وهذا يعكس ارتفاع هذه المخاطر وان المصارف لديها نقص في السيولة النقدية وغير قادرة على تلبية طلبات المودعين وطلبات القروض وبالتالي فإن مستوى هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق.

جدول (3-11) لتحليل مخاطر السيولة للمدة (2006-2020)

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المصارف	ت
0.629	0.493	0.561	0.719	0.661	0.635	0.581	0.666	0.706	0.764	0.596	0.471	0.558	0.599	0.769	0.646	مصرف الاهلي العراقي	1
0.343	0.65	0.529	0.351	0.271	0.278	0.35	0.299	0.573	0.468	0.44	0.209	0.111	0.238	0.184	0.194	مصرف التجاري العراقي	2
0.412	0.87	0.831	0.792	0.64	0.823	0.221	0.315	0.269	0.226	0.352	0.259	0.353	0.091	0.079	0.053	مصرف المنصور للاستثمار	3
0.611	0.626	0.573	0.585	0.673	0.738	0.655	0.636	0.445	0.418	0.476	0.607	0.805	0.861	0.76	0.303	مصرف الاستثمار العراقي	4
0.485	0.973	0.866	0.826	0.343	0.163	0.477	0.323	0.326	0.325	0.441	0.352	0.441	0.495	0.467	0.454	مصرف الائتمان العراقي	5
0.368	0.459	0.47	0.429	0.374	0.383	0.302	0.447	0.472	0.377	0.273	0.279	0.224	0.289	0.355	0.382	مصرف الخليج التجاري	6
0.521	0.489	0.497	0.593	0.557	0.519	0.482	0.512	0.545	0.566	0.553	0.593	0.638	0.382	0.429	0.463	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	7
0.48	0.44	0.403	0.457	0.406	0.405	0.369	0.264	0.569	0.432	0.463	0.428	0.613	0.694	0.715	0.537	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	8
0.588	0.729	0.609	0.708	0.687	0.682	0.562	0.543	0.575	0.625	0.523	0.595	0.595	0.377	0.442	0.566	مصرف بغداد	9
0.531	0.752	0.679	0.732	0.672	0.609	0.559	0.589	0.598	0.551	0.381	0.464	0.232	0.597	0.373	0.177	مصرف سومر التجاري	10
0.497	0.648	0.602	0.619	0.529	0.524	0.456	0.459	0.508	0.475	0.45	0.426	0.457	0.462	0.457	0.378	المعدل العام للسوق	
0.094	0.183	0.151	0.163	0.162	0.212	0.14	0.151	0.132	0.156	0.097	0.147	0.222	0.231	0.234	0.192	الانحراف المعياري	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق لأوراق المالية وبالإستفادة من مخرجات الحاسبة الإلكترونية (Excel).

ويوضح الشكل (3-10) منحى المعدل العام للسوق لمخاطر السيولة من خلال قسمة (الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات) للمصارف التجارية العراقية الخاصة عينة الدراسة ، إذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من (2006-2020) التي يبلغ عددها (15) سنة ، بينما يمثل المحور العمودي مخاطر السيولة للمصارف عينة الدراسة ، ويتضح من الجدول أعلاه ان المعدل العام للسوق لهذا المؤشر بلغ (0.116) وبانحراف معياري مقداره (0.063) ونلاحظ من الشكل المذكور سلفا ان مخاطر السيولة لسنة (2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012) كانت متذبذبة ومنخفضة وهي ادنى من المعدل العام للسوق وفي الوقت نفسه كان الانحراف المعياري مرتفع تبعا لكل سنة اعلى من الانحراف المعياري لمعدل العام للسوق، إذ يعكس ذلك ارتفاع هذه المخاطر بسبب الاحداث الطائفية في سنة 2006 فضلا عن الازمة العالمية التي تركت اثارها في سنة 2008 وانخفاض السيولة النقدية يدل على ان المصارف لديها نقص في السيولة النقدية وغير قادرة على تلبية طلبات المودعين وطلبات القروض وان مستوى هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق ، ثم ارتفع المعدل العام للسوق من سنة (2013 حتى 2020) باستثناء سنتي (2014، 2015) ليدل على انخفاض مخاطر السيولة لدى هذه المصارف ، و بمستوى اقل من المعدل العام للسوق وبسبب الارتفاع في السيولة النقدية قياساً باجمالي الموجودات لدى هذه المصارف انها قادرة على تلبية طلبات المودعين وطلبات القروض خلال هذه المدة .



الشكل (3-10) منحى المعدل العام للسوق لمخاطر السيولة

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-11) ومخرجات الحاسبة الالكترونية (Excel).

ت- مخاطر رأس المال للمصارف عينة الدراسة : يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة سعر السهم / ربحية السهم الواحد ، وبحسب الجدول (3-12) للمصارف عينة الدراسة نجد ان المعدل العام للسوق بلغ (124.591-) وبانحراف معياري مقداره (628.765) ، ويعكس هذا المؤشر في حالة الانخفاض إلى ارتفاع المخاطر وبالتالي تتخفف رغبة المستثمرون في الاستثمار في اسهم المصرف أما الحالة التي تكون فيها المعدل مرتفعة تدل على انخفاض المخاطر ، ومن خلال تحليلنا وجدنا بان مصرف الاستثمار العراقي هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه المعدل وبمقدار (391.392) وهذا يدل على ارتفاع اسعار الاسهم مما يؤدي انخفاض مخاطر رأس المال وتزداد رغبة المستثمرين في الاستثمار في رأس مال المصرف وبالتالي ارتفاع اسعار الاسهم لهذا المصرف ، بينما حقق مصرف الخليج التجاري ادنى معدل بمقدار (1881.554-) وهذا الانخفاض يدل على ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة انخفاض مضاعف الربحية ، أما عن المصارف التي حققت مخاطر رأس المال تساوي او اعلى من المعدل العام للسوق هي (جميع المصارف باستثناء مصرف الخليج التجاري الذي حقق خسارة مقدارها (1881.554-) وهذا يعني ان اداء هذه المصارف ضعيف وتواجهه مخاطر رأس المال اي ان المستثمرون تقل رغبتهم في الاستثمار في رأس مال هذا المصارف .

بلغ المعدل العام للسوق لمخاطر رأس المال لسنة (2006) (171.916) وبانحراف معياري مقداره (486.291) ، إذ كان مصرف الاستثمار العراقي هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه المعدل وبمقدار (1553.899) ويعكس هذا المعدل ان هذا المصرف هو اقل المصارف عرضه لمخاطر رأس المال ، بينما حقق مصرف الاهلي العراقي ادنى معدل بمقدار (35.335-) وهذه المعدل منخفضة واثرت على المعدل العام للسوق وهذا يدل على ان هذا المصرف اكثر عرضه للمخاطر رأس المال ، ويعد مصرف الاستثمار العراقي هو المصرف الوحيد الذي حقق معدل اعلى من متوسط السوق لهذه السنة وساهم في رفع المعدل ، بينما بقية المصارف الاخرى حققت معدل ادنى من متوسط السوق وتدل على ان المستثمرون تقل رغبتهم في الاستثمار في رأس مال المصرف وبالتالي فإن مخاطر رأس المال لهذه المصارف تكون مرتفعة .

أما المعدل العام للسوق لسنة (2007) فقد بلغ (13.423) وبانحراف معياري (14.476) بينما المعدل الاعلى كان من نصيب مصرف التجاري العراقي إذ بلغ (53.263) ، في حين حقق

مصرف الاستثمار العراقي ادنى مخاطر رأس مال وبمقدار (4.769)، وحققت مصرفين معدل اعلى من المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف الثمانية الاخرى معدل ادنى من المعدل العام للسوق، وبلغ المعدل العام للسوق لسنة (2008) مقداره (11.603) وبانحراف معياري (11.846) ، أما اعلى نسبة استمر مصرف التجاري العراقي في تحقيقها ، في حين حقق مصرف الخليج التجاري ادنى معدل بمقدار (2.399) ، وحققت ثلاثة مصارف معدل اعلى من المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف السبع الاخرى معدل ادنى من المعدل العام للسوق.

ومن تحليل سنة 2009 نجد بأن المعدل العام للسوق كان مقداره (20.657) والانحراف المعياري لهذه السنة هو (20.099)، ومن خلال الجدول ادناه نجد بأن مصرف الاهلي العراقي هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذا المعدل وبمقدار (74.229) ، في حين نجد مصرف الخليج التجاري هو ادنى المصارف تحقيقاً لهذه المعدل وبمقدار (7.521) وهذا الانخفاض يؤثر بشكل مباشر على المعدل العام للسوق إذ ساهم في تخفيضه، أما بالمعدل للمصارف التي كانت تحقق معدل اعلى او يساوي من المعدل العام للسوق هي (مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الائتمان العراقي) وكانت نسبها على التوالي (74.229، 24.272، 22.384، 26.309) بينما المصارف التي حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق هي (مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف بغداد ، مصرف سومر التجاري) وكانت نسبها على التوالي (13.203، 7.521، 9.020، 8.034، 10.328، 11.268) ، وهذا يشير بأن مستوى اداءها اكثر تعرض لمخاطر رأس المال .

وفي سنة 2010 كان المعدل العام للسوق (25.871) والانحراف المعياري لهذه السنة (34.006) ، إذ حقق مصرف سومر التجاري اعلى المصارف بمقدار (117.075) ، وهذا يعني ان اداء هذه المصارف جيد ومخاطر رأس المال منخفضة اي ان المستثمرون تزداد رغبتهم في الاستثمار في رأس مال المصرف ، في حين حقق مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ادنى معدل بمقدار (4.450) ، أما المصارف التي حققت نسبة اعلى او تساوي المعدل العام للسوق في هذه السنة هي كل من مصرف الاهلي العراقي و مصرف المنصور للاستثمار و مصرف الائتمان العراقي ،

مصرف سومر وهذا يعني ان هذه المصارف اقل تعرض لمخاطر رأس المال ومستوى ادائها اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق، أما بقية المصارف الاخرى حققت ادنى نسب لهذا المؤشر بالمقارنة مع المعدل العام للسوق وهذا يشير بأن مستوى اداءها اكثر تعرض لمخاطر رأس المال فكان مستوى اداءها ادنى من مستوى اداء السوق .

أما سنة 2011 بلغ المعدل العام للسوق (48.629) وبانحراف معياري مقداره (104.614)، إذ حقق مصرف سومر التجاري اعلى نسبة بقيمة (345.347) ، أما عن ادنى نسبة فهي تعود لمصرف الخليج التجاري بقيمة (4.948) وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمعدل العام للسوق وتعتبر مؤشر سلبي يدل على ارتفاع مخاطر رأس المال ، أما بالمعدل للمصارف التي كانت تحقق معدل اعلى او يساوي للمعدل العام للسوق فقط هو (مصرف سومر التجاري) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصرف جيد وان وكان مستوها اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ولعبت دور مهم في التأثير على المعدل العام للسوق لهذه السنة بينما بقية المصارف الاخرى حققت نسبة ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يشير بأن مستوى اداءها ضعيف واكثر تعرض لمخاطر رأس المال.

أما المعدل العام للسوق لسنة (2012) فقد بلغ (25.576) وبانحراف معياري (33.570) بينما المعدل الاعلى كان من مصرف سومر التجاري إذ بلغ (101.140) ، في حين حقق مصرف الخليج التجاري ادنى مخاطر رأس مال وبمقدار (3.672)، وحققت مصرفين معدل اعلى من المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف الثمانية الاخرى معدل ادنى من المعدل العام للسوق، وبلغ المعدل العام للسوق لسنة (2013) مقداره (22.236) وبانحراف معياري (31.930) ، أما اعلى نسبة استمر مصرف سومر التجاري في تحقيقها بمقدار (110.324) ، في حين حقق مصرف الموصل للتممية والاستثمار ادنى معدل بمقدار (4.542) ، حقق مصرفين معدل اعلى من المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف الثمانية الاخرى معدل ادنى من المعدل العام للسوق.

أما في سنة 2014 يتضح بأن المعدل العام للسوق قد بلغ (34.326) وبانحراف معياري مقداره (34.121) ، فكان اعلى معدل تحقق من قبل مصرف سومر التجاري بمقدار (108.353) ، أما المصرف الذي حقق ادنى معدل هو مصرف الخليج التجاري وبمقدار (7.470) وهذا يدل على ان هذا المصرف اكثر المصارف من إذ انخفاض مخاطر رأس المال ، أما المصارف التي حققت معدل اعلى

او يساوي المعدل العام للسوق هي (مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف سومر التجاري) ، أما بقية المصارف فحققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق ، وهذا يشير إلى ان مستوى اداءها ضعيف وان هذه المصارف اكثر عرضه لمخاطر رأس المال .

وفي سنة 2015 كان المعدل العام للسوق (6.728) وبانحراف معياري مقداره (74.412) ، إذ يعد مصرف سومر التجاري هو المصرف الذي حقق اعلى معدل وبمقدار (65.602) وهذا المعدل يؤثر على المعدل العام للسوق إذ ساهم في رفع تلك المعدل ، في حين حقق مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ادنى معدل بمقدار (-195.977) وهذا تعد خسارة وساهمت في تخفيض المعدل العام للسوق وتدل على ارتفاع مخاطر رأس المال ، أما بالمعدل للمصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي جميع المصارف باستثناء مصرف الموصل للتنمية والاستثمار حقق خسارة بمقدار (-195.977) .

أما في عام 2016 بلغ المعدل العام للسوق (23.317) وبانحراف معياري مقداره (17.308)، إذ حقق مصرف سومر التجاري اعلى المصارف من إذ المعدل وبمقدار (59.834) بينما حقق مصرف الاهلي العراقي ادنى معدل بمقدار (4.361) وهذا يشير إلى ان مستوى ادائه اكثر تعرض للمخاطر رأس المال خلال هذه السنة، أما بالمعدل للمصارف التي حققت اعلى من المعدل العام للسوق هي (مصرف سومر التجاري ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف الائتمان العراقي)، بينما باقي المصارف حققت معدلات اقل المعدل العام للسوق وكما موضح في الجدول رقم (3-12) ، وهذا يشير إلى ان مستوى اداءها ضعيف واكثر عرضه لمخاطر رأس المال .

أما المعدل العام للسوق لسنة (2017) فقد بلغ (59.710) وبانحراف معياري (184.767) بينما المعدل الاعلى كان من مصرف سومر التجاري إذ بلغ (561.583) ، في حين حقق مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ادنى مخاطر رأس مال وبمقدار (-150.459) وهذه تعد خسارة وتشير إلى ان مستوى اداءها ضعيف واكثر عرضه لمخاطر رأس المال ، ونجد ان مصرف سومر التجاري هو المصرف الوحيد الذي حقق معدل اعلى من المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف التسعة الاخرى معدل ادنى من متوسط سوق ، وبلغ المعدل العام للسوق لسنة (2018) مقداره (60.766)

وبانحراف معياري مقداره (92.972) ، أما اعلى نسبة استمر مصرف سومر التجاري في تحقيقها بمقدار (246.451) ، في حين حقق مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ادنى معدل بمقدار (-14.160) ، حقق ثلاثة مصارف معدل اعلى من المعدل العام للسوق في حين حققت المصارف السبعة الاخرى معدل ادنى من المعدل العام للسوق.

وفي سنة 2019 كان المعدل العام للسوق (439.584) وبانحراف معياري مقداره (1227.422) ، إذ يعد مصرف الاستثمار العراقي هو المصرف الذي حقق اعلى معدل وبمقدار (3920.703) وهذا المعدل يؤثر على المعدل العام للسوق إذ ساهم في رفع ذلك المعدل ، في حين حقق مصرف الائتمان العراقي ادنى معدل بمقدار (-34.901) وهذا تعد خسارة وساهمت في تخفيض المعدل العام للسوق وتدل على ارتفاع مخاطر رأس المال ، أما بالمعدل للمصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هو فقط مصرف الاستثمار العراقي ، بينما بقية المصارف حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق ، وهذا يشير إلى ان مستوى اداءها ضعيف وان هذه المصارف اكثر عرضه لمخاطر رأس المال .

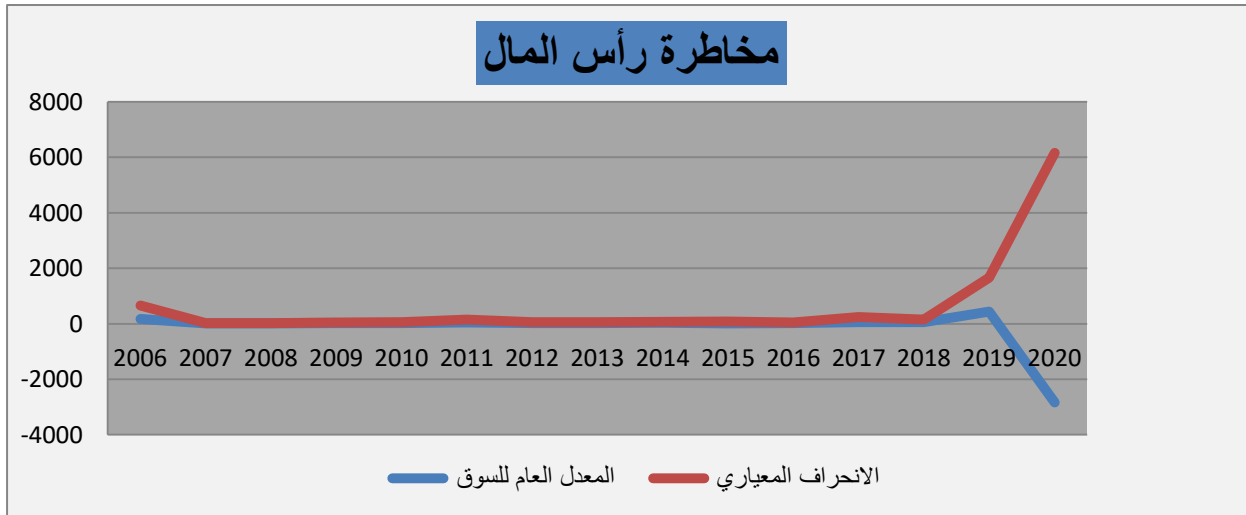
وفي سنة 2020 كان المعدل العام للسوق (-2833.207) وهو ادنى معدل خلال مدة الدراسة والانحراف المعياري لهذه السنة (8995.382) ، إذ حقق مصرف سومر التجاري اعلى المصارف بمقدار (93.734) ، وهذا يعني ان اداء هذه المصارف جيد ومخاطر رأس المال منخفضة اي ان المستثمرون تزداد رغبتهم في الاستثمار في رأس مال المصرف ، في حين حقق مصرف الخليج التجاري ادنى معدل بمقدار (-28434.306) وهذه تدل على انخفاض ربحية السهم الواحد أما بالمعدل للمصارف التي حققت معدل اعلى او يساوي المعدل العام للسوق هي جميع المصارف باستثناء مصرف الخليج التجاري حقق خسارة بمقدار (-28434.306) وهذا يشير بأن مستوى اداءها اكثر تعرض لمخاطر رأس المال فكان مستوى اداءها ادنى من مستوى اداء السوق .

جدول (3-12) تحليل مخاطر رأس المال للمدة (2006-2020)

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المصارف	ت
20.023	11.553	16.641	-10.742	39.623	4.361	59.903	32.387	8.983	5.449	34.064	35.480	74.229	7.177	16.568	-35.335	مصرف الاهلي العراقي	1
22.039	3.102	17.605	10.815	12.344	15.835	14.148	17.907	15.546	9.609	17.686	6.287	24.272	39.450	53.263	72.718	مصرف التجاري العراقي	2
17.387	20.342	20.234	7.442	13.314	17.198	11.007	12.420	17.208	24.945	16.304	28.605	22.384	6.671	10.110	32.614	مصرف المنصور للاستثمار	3
391.392	12.303	3920.703	206.511	26.277	14.736	9.715	8.657	5.610	73.029	9.578	7.020	13.203	4.872	4.769	1553.899	مصرف الاستثمار العراقي	4
13.561	-52.156	-34.901	31.933	25.345	37.678	12.673	19.527	31.348	10.241	22.882	29.948	26.309	11.603	9.391	21.592	مصرف الائتمان العراقي	5
-1881.554	28434.306	-10.683	96.318	27.659	22.995	15.517	7.470	6.059	3.672	4.948	8.324	7.521	2.399	7.026	11.768	مصرف الخليج التجاري	6
18.847	-14.314	317.755	-14.160	-150.459	9.149	23.522	41.601	11.497	9.019	10.405	8.415	9.020	6.472	5.363	9.428	مصرف الشرق الاطوسط العراقي للاستثمار	7
3.529	22.599	11.817	15.632	16.507	40.145	-195.977	80.993	4.542	10.559	6.324	4.450	8.034	4.071	6.019	17.22	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	8
14.913	5.074	10.276	17.461	24.908	11.237	51.167	13.949	11.242	8.097	18.747	13.102	10.328	7.190	8.313	12.599	مصرف بغداد	9
133.953	93.734	126.390	246.451	561.583	59.834	65.602	108.353	110.324	101.140	345.347	117.075	11.268	26.127	13.407	22.657	مصرف سومر التجاري	10
-124.591	-2833.207	439.584	60.766	59.710	23.317	6.728	34.326	22.236	25.576	48.629	25.871	20.657	11.603	13.423	171.916	المعدل العام للسوق	
628.765	8995.382	1227.422	92.972	184.767	17.308	74.412	34.121	31.930	33.570	104.614	34.006	20.099	11.846	14.476	486.291	الانحراف المعياري	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق لأوراق المالية وبالإستفادة من مخرجات الحاسبة الإلكترونية (Excel).

ويوضح الشكل (3-11) منحني المعدل العام للسوق لمخاطر رأس المال من خلال قسمة (سعر السهم / ربحية السهم الواحد للمصارف التجارية العراقية الخاصة عينة الدراسة ، إذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من (2006-2020) التي يبلغ عددها (15) سنة ، بينما يمثل المحور العمودي مخاطر رأس المال للمصارف عينة الدراسة ، ويتضح من الجدول أعلاه ان المعدل العام للسوق لهذا المؤشر بلغ (-124.591) وتعد خسارة وبانحراف معياري مقداره (628.765) ونلاحظ من الشكل المذكور سلفا ان ارتفاع هذه المعدل لسنوات عينة الدراسة جميعها كانت متذبذبة ولكنها اعلى من المعدل العام للسوق و تعد هذه النتائج ايجابية وتدل على انخفاض مخاطر رأس المال باستثناء سنة 2020 حققت المصارف مجتمعة خسارة مقدارها (-2833.207) وبانحراف معياري مرتفع (8995.382) ويرجع السبب في ذلك إلى اتباع ادارة المصارف مفهوم التحوط بسبب الاوضاع والاقتصادية فضلا عن الاوضاع الصحية المحلية والعالمية التي تتمثل بازمة كوفيد 20 التي اثرت على مفاصل الحياة وعلى وجه الخصوص الاقتصادية ومنها المصارف .



الشكل (3-11) منحني المعدل العام للسوق لمخاطر رأس المال

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-12) ومخرجات الحاسبة الالكترونية (Excel)

المبحث الثاني :التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة

توطئة:

بعد ان تم التطرق في المبحث الاول من هذا الفصل إلى التحليل المالي لمتغيرات الدراسة التي تتمثل بالمتغير المستقل (الملاءة المالية) و مؤشراتها هي (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع، نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات الخطرة، نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الاستثمارات المالية، نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي القروض)، وكذلك المتغير التابع الاول (العائد) والمتمثل ب(معدل العائد على الودائع، معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الموجودات) ، والمتغير التابع الثاني(المخاطرة) ومؤشراتها هي (المخاطرة الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال)، وفي هذا المبحث يتم اثبات الفرضيات إذ تم فرض فرضيتين رئيسيتين تختبر علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة التي افترضت الاولى بوجود تأثير معنوي للملاءة المالية في العائد للمصارف عينة الدراسة ، أما الثانية افترضت بوجود تأثير معنوي للملاءة المالية في المخاطرة للمصارف عينة الدراسة ، وتفرعت من كل فرضية رئيسية ثلاث فرضيات فرعية، وتم استعمال تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSSV.26) من خلال النمذج الجاهزة لهذا البرنامج .

اولاً - ترميز متغيرات الدراسة

1: المتغير المستقل (الملاءة المالية)

أ- نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع = X1

ب- نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات = X2

ت- نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات الخطرة = X3

ث- نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي الاستثمارات المالية = X4

ج- نسبة رأس المال الممتلك إلى اجمالي القروض = X5

2: المتغير التابع الاول (العائد) $Y1 =$

أ- معدل العائد على الودائع $Y11 =$

ب- معدل العائد على حقوق الملكية $Y12 =$

ت- معدل العائد على الموجودات $Y13 =$

3 : المتغير التابع الثاني (المخاطرة) $Y2 =$

أ- مخاطر الائتمان $Y21 =$

ب- مخاطر السيولة $Y22 =$

ت- مخاطر رأس المال $Y23 =$

ثانياً- اختبار فرضيات الدراسة

اولا: الفرضية الرئيسية الاولى: التي مفادها بوجود تأثير معنوي للملاءة المالية بمؤشراتها في العائد للمصارف عينة الدراسة ولغرض اختبار هذه الفرضية تم افتراض ثلاث فرضيات فرعية وسيتم اختبارها كالآتي:

1- الفرضية الفرعية الاولى : أفادت هذه الفرضية بوجود تأثير معنوي لمؤشرات الملاءة المالية في معدل العائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة من خلال مؤشرات الملاءة المالية في معدل العائد على الودائع ، إذ اعتمدت الدراسة على الانحدار الخطي المتعدد في اختبار هذه الفرضية، وهذا يعني إن العائد على الودائع هو دالة لمؤشرات الملاءة المالية كما موضح في المعادلة ادناه:

$$\hat{y}_{11} = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5$$

$$\hat{y}_{11} = 0.053 + 0.051X_1 - 0.134X_2 + 0.001X_3 + 0.000X_4 - 5.483X_5$$

وكما موضح في جدول (3-12) ادناه:

جدول (3-13) نتائج اختبار التأثير للفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الاولى

القرار	مستوى المعنوية Sig.	اختبار T	معامل التأثير β	المتغيرات المستقلة
قبول الفرضية الفرعية الاولى	0.001	3.484	0.053	الحد الثابت
	0.000	8.907	0.051	X1
	0.004	-2.896	-0.134	X2
	0.873	0.160	0.001	X3
	0.009	-2.635	0.000	X4
	0.959	-0.052	-5.483E-8	X5
			0.442	معامل التحديد R Square
			22.825	اختبار f
		0.000	مستوى المعنوية Sig. F	
$\hat{Y}_{11} = \alpha + \beta_1X_1 + \beta_2X_2 + \beta_3X_3 + \beta_4X_4 + \beta_5X_5$ $\hat{y}_{11} = 0.053 + 0.051X_1 - 0.134X_2 + 0.001X_3 + 0.000X_4 - 5.483X_5$				المعادلات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSSV.26

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه (3-13) ان معامل الحد الثابت بلغ (0.053) فإذا كان المتغير المستقل يساوي صفر أي في حالة عدم وجود ملاءة مالية لمصارف القطاع الخاص عينة الدراسة فإن قيمة المتغير التابع (العائد على الودائع) يساوي (0.053)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (3.484) وعند مقارنتها بنظيرتها الجدولية البالغة (1.646) نجدتها اكبر من (T) الجدولية، وبدرجة حرية مقدارها (149) ، وهذا ما أكدته اختبار (Sig) التي افترضها الباحث بنسبة (5%) وبمستوى ثقة (95%)، إذ نلاحظ نسبة الاحتمالية اقل من (5%) .

ولتفصيل ذلك قام الباحث بتحليل اثر كل بعد من المتغير المستقل في العائد على الودائع

أما المتغيرات المستقلة فقد تبينت ما بين تأثيرات طردية او عكسية إذ ان (X1) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع) له تأثيراً طردياً في العائد على الودائع لمجموعة المصارف عينة الدراسة فحينما تزداد نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع (X1) بوحدة واحدة يصاحبه تغيير في العائد على الودائع مقداره (0.051) وهو تأثير معنوي بمقدار (0.000) عند مستوى معنوية اقل من (5%) ، وهذا ما أكدته اختبار (Sig) نسبة الاحتمالية فهي اقل من (5%) وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم) وهذا ينسجم مع ما هو متوقع .

في حين (X2) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات) كان لها تأثير عكسي في العائد على الودائع بمعنى الزيادة في (X2) بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تخفيض معدل العائد على الودائع بمقدار (-0.134) عند مستوى معنوية (0.004) وهي اقل من مستوى المعنوية (5%) التي افترضها الباحث وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم) .

أما (X3) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات الخطرة) كان له تأثير طردي في العائد على الودائع فحينما يزداد (X3) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العائد على الودائع بمقدار (0.001) ، ولكن هذا التأثير غير معنوي عند مقارنته بمستوى المعنوية (5%) التي افترضها الباحث فكانت قيمتها (0.873) وهي اكثر من (5%) وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونرفض الفرضية البديلة .

كذلك انعدم تأثير (X4) نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الاستثمارات المالية في العائد على الودائع (Y11) ، إذ بلغ معامل التأثير (β4) نسبة (0.000) بمعنى ان الزيادة او الانخفاض لا تؤثر على المتغير التابع ولكن كانت مستوى المعنوية (0.009) وهي اقل من مستوى المعنوية (5%) التي افترضها الباحث وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم) .

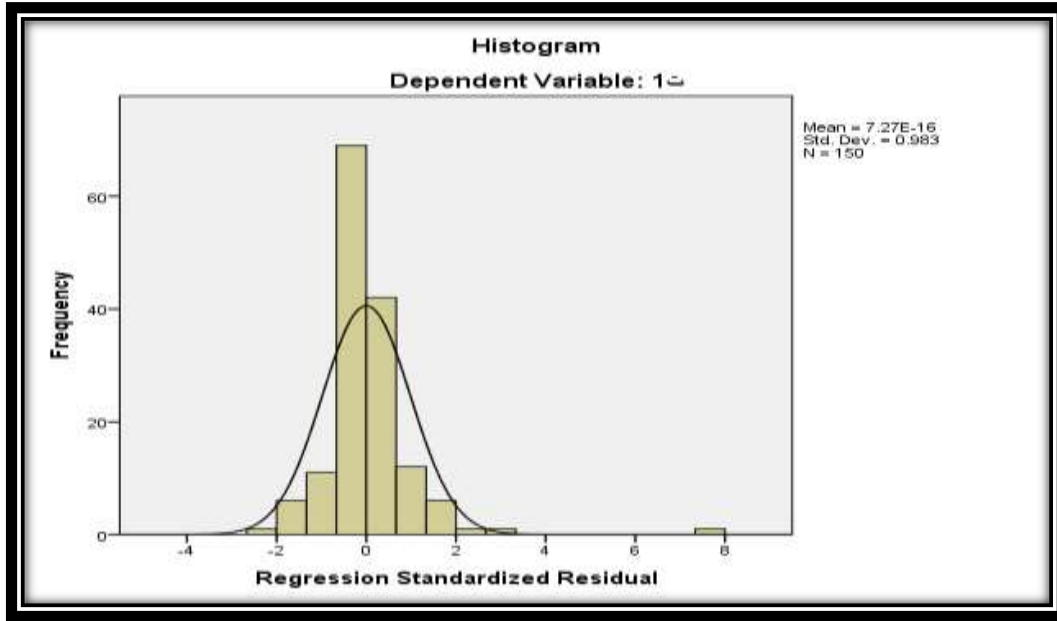
أما (X5) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع القروض) فقد كان له تأثير عكسي في (معدل العائد على الودائع) للمصارف الخاصة عينة الدراسة فعند زيادة (X5) بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض العائد على الودائع بمقدار (-5.483E-8) لكن تبقى هذه العلاقة غير معنوية إذ بلغت قيمتها (0.959) وهي تفوق المعنوية (5%) التي افترضها الباحث وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونرفض الفرضية البديلة .

وقد فسر معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.44) من التأثيرات التي تحدث في (العائد على الودائع) وهذه التأثيرات ناتجة عن تأثير المتغير المستقل (الملاءة المالية للمصارف عينة الدراسة) أما التأثيرات الاخرى البالغة (0.56) تعود إلى متغيرات اخرى لم تدخل ضمن هذا النموذج.

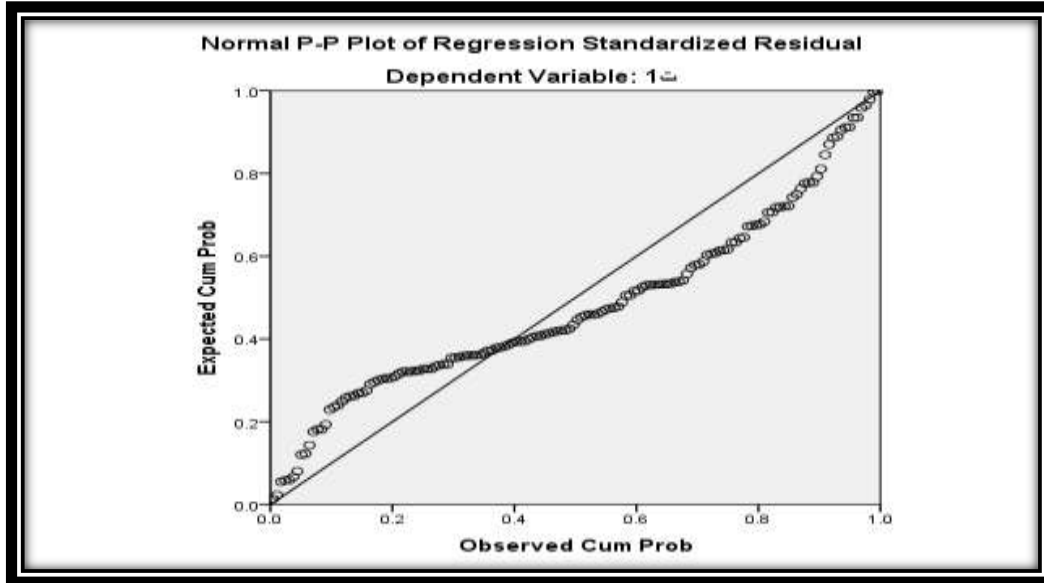
ويقاس اختبار F ومستوى المعنوية sig معنوية النموذج ككل إذ يلاحظ ان النموذج المقدر معنوي عند مستوى معنوية 5% فعند مقارنة F المحتسبة مع نظيرتها الجدولية نجدها اكبر إذ بلغت قيمتها (22.825) في حين بلغت F الجدولية (2.22) ، أما (مستوى المعنوية Sig. F) للنموذج ككل

يمثل (0.00) وهي اقل من (5%) التي افترضها الباحث وعليه تقبل الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الاولى للنموذج (الفرضية البديلة) وترفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية) وهذا ينسجم مع ما هو متوقع للدراسة .

ويعد التوزيع الطبيعي والعلاقة الخطية للبقاوي المعيارية من الخطوات المهمة في تحليل الانحدار المتعدد التي تبين بان النموذج جيد ومن خلال الشكل ادناه (3-12) نجد بأن البقاوي المعيارية تتوزع طبيعياً ، والشكل (3-13) يبين العلاقة الخطية للنموذج من خلال توزيعها حول الخط المستقيم.



شكل (3-12) التوزيع الطبيعي للبقاوي المعيارية



شكل (3-13) العلاقة الخطية للبقاوي المعيارية

2-1- الفرضية الفرعية الثانية: أفادت هذه الفرضية بوجود تأثير معنوي لمؤشرات الملاءة المالية في معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة من خلال مؤشرات الملاءة المالية في (معدل العائد على حق الملكية)، إذ اعتمدت الدراسة على الانحدار الخطي المتعدد في اختبار هذه الفرضية، وهذا يعني إن معدل العائد على حق الملكية دالة لمؤشرات الملاءة المالية كما موضح في المعادلة ادناه:

$$\hat{Y}_{21} = \alpha + \beta_1X_1 + \beta_2X_2 + \beta_3X_3 + \beta_4X_4 + \beta_5X_5$$

$$\hat{Y}_{21} = 0.181 + 0.012X_1 - 0.292X_2 - 0.004X_3 + 1.472E - 5X_4 - 2.567E - 75X_5$$

جدول (3-14) نتائج اختبار التأثير للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الاولى

القرار	مستوى المعنوية Sig.	اختبار T	معامل التأثير β	المتغيرات المستقلة
قبول الفرضية الفرعية الثانية	0.000	12.895	0.181	الحد الثابت
	0.022	2.316	0.012	X1
	0.000	-6.805	-0.292	X2
	0.297	-1.046	-0.004	X3
	0.903	0.122	1.472E-5	X4
	0.793	-0.263	-2.567E-7	X5
			0.368	معامل التحديد R Square
			16.736	f اختبار
			0.000	Sig. F مستوى المعنوية
$\hat{Y}_{21} = \alpha + \beta_1X_1 + \beta_2X_2 + \beta_3X_3 + \beta_4X_4 + \beta_5X_5$ $\hat{Y}_{21} = 0.181 + 0.012X_1 - 0.292X_2 - 0.004X_3 + 1.472E - 5X_4 - 2.567E - 75X_5$				المعادلات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSSV.26

يتضح من الجدول أعلاه (3-14) ان معامل الحد الثابت (β) بلغ (0.181) فإذا كان المتغير المستقل يساوي صفر أي في حالة عدم وجود ملاءة مالية لمصارف القطاع الخاص عينة الدراسة فإن قيمة المتغير التابع (العائد على حق الملكية) يساوي (0.181) ، وبلغت قيمة (T) المحتسبة (12.895) وعند مقارنتها بنظيرتها الجدولية البالغة (1.646) نجدها اكبر من (T) الجدولية،

وبدرجة حرية مقدارها (149) ، وهذا يؤكد اختبار (Sig) التي افترضها الباحث بنسبة (5%) وبمستوى ثقة (95%)، إذ نجد نسبة الاحتمالية اقل من (5%) .

ولتفصيل ذلك قام الباحث بتحليل اثر كل بعد من المتغير المستقل في معدل العائد على حق الملكية أما المتغيرات المستقلة فقد كانت ما بين تأثيرات طردية او عكسية إذ ان (X1) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع) كان له تأثيراً طردياً في العائد على الودائع لمجموعة المصارف عينة الدراسة فعندما تزداد نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع (X1) بوحدة واحدة يكون هنالك تغيير في العائد على حق الملكية بمقدار (0.012) وهو تأثير معنوي بمقدار (0.022) عند مستوى معنوية اقل من (5%) ، ويؤكد ذلك اختبار (Sig) نسبة الاحتمالية فهي اقل من (5%) وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم) وهذا ينسجم مع ما هو متوقع .

أما (X2) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات) فقد كان له تأثير عكسي في العائد على حق الملكية بمعنى الزيادة في (X2) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تخفيض معدل العائد على حق الملكية بمقدار (-0.292) عند مستوى معنوية (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (5%) التي افترضها الباحث وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم) .

في حين نجد (X3) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات الخطرة) له تأثير عكسي في العائد على حق الملكية فحينما يزداد (X3) بوحدة واحدة يؤدي تخفيض العائد على حق الملكية بمقدار (-0.004) ، ولكن هذا التأثير غير معنوي عند مقارنته بمستوى المعنوية (5%) التي افترضها الباحث فكانت قيمتها (0.297) وهي اكثر من (5%) وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونرفض الفرضية البديلة .

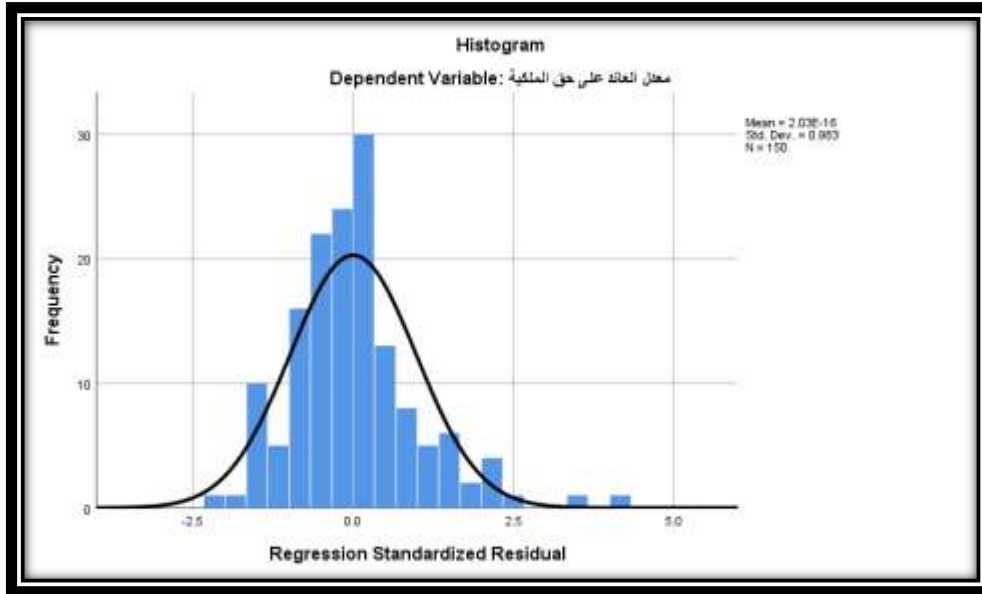
أما تأثير (X4) نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الاستثمارات المالية في العائد على حق الملكية (Y11) ، فقد بلغ (β4) نسبة (1.472E-5) وهو تأثير طردي على المتغير التابع و بمستوى معنوية (0.903) وهي كثر من مستوى المعنوية (5%) التي افترضها الباحث وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونرفض الفرضية البديلة .

أما (X5) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع القروض) فقد كان له تأثير عكسي في (معدل العائد على حق الملكية) للمصارف الخاصة عينة الدراسة فإذا زادت (X5) بوحدة واحدة فهذا يؤدي إلى

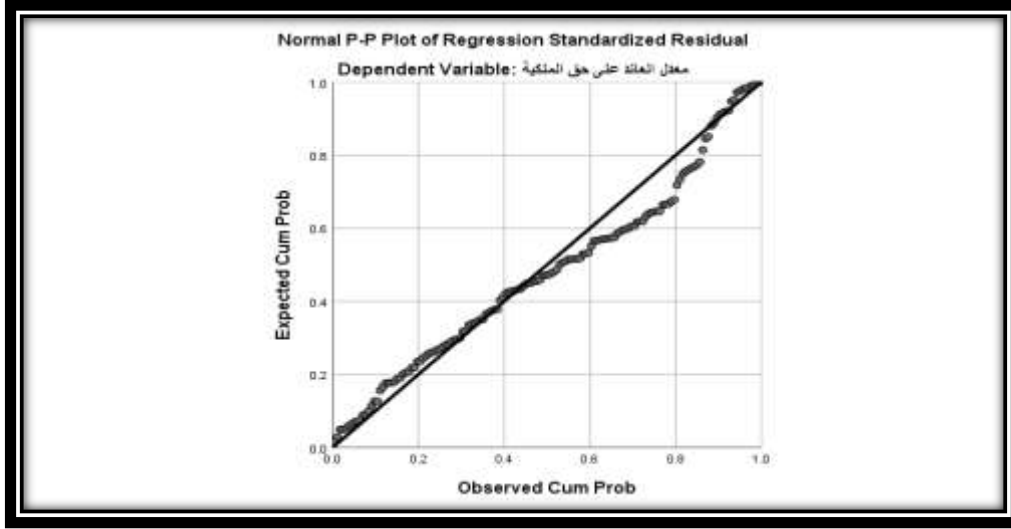
تخفيض العائد على حق الملكية بمقدار $(-2.567E-7)$ لكن تبقى هذه العلاقة غير معنوية إذ بلغت قيمتها (0.793) وهي تفوق المعنوية (5%) التي افترضها الباحث وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونرفض الفرضية البديلة .

وقد فسر معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.368) من التأثيرات التي تحدث في (العائد على حق الملكية) وهذه التأثيرات ناتجة عن تأثير المتغير المستقل (الملاءة المالية للمصارف عينة الدراسة) أما التأثيرات الاخرى البالغة (0.632) تعود إلى متغيرات اخرى لم تدخل ضمن هذا النموذج. بينما يقيس اختبار F ومستوى المعنوية sig معنوية النموذج ككل إذ يلاحظ ان النموذج المقدر معنوي عند مستوى معنوية 5% فعند مقارنة F المحسوبة مع نظيرتها الجدولية نجدها اكبر إذ بلغت قيمتها (16.736) في حين بلغت F الجدولية (2.22) ، أما (مستوى المعنوية Sig. F) للنموذج ككل يمثل (0.000) وهي اقل من (5%) التي افترضها الباحث وعليه تُقبل الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الاولى للنموذج (الفرضية البديلة) وترفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية) وهذا ينسجم مع ما هو متوقع للدراسة .

ويعد التوزيع الطبيعي والعلاقة الخطية للبواقي المعيارية من الخطوات المهمة في تحليل الانحدار المتعدد التي تبين بان النموذج جيد ومن خلال الشكل ادناه $(3-14)$ نجد بأن البواقي المعيارية تتوزع طبيعياً ، والشكل $(3-15)$ يبين العلاقة الخطية للنموذج من خلال توزيعها حول الخط المستقيم.



شكل $(3-14)$ التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية



شكل (3-15) العلاقة الخطية للبقاوي المعيارية

3-1 -الفرضية الفرعية الثالثة: أفادت هذه الفرضية بوجود تأثير معنوي لمؤشرات الملاءة المالية في معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة ، إذ اعتمدت الدراسة على الانحدار الخطي المتعدد في اختبار هذه الفرضية، إذ يعني إن معدل العائد على الموجودات دالة لمؤشرات الملاءة المالية كما موضح في المعادلة ادناه:

$$\hat{Y}_{13} = \alpha + \beta_1X_1 + \beta_2X_2 + \beta_3X_3 + \beta_4X_4 + \beta_5X_5$$

$$\hat{Y}_{13} = 0.029 + 0.002X_1 - 0.019X_2 - 0.001X_3 - 5.699E - 5X_4 - 3.315E - 8X_5$$

جدول (3-15) نتائج اختبار التأثير للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الاولى

القرار	مستوى المعنوية Sig.	اختبار T	معامل التأثير β	المتغيرات المستقلة
رفض الفرضية الفرعية الثالثة	0.000	6.285	0.029	الحد الثابت
	0.220	1.233	0.002	X1
	0.185	-1.333	-0.019	X2
	0.466	-0.731	-0.001	X3
	0.157	-1.424	-5.699E-5	X4
	0.919	-0.102	-3.315E-8	X5
				معامل التحديد R Square
			2.193	اختبار f
			0.058	مستوى المعنوية Sig. F
المعادلات				
$\hat{Y}_{13} = \alpha + \beta_1X_1 + \beta_2X_2 + \beta_3X_3 + \beta_4X_4 + \beta_5X_5$ $\hat{Y}_{13} = 0.029 + 0.002X_1 - 0.019X_2 - 0.001X_3 - 5.699E - 5X_4 - 3.315E - 8X_5$				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSSV.26

يتضح من الجدول أعلاه (3-15) ان معامل الحد الثابت بلغ (0.029) فإذا كان المتغير المستقل يساوي صفر أي في حالة عدم وجود ملاءة مالية لمصارف القطاع الخاص عينة الدراسة فإن قيمة المتغير التابع (العائد على الموجودات) يساوي (0.029)، وبلغت قيمة (T) المحتسبة (6.285) وعند مقارنتها بنظيرتها الجدولية البالغة (1.646) نجدها اكبر من (T) الجدولية ، وبدرجة حرية مقدارها (149) ، وهذا ما أكدته اختبار (Sig) التي افترضها الباحث بنسبة (5%) وبمستوى ثقة (95%)، إذ نلاحظ نسبة الاحتمالية فهي اقل من (5%) .

ولتفصيل ذلك قام الباحث بتحليل اثر كل بعد من المتغير المستقل في معدل العائد على الموجودات أما المتغيرات المستقلة فقد تباينت ما بين تأثيرات طردية او عكسية إذ ان (X1) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع) له تأثيراً طردياً في العائد على الموجودات لمجموعة المصارف عينة الدراسة فحينما تزداد نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع (X1) بوحدة واحدة يصاحبه زيادة في معدل العائد على الموجودات بمقدار (0.002) وهو تأثير غير معنوي بمقدار (0.220) وبذلك تفوق المعنوية (5%) التي افترضها الباحث وعليه نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونرفض الفرضية البديلة وهذا مخالف لما هو متوقع .

أما (X2) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات) فقد كان له تأثير عكسي في العائد على الموجودات بمعنى الزيادة في (X2) بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تخفيض معدل العائد على الموجودات بمقدار (-0.019) وهذا التأثير غير معنوي ايضاً إذ بلغ (0.185) وهو اعلى من مستوى المعنوية (5%) التي افترضها الباحث وعليه نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونرفض الفرضية البديلة وهذا مخالف لما هو متوقع .

في حين نجد (X3) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات الخطرة) له تأثير عكسي ايضاً مع العائد على الموجودات فزيادة (X3) بوحدة واحدة يؤدي إلى نقصان العائد على الموجودات بمقدار (-0.001) وهذا التأثير غير معنوي عند مقارنته بمستوى المعنوية (5%) التي افترضها الباحث فكانت قيمتها (0.466) وهي اكثر من (5%) وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونرفض الفرضية البديلة .

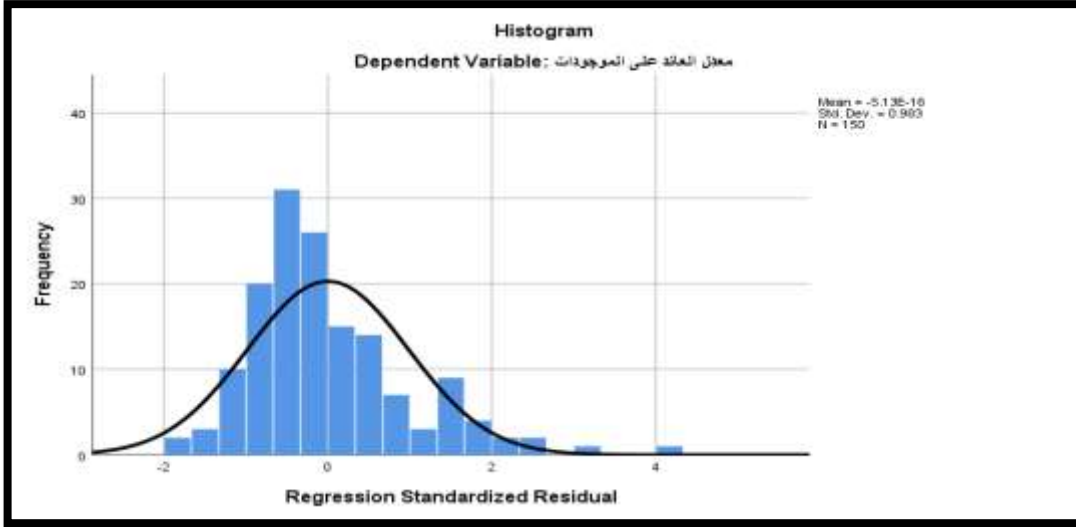
أما تأثير (X4) نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الاستثمارات المالية في العائد على الموجودات (Y13) ، إذ بلغ معامل التأثير (β_4) نسبة ($-5.699E-5$) وهو تأثير عكسي في المتغير التابع بمستوى المعنوية (0.157) وهي اعلى من مستوى المعنوية (5%) التي افترضها الباحث وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونرفض الفرضية البديلة وهذا مخالف لما هو متوقع .

أما (X5) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع القروض) فقد كان له تأثير عكسي في (معدل العائد على الموجودات) للمصارف الخاصة عينة الدراسة فعند زيادة (X5) بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض العائد على الموجودات بمقدار ($-3.315E-8$) لكن تبقى هذه العلاقة غير معنوية إذ بلغت قيمتها (0.919) وهي تفوق المعنوية (5%) التي افترضها الباحث وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونرفض الفرضية البديلة .

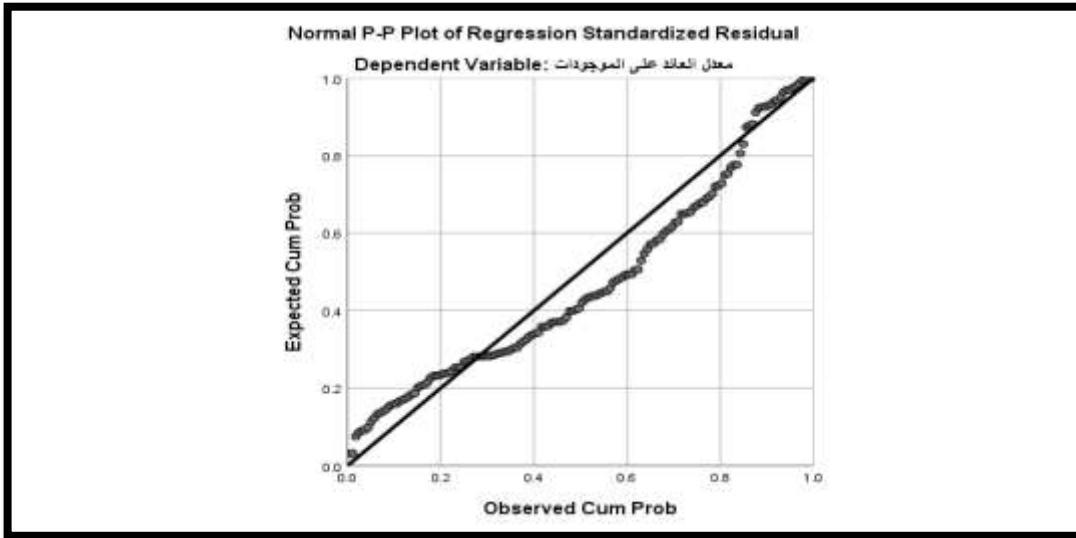
وقد فسر معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.071) من التأثيرات التي تحدث في (العائد على الموجودات) وهذه التأثيرات ناتجة عن تأثير المتغير المستقل (الملاءة المالية للمصارف عينة الدراسة) أما التأثيرات الاخرى البالغة حوالي (0.93) تعود إلى متغيرات اخرى لم تدخل ضمن هذا النموذج.

ويقيس اختبار F ومستوى المعنوية sig معنوية النموذج ككل إذ يلاحظ ان النموذج المقدر غير معنوي عند مستوى معنوية اكثر من 5% فعند مقارنة f المحتسبة مع نظيرتها الجدولية نجدها اقل إذ بلغت قيمتها (2.193) في حين بلغت f الجدولية (2.22)، أما (مستوى المعنوية Sig. F) للنموذج ككل يمثل (0.058) وهي اكثر من (5%) التي افترضها الباحث وعليه ترفض الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الاولى للنموذج (الفرضية البديلة) وتقبل فرضية العدم (الفرضية الصفرية) وهذا يتعارض مع ما هو متوقع للدراسة .

ويعد التوزيع الطبيعي والعلاقة الخطية للبواقي المعيارية من الخطوات المهمة في تحليل الانحدار المتعدد التي تبين بان النموذج جيد ومن خلال الشكل ادناه (3-16) نجد بأن البواقي المعيارية تتوزع طبيعياً ، والشكل (3-17) يبين العلاقة الخطية للنموذج من خلال توزيعها حول الخط المستقيم.



شكل (3-16) التوزيع الطبيعي للبقايا البواق المعيارية



شكل (3-17) العلاقة الخطية للبقايا المعيارية

ثانياً: الفرضية الرئيسية الثانية : أفادت هذه الفرضية بوجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للملاءة المالية من خلال مؤشراتها في المخاطرة (المخاطر الائتمانية ، مخاطر السيولة ، مخاطر رأس المال) ولغرض اختبار هذه الفرضية تم فرض ثلاث فرضيات فرعية وسيتم اختبارها كالآتي:

1-2- الفرضية الفرعية الاولى : أفادت هذه الفرضية بوجود تأثير معنوي لمؤشرات الملاءة المالية في المخاطرة الائتمانية للمصارف عينة الدراسة، من خلال مؤشرات الملاءة المالية في المخاطرة الائتمانية، إذ اعتمدت الدراسة على الانحدار الخطي المتعدد في اختبار هذه الفرضية، إذ يعني إن المخاطر الائتمانية هو دالة لمؤشرات الملاءة المالية كما موضح في المعادلة ادناه:

$$\hat{y}_{21} = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5$$

$$\hat{y}_{21} = 0.0088 - 0.016X_1 + 0.112X_2 - 0.025X_3 + 0.001X_4 - 1.738E - 6X_5.$$

جدول (16-3) نتائج اختبار التأثير للفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الثانية

القرار	مستوى المعنوية Sig.	اختبار T	معامل التأثير β	المتغيرات المستقلة
قبول الفرضية الفرعية الاولى	0.000	4.768	0.088	الحد الثابت
	0.019	-2.366	-0.016	X1
	0.049	1.990	0.112	X2
	0.000	-5.383	-0.025	X3
	0.000	6.991	0.001	X4
	0.175	-1.363	-1.738E-6	X5
			0.315	معامل التحديد R Square
			13.238	اختبار f
		0.000	مستوى المعنوية Sig. F	
$\hat{y}_{21} = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5$ $\hat{y}_{21} = 0.0088 - 0.016X_1 + 0.112X_2 - 0.025X_3 + 0.001X_4 - 1.738E - 6X_5.$				المعادلات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSSV.26

يتبين من الجدول أعلاه (16-3) ان معامل الحد الثابت بلغ (0.088) فإذا كان المتغير المستقل يساوي صفر أي في حالة عدم وجود ملاءة مالية لمصارف القطاع الخاص عينة الدراسة فأن قيمة المتغير التابع (مخاطرة الائتمانية) يساوي (0.088) ، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (4.768) وعند مقارنتها بنظيرتها الجدولية البالغة (1.646) وهي اكبر من (T) الجدولية، وبدرجة حرية مقدارها (149) ، وهذا ما أكدته اختبار (Sig) التي افترضها الباحث بنسبة (5%) وبمستوى ثقة (95%)، إذ نلاحظ نسبة الاحتمالية فهي اقل من (5%) .

ولتفصيل ذلك قام الباحث بتحليل اثر كل بعد من المتغير المستقل على المخاطرة الائتمانية

أما المتغيرات المستقلة فقد كانت ما بين تأثيرات طردية أو عكسية إذ ان (X1) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع) لها تأثير عكسياً على المخاطرة الائتمانية لمجموعة المصارف عينة الدراسة فحينما تزداد نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع (X1) بوحدة واحدة يصاحبه

انخفاض (بالمخاطرة الائتمانية) مقداره (-0.016) ولكن له تأثير معنوي بمقدار (0.019) عند مستوى معنوية اقل من (5%) ، وهذا ما أكدته اختبار (Sig) نسبة الاحتمالية فهي اقل من (5%) وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم) وهذا ينسجم مع ما هو متوقع .

أما (X2) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات) له تأثير طردياً على المخاطرة الائتمانية فزيادة (X2) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة المخاطرة الائتمانية بمقدار (0.112) وله تأثير معنوي بمقدار (0.049) عند مقارنته بمستوى المعنوية (5%) وهذا ما أكدته اختبار (Sig) إذ كانت اقل من (5%) وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم) .

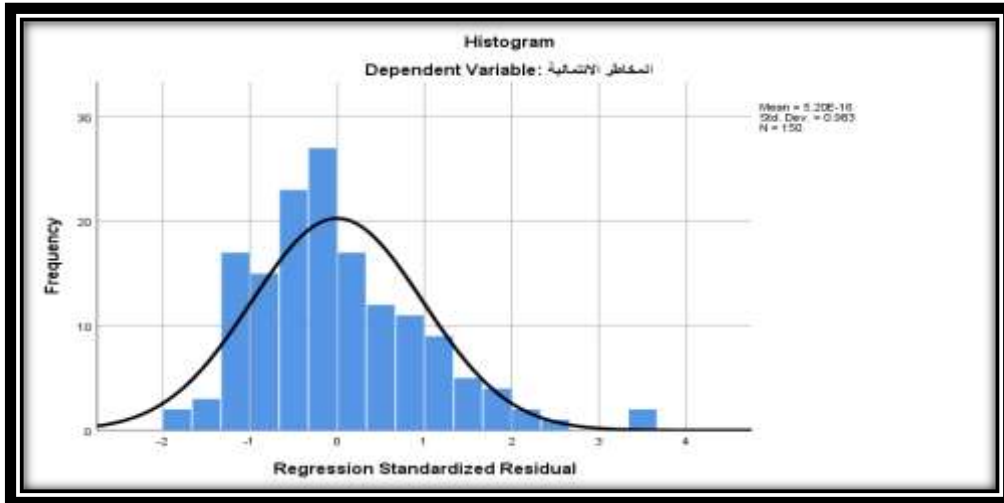
في حين نجد (X3) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات الخطرة) له تأثير عكسياً على المخاطرة الائتمانية فعند زيادة (X3) بوحدة واحدة يؤدي إلى تخفيض المخاطرة الائتمانية بمقدار (-) 0.025 وهو تأثير معنوي بمقدار (0.000) عند مستوى معنوية اقل من (5) وهذا ما أكدته اختبار (Sig) نسبة الاحتمالية فهي اقل من (5%) وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم).

كذلك تأثير (X4) كان نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الاستثمارات المالية له تأثير طردياً على المخاطرة الائتمانية فعند زيادة (X4) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة المخاطرة الائتمانية بمقدار (0.001) وهو تأثير معنوي بمقدار (0.000) عند مقارنته بمستوى المعنوية (5%) وهذا أكدته اختبار (Sig) نسبة الاحتمالية فهي اقل من (5%) وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم).

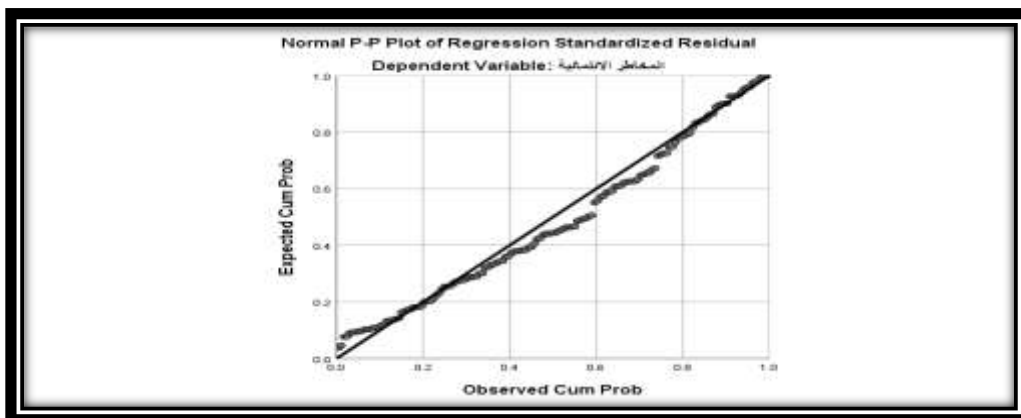
أما (X5) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع القروض) فقد كان له تأثير عكسي في (المخاطر الائتمانية) للمصارف الخاصة عينة الدراسة فعند زيادة (X5) بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض (المخاطر الائتمانية) بمقدار (-1.738E-6) لكن تبقى هذه العلاقة غير معنوية إذ بلغت قيمتها (0.175) وهي تفوق المعنوية (5%) التي افترضها الباحث وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونرفض الفرضية البديلة .

وقد فسر معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.315) من التأثيرات التي تحدث في (المخاطر الائتمانية) وهذه التأثيرات ناتجة عن تأثير المتغير المستقل (الملاءة المالية للمصارف عينة الدراسة) أما التأثيرات الاخرى البالغة (0.685) تعود إلى متغيرات اخرى لم تدخل ضمن هذا النموذج. وقياس اختبار F ومستوى المعنوية sig معنوية النموذج ككل إذ يلاحظ ان النموذج المقدر معنوي عند مستوى معنوية 5% فعند مقارنة F المحسوبة مع نظيرتها الجدولية نجدها اكبر إذ بلغت قيمتها (13.238) في حين بلغت F الجدولية (2.22)، أما (مستوى المعنوية Sig. F) للنموذج ككل يمثل (0.000) وهي اقل من (5%) التي افترضها الباحث وعليه تقبل الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الثانية للنموذج (الفرضية البديلة) وترفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية) وهذا ينسجم مع ما هو متوقع للدراسة .

ويعد التوزيع الطبيعي والعلاقة الخطية للبواقي المعيارية من الخطوات المهمة في تحليل الانحدار المتعدد التي تبين بان النموذج جيد ومن خلال الشكل ادناه (3-18) نجد بأن البواقي المعيارية تتوزع طبيعياً ، والشكل (3-19) يبين العلاقة الخطية للنموذج من خلال توزيعها حول الخط المستقيم.



شكل (3-18) التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية



شكل (3-19) العلاقة الخطية للبواقي المعيارية

2-2- الفرضية الفرعية الثانية : أفادت هذه الفرضية بوجود تأثير معنوي لمؤشرات الملاءة المالية في مخاطرة السيولة للمصارف عينة الدراسة، من خلال مؤشرات الملاءة المالية في مخاطرة السيولة ، إذ اعتمدت الدراسة على الانحدار الخطي المتعدد في اختبار هذه الفرضية، إذ يعني إن مخاطرة السيولة هو دالة لمؤشرات الملاءة المالية كما موضح في المعادلة ادناه:

$$\hat{y}_{22} = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5$$

$$\hat{y}_{22} = 0.555 - 0.022X_1 - 0.213X_2 + 0.033X_3 + 0.001X_4 + 2.302E - 7X_5.$$

جدول (3-17) نتائج اختبار التأثير للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية

القرار	مستوى المعنوية Sig.	اختبار T	معامل التأثير β	المتغيرات المستقلة
قبول الفرضية الفرعية الثانية	0.000	14.677	0.555	الحد الثابت
	0.119	-1.570	-0.022	X1
	0.068	-1.841	-0.213	X2
	0.001	3.486	0.033	X3
	0.009	2.665	0.001	X4
	0.930	0.088	2.302E-7	X5
			0.281	معامل التحديد R Square
			11.242	اختبار f
		0.000	مستوى المعنوية Sig. F	
$\hat{y}_{22} = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5$ $\hat{y}_{22} = 0.555 - 0.022X_1 - 0.213X_2 + 0.033X_3 + 0.001X_4 + 2.302E - 7X_5.$				المعادلات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSSV.26

يتبين من الجدول أعلاه (3-17) ان معامل الحد الثابت β بلغ (0.555) فإذا كان المتغير المستقل يساوي صفر أي في حالة عدم وجود ملاءة مالية لمصارف القطاع الخاص عينة الدراسة فأن قيمة المتغير التابع (مخاطرة السيولة) يساوي (0.555)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (14.677) وعند مقارنتها بنظيرتها الجدولية البالغة (1.646) نجدها اكبر من (T) الجدولية ، وبدرجة حرية مقدارها

(149) ، وهذا ما أكدته اختبار (Sig) التي افترضها الباحث بنسبة (5%) وبمستوى ثقة (95%)، إذ نلاحظ نسبة الاحتمالية فهي اقل من (5%) .

ولتفصيل ذلك قام الباحث بتحليل اثر كل بعد من المتغير المستقل على المخاطرة السيولة

أما المتغيرات المستقلة فقد تباينت ما بين تأثيرات طردية او عكسية إذ ان (X1) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع) له تأثيراً عكسياً على مخاطرة السيولة فزيادة (X1) بوحدة واحدة يصاحبه تخفيض في مخاطرة السيولة بمقدار (-0.022) وهو تأثير غير معنوي بمقدار (0.119) عند مستوى معنوية اعلى من (5%) ، وهذا ما أكدته اختبار (Sig) نسبة الاحتمالية فهي اعلى من (5%) وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) الفرضية البديلة ونرفض الفرضية البديلة وهذا يتعارض مع ما هو متوقع .

أما (X2) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات) فقد كان له تأثير عكسي في مخاطرة السيولة بمعنى الزيادة في (X2) بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تخفيض مخاطرة السيولة بمقدار (-) 0.213 عند مستوى معنوية (0.068) وهي اعلى من مستوى المعنوية (5%) التي افترضها الباحث وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونرفض الفرضية البديلة.

في حين نجد (X3) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات الخطرة) له تأثير طردي في مخاطر السيولة فحينما يزداد (X3) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مخاطر السيولة بمقدار (0.033) ، وهذا التأثير معنوي عند مقارنته بمستوى المعنوية (5%) التي افترضها الباحث فكانت قيمتها (0.001) واکد ذلك اختبار (Sig) نسبة الاحتمالية فهي اقل من (5%) وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم).

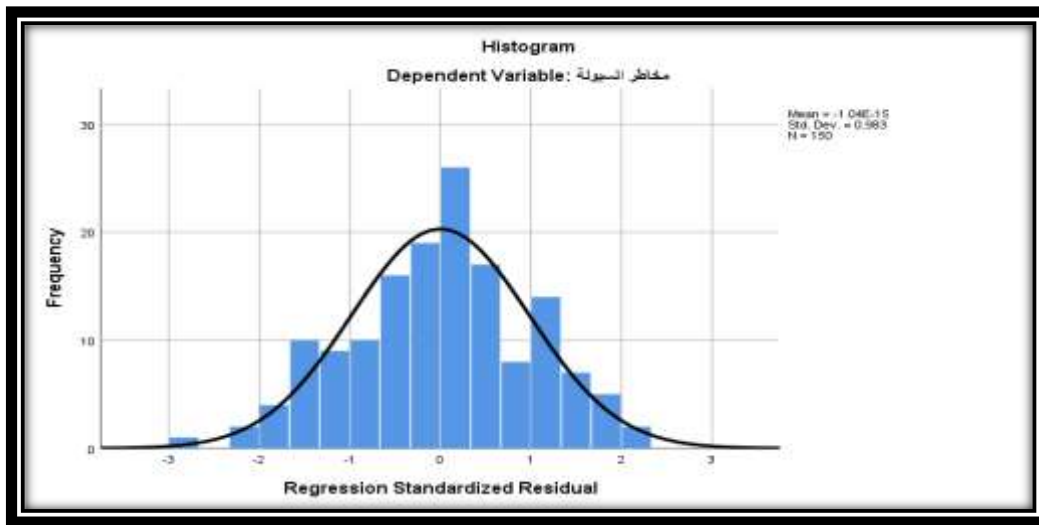
كذلك تأثير (X4) نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الاستثمارات المالية في مخاطر السيولة (Y22) ، إذ بلغ معامل التأثير (β4) نسبة (0.001) وهو تأثير طردي فزيادة (X4) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مخاطر السيولة بمقدار (0.001) وهو تأثير معنوي بمقدار (0.009) واکده ذلك اختبار (Sig) نسبة الاحتمالية فهي اقل من (5%) التي افترضها الباحث ، وبذلك نرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونقبل الفرضية البديلة .

أما (X5) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع القروض) فقد كان له تأثير طردي مع المتغير التابع فعند زيادة (X5) بوحدة واحدة فأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع مخاطرة السيولة بمقدار (2.302E-7) لكن تبقى هذه العلاقة غير معنوية لكونها اكثر من (5%) إذ بلغت (0.930) وهي تفوق المعنوية (5%) التي افترضها الباحث وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونرفض الفرضية البديلة.

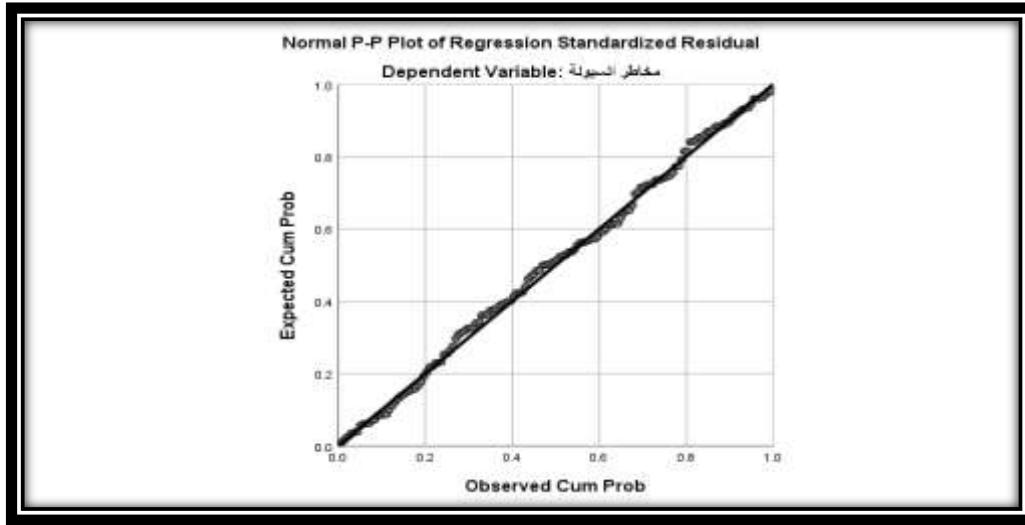
وقد فسر معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.281) من التأثيرات التي تحدث في (مخاطر السيولة) وهذه التأثيرات ناتجة عن تأثير المتغير المستقل (الملاءة المالية للمصارف عينة الدراسة) أما التأثيرات الاخرى البالغة (0.72) تعود إلى متغيرات اخرى لم تدرس ضمن هذا النموذج.

ويقاس اختبار F ومستوى المعنوية sig معنوية النموذج ككل إذ يلاحظ ان النموذج المقدر معنوي عند مستوى معنوية 5% فعند مقارنة F المحتسبة مع نظيرتها الجدولية نجدها اكبر إذ بلغت قيمتها (11.242) في حين بلغت F الجدولية (2.22)، أما (مستوى المعنوية Sig. F) للنموذج ككل يمثل (0.000) وهي اقل من (5%) التي افترضها الباحث وعليه تقبل الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية للنموذج (الفرضية البديلة) وترفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية) وهذا ينسجم مع ما هو متوقع للدراسة .

ويعد التوزيع الطبيعي والعلاقة الخطية للبواقي المعيارية من الخطوات المهمة في تحليل الانحدار المتعدد التي تبين بان النموذج جيد ومن خلال الشكل ادناه (3-20) نجد بأن البواقي المعيارية تتوزع طبيعياً ، والشكل (3-21) يبين العلاقة الخطية للنموذج من خلال توزيعها حول الخط المستقيم.



شكل (3-20) التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية



شكل (3-21) العلاقة الخطية للبواقي المعيارية

3-3- الفرضية الفرعية الثالثة: أفادت هذه الفرضية بوجود تأثير معنوي لمؤشرات الملاءة المالية في مخاطر رأس المال للمصارف عينة الدراسة، من خلال مؤشرات الملاءة المالية في مخاطرة رأس المال، إذ تم اعتماد الدراسة على الانحدار الخطي المتعدد في اختبار هذه الفرضية، إذ يعني إن مخاطر رأس المال هو دالة لمؤشرات الملاءة المالية كما موضح في المعادلة ادناه:

$$\hat{y}_{23} = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5$$

$$\hat{y}_{23} = 577.596 + 137.391X_1 - 2249.087X_2 - 63.418X_3 + 5.449X_4 + 0.006X_5.$$

جدول (3-18) نتائج اختبار التأثير للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية

القرار	مستوى المعنوية Sig.	اختبار T	معامل التأثير β	المتغيرات المستقلة
رفض الفرضية الفرعية الثالثة	0.312	1.014	577.596	الحد الثابت
	0.524	0.639	137.391	X1
	0.198	-1.293	-2249.087	X2
	0.658	-0.444	-63.418	X3
	0.265	1.118	5.449	X4
	0.870	0.164	0.006	X5
				معامل التحديد R Square
			اختبار f	
			مستوى المعنوية Sig. F	
المعادلات				
$\hat{y}_{23} = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5$ $\hat{y}_{23} = 577.596 + 137.391X_1 - 2249.087X_2 - 63.418X_3 + 5.449X_4 + 0.006X_5$				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSSV.26

يتضح من الجدول أعلاه (3-18) ان معامل الحد الثابت بلغ (577.596) فإذا كان المتغير المستقل يساوي صفر أي في حالة عدم وجود ملاءة مالية لمصارف القطاع الخاص عينة الدراسة فإن قيمة المتغير التابع (مخاطر رأس المال) تساوي (577.596)، وبلغت قيمة (T) المحتسبة (1.014) وعند مقارنتها بنظيرتها الجدولية البالغة (1.646) نجدها اقل من (T) الجدولية، وبدرجة حرية مقدارها (149) ، واكد ذلك اختبار (Sig) التي افترضها الباحث بنسبة (5%) وبمستوى ثقة (95%)، إذ نلاحظ نسبة الاحتمالية فهي اكثر من (5%) .

ولتفصيل ذلك قام الباحث بتحليل اثر كل بعد من المتغير المستقل على المخاطر رأس المال

أما المتغيرات المستقلة فقد تباينت ما بين تأثيرات طردية أو عكسية إذ ان (X1) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع) له تأثيراً طردياً في مخاطر رأس المال لمجموعة المصارف عينة الدراسة فحينما تزداد نسبة راس المال الممتلك إلى مجموع الودائع (X1) بوحدة واحدة يصاحبه تغيير في مخاطر رأس المال مقداره (137.391) وهو تأثير غير معنوي بمقدار (0.524) عند مستوى معنوية اكثر من (5%) ، وهذا ما أكدته اختبار (Sig) نسبة الاحتمالية فهي اعلى من (5%) وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) الفرضية البديلة ونرفض الفرضية البديلة، وهذا يتعارض مع ما هو متوقع .

أما (X2) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات) فقد كان له تأثير عكسياً على مخاطر رأس المال بمعنى الزيادة في (X2) بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تخفيض مخاطرة رأس المال بمقدار (-2249.087) وهو تأثير غير معنوي بمقدار (0.198) وهي اقل من مستوى المعنوية (5%) التي افترضها الباحث (وهذا ما أكدته اختبار (Sig) نسبة الاحتمالية فهي اكبر من (5%) وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) الفرضية البديلة ونرفض الفرضية البديلة.

في حين نجد (X3) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات الخطرة) له تأثير عكسياً على مخاطر رأس المال فحينما يزداد (X3) بوحدة واحدة يؤدي إلى تخفيض مخاطر رأس المال بمقدار (-63.418) ، ولكن هذا التأثير غير معنوي عند مقارنته بمستوى المعنوية (5%) التي افترضها الباحث فكانت قيمتها (0.658) وهي اكثر من (5%) وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونرفض الفرضية البديلة .

كذلك (X4) نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الاستثمارات المالية كان له تأثير طردياً على مخاطر رأس المال فحينما يزيادة (X4) بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة مخاطر رأس المال بمقدار (5.449) وهو تأثير غير معنوي بمقدار (0.265) وهذا ما أكدته اختبار (Sig) نسبة الاحتمالية فهي اكثر من (5%) وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونرفض الفرضية البديلة .

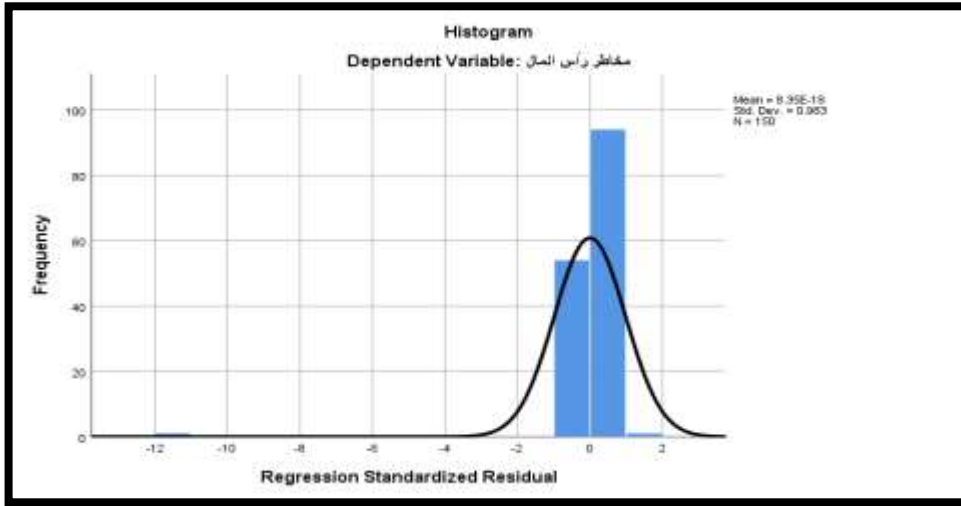
في حين نجد (X5) (نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع القروض) فقد له تأثير عكسياً على مخاطر رأس المال فعند زيادة (X5) بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض مخاطر رأس المال بمقدار (0.006) لكن تبقى هذه العلاقة غير معنوية لكونها اكثر من (5%) إذ بلغت (0.870) وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونرفض الفرضية البديلة .

و فسر معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.017) من التأثيرات التي تحدث في (مخاطر رأس المال) وهذه التأثيرات ناتجة عن تأثير المتغير المستقل (الملاءة المالية للمصارف عينة الدراسة) أما التأثيرات الاخرى البالغة (0.983) تعود إلى متغيرات اخرى لم تدخل ضمن هذا النموذج.

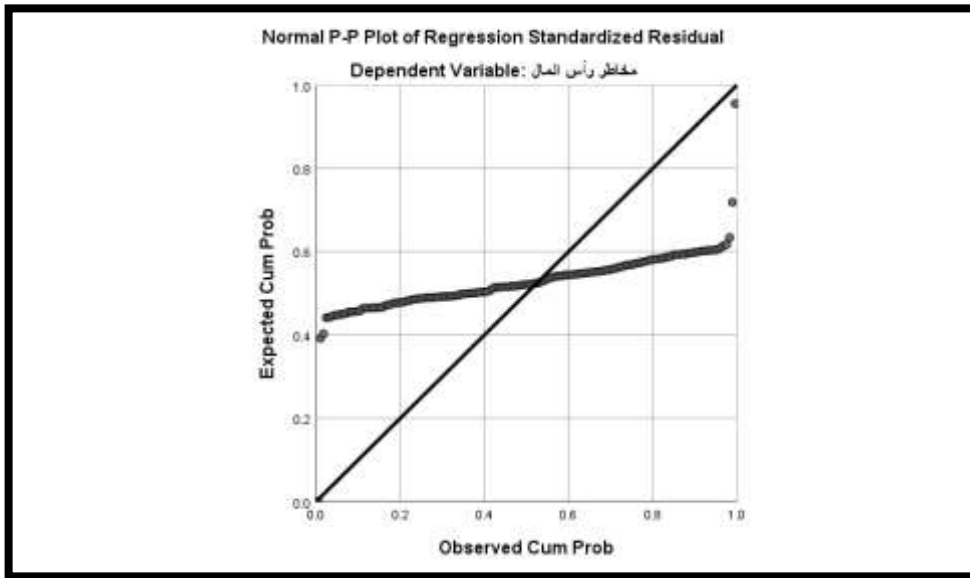
ويقيس اختبار F ومستوى المعنوية sig معنوية النموذج ككل إذ يلاحظ ان النموذج المقدر معنوي عند مستوى معنوية 5% فعند مقارنة F المحتسبة مع نظيرتها الجدولية نجدها اقل إذ بلغت قيمتها (0.496) في حين بلغت F الجدولية (2.22) ، أما (مستوى المعنوية Sig. F) للنموذج ككل يمثل (0.779) وهي اكثر من (5%) التي افترضها الباحث وعليه ترفض الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية للنموذج (الفرضية البديلة) وتقبل فرضية العدم (الفرضية الصفرية)، وهذا يتعارض مع ما هو متوقع للدراسة .

ويعد التوزيع الطبيعي والعلاقة الخطية للبواقي المعيارية من الخطوات المهمة في تحليل الانحدار المتعدد التي تبين بان النموذج جيد ومن خلال الشكل ادناه (3-22) نجد بأن البواقي المعيارية تتوزع

طبيعياً ، والشكل (23-3) يبين العلاقة الخطية للنموذج من خلال توزيعها حول الخط المستقيم.



شكل (22-3) التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية



شكل (23-3) العلاقة الخطية للبواقي المعيارية

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

- المبحث الأول: الاستنتاجات
- المبحث الثاني: التوصيات

المبحث الاول

الاستنتاجات

بعد الجهد المتواضع في اعداد هذه الرسالة فقد توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات بالاعتماد على نتائج الدراسة المتمثلة بالجانب النظري والجانب العملي الذي يتكون من التحليل المالي والاحصائي بهدف اثبات صحة الفرضيات والتوصل استنتاجات من اجل تقديم التوصيات اللازمة التي من شأنها ان تعزز العمل في القطاع المصرفي الخاص فضلاً عن امكانية الاستفادة منها في القطاع المصرفي الحكومي ، والاتى اهم الاستنتاجات التي توصل لها الباحث :-

1- تساعد الملاءة المالية المتوفرة على زيادة ثقة المودعين الحاليين والمستقبليين المتعاملين مع المصارف.

2- نستنتج ان اغلب المصارف عينة الدراسة تعتمد على الملاءة المالية ، إذ تشير نتائج التحليل المالي بأن هذه المصارف تتمتع بنسبة ملاءة مالية عالية بعد ما تم قياسها بمؤشرها الاول وهو كفاية رأس المال إذ تمثل الملاءة المالية للمصارف عينة الدراسة بأنها قدرة المصارف على سداد التزاماتها في الاجلين الطويل والقصير ويعتمد بذلك وبالدرجة الاساسية على ما تمتلكه هذه المصارف من راس المال الذي تم تحديده كحد ادنى 250,000,000,000 دينار .

3- من التحليل المالي تبين بأن المصارف عينة الدراسة تعاني من انخفاض في مؤشر العائد على الودائع الخاص بالمصارف عينة الدراسة إذ حققا مصرفين متوسط اعلى من المعدل العام للسوق والذي يشكل نسبة 20% من اداء هذا المؤشر وهي نسبة ضعيفة ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف قدرة ادارة هذه المصارف على حماية ودائع الزبائن خلال سنوات الدراسة .

4- اظهرت نتائج التحليل المالي لمؤشر العائد على حق الملكية بأن اداء المصارف عينة الدراسة كان جيد إذ حققت سبعة مصارف متوسط اعلى من المعدل العام للسوق والذي يشكل نسبة 70% من اداء هذا المؤشر ، حقق مصرف بغداد اعلى متوسط بينما حقق مصرف سومر التجاري ادنى متوسط خلال سنوات الدراسة ويرجع السبب في ذلك إلى اعتماد هذا المصرف عينة الدراسة على أنشطة تجارية دون الاعتماد بصورة تامة على منح القروض تجنباً للمخاطر ومنها مخاطر الائتمان .

5- اظهرت نتائج التحليل المالي لمؤشر العائد على الموجودات بأن اداء المصارف عينة الدراسة جيدة ومتقاربة إذ حققت ستة مصارف متوسط اعلى من المعدل العام للسوق والذي يشكل نسبة مقداها 60% من اداء هذا المؤشر ، إذ حقق مصرف المنصور للاستثمار اعلى متوسط بينما كان مصرف سومر التجاري هو ادنى المصارف تحقيقاً لهذا المؤشر ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف ادارة المصرف في توظيف موجوداته خلال سنوات الدراسة .

6- نستنتج من التحليل المالي بأن المصارف عينة الدراسة حققت معدل عائد على حق الملكية اكبر من العائد على الموجودات والعائد على الودائع .

7- تشير نتائج التحليل المالي إلى ان المصرف الاهلي العراقي هو اعلى المصارف تعرضاً للمخاطر الائتمانية وهذا يدل على ان المصرف توسع في منح القروض بشكل لا يتلاءم مع حجم موجوداتها مما جعلها عرضة للمخاطر الائتمانية، بينما حقق مصرف الائتمان العراقي ادنى متوسط بمقدار وهذا يشير إلى ان المصرف كان متحفظ في منح القروض ففي سنة 2016 لم يقوم المصرف بتقديم القروض فكانت نتيجتها (0) و تقديمه للقروض في باقي السنوات كان ضعيف بسبب اتباعه للسياسة الائتمانية المتشددة .

8- من التحليل المالي تبين بأن المصارف عينة الدراسة تتعرض إلى مخاطر سيولة إذ حققت خمسة مصارف متوسط اعلى من المعدل العام للسوق والذي يشكل نسبة 50% من اداء هذا المؤشر ، وكان مصرف الاهلي العراقي هو اكثر المصارف تعرضاً لمخاطر السيولة وهذا يشير إلى ان هذا المصرف يعاني من نقص في السيولة النقدية وغير قادرة على تلبية طلبات المودعين وطلبات القروض بينما حقق مصرف التجاري العراقي ادنى مخاطر سيولة وهذا يعني ان هذا المصرف لديه القدرة على امتصاص صدمات السيولة النقدية.

9- يشير التحليل المالي إلى ان مصارف عينة الدراسة قليلة التعرض لمخاطر رأس المال وكان ادائها جيد إذ حققت تسعة مصارف متوسط اعلى من المعدل العام للسوق والذي يشكل نسبة 90% من اداء هذا المؤشر إذ نجد ان مصرف الاستثمار العراقي هو اقل المصارف تعرضاً لمخاطر رأس المال وهذا يشير إلى ان صافي دخل الذي حققه المصرف جيد خلال سنوات الدراسة بينما نجد مصرف الخليج التجاري هو اكثر المصارف تعرضاً لمخاطر رأس المال ويرجع السبب في ذلك لانخفاض مضاعف

الربحية الناتج عن انخفاض صافي الخل الذي يحققه المصرف خلال تلك السنة نتيجة ما تركته أزمة كوفيد 20 من اثار على الحياة الاقتصادية ومنها المصارف .

10- من خلال وضع فرضيات الدراسة واختبارها في برنامج (SPSSV.26) وبالاعتماد على الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة وجد بأن هنالك تأثير معنوي لمؤشرات الملاءة المالية في معدل العائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة ، كذلك وجدت هذه الدراسة بأن هنالك تأثير معنوي لمؤشرات الملاءة المالية في معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة وهذا مطابق مع فرضيات الدراسة أما عن معدل العائد على الموجودات فقد وجدت هذه الدراسة بعدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية لمؤشرات الملاءة المالية فيها ويعود السبب في ذلك لكون قيمة المعنوية sig اكبر من قيمة المعنوية 5% التي افترضها الباحث ، وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة .

11- ومن نتائج التحليل الاحصائي تبين بأن هنالك تأثير معنوي لمؤشرات الملاءة المالية في المخاطرة الائتمانية للمصارف عينة الدراسة فضلا عن وجود تأثير معنوي لمؤشرات الملاءة المالية في مخاطرة السيولة للمصارف عينة الدراسة وهذا يتفق مع فرضيات الدراسة ، أما الفرضية الثالثة التي تدل على وجود تأثير معنوي لمؤشرات الملاءة المالية في مخاطر راس المال وبعد اختبارها في برنامج (SPSSV.26) تبين بعدم وجود تأثير ويعود السبب في ذلك إلى كون قيمة المعنوية sig اكبر من قيمة المعنوية 5% التي افترضها الباحث ، وهذا يتعارض مع فرضية الدراسة .

المبحث الثاني

التوصيات

ان أي باحث عندما يتناول مشكلة معينة في الحقيقة فإنه يسعى للوصول إلى الهدف الحقيقي ومن ثم يضع الحلول التي يراها مناسبة ، وبناءً على ذلك فقد وضع الباحث مجموعة من التوصيات وبالاعتماد على الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة ، التي من الممكن من خلالها تعزيز العمل المصرفي بهدف رفع اداء المصارف التجارية الخاصة العاملة في سوق العراق للأوراق المالية وزيادة ثقة المستثمرين في هذا القطاع والاتي اهم التوصيات :

1 . نوصي الباحثين الاخرين بدراسة اثر الملاءة المالية في مؤشرات اخرى على عينات من قطاعات مختلفة لمعرفة مقدار التأثيرات في هذه المؤشرات .

2. على المصارف ان تقوم بتخفيض الملاءة المالية من خلال تخفيض مقياسها المتمثل بكفاية رأس المال وجعله يتلاءم مع معيار البنك المركزي الذي حدد نسبة (12%) وكذلك النسبة المحددة من قبل لجنة بازل التي نسبتها (8%) لان احتفاظ المصارف بنسبة عالية من الملاءة المالية يزيد من كلفة راس المال ، علاوة على ذلك، هذا يمثل تعطيل للموارد المالية المتاحة لها وعدم الاستفادة منها ، وبالتالي قد ينعكس بشكل سلبي على العائد الذي تحققه هذه المصارف.

3. ينبغي على المصارف عينة الدراسة الوقوف على تذبذب الاداء في تحقيق العائد(العائد على الودائع والعائد على حق الملكية والعائد على الموجودات) الذي اتضح من خلال التحليل المالي لهذه الدراسة من اجل معالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة بهدف الحصول على اداء مصرفي مميز والوصول إلى العائد الذي تسعى ادارة هذه المصارف الحصول عليه .

4- يجب على المصارف عينة الدراسة الاهتمام بمؤشر العائد على الودائع لكونه يمثل حماية لودائع الزبائن والسعي لرفع نسبة مساهمة هذا المؤشر في المصارف عينة الدراسة من 20% إلى نسبة مقبولة من اجل تحقيق الاهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها .

5. نوصي المصارف الاهتمام بمؤشرات قياس الملاءة المالية وكذلك العائد والمخاطرة للمصارف عينة الدراسة لما لها من تأثير كبير على عمل هذه المصارف وبالتالي تحقيق الاهداف التي تسعى ادارات هذه المصارف الوصول اليها .

6. من خلال التحليل المالي وجدنا بان المخاطر المصرفية (مخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال) غير مستقرة فسنة تحقق ارتفاع واخرى انخفاض مما يتطلب من ادارة المصارف عينة الدراسة إلى اتباع استراتيجيات معينة تهدف إلى تخفيف واستقرار المخاطر المصرفية ومنعها من الوصول إلى اموال المودعين التي في الغالب تكون بسبب الخسائر الناتجة عن تلك المخاطر .

7- نوصي المصارف عينة الدراسة على الاستعمال الواعي لمؤشرات المخاطرة التي تتضمن مخاطرة الائتمانية ومخاطرة السيولة ومخاطرة رأس المال عن طريق تحليل اتجاهات السوق ومعرفة تغيرات اسعار الفائدة فضلا عن معرفة سلوك وإذواق الزبائن ومدى تجنبهم للتقلبات في العوائد التي من المحتمل ان يتعرض لها المصرف والاستفادة من هذا التحليل من اجل تحسين عمل المصرف واستعماله لمصلحته .

8- ضرورة مشاركة المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة في المؤتمرات والندوات التي يقيمها البنك المركزي والجهات المختصة في العمل المصرفي من اجل الاستفادة من الكفاءات العلمية التي تختص في العمل المصرفي بهدف رفع اداء هذه المصارف في المستقبل .



المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

المراجع: القرآن الكريم

المصادر

أولاً- المصادر العربية :

أ- الكتب العربية :

1. حداد، فايز سليم، (2009)، "الإدارة المالية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
2. العامري، محمد علي ابراهيم، (2010)، " الادارة المالية الحديثة"، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
3. العامري، محمد علي ابراهيم، (2013)، " الادارة المالية المتقدمة"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
4. المخلافي، عبد العزيز محمد، (2011)، "أساسيات الإدارة المالية".

ب- البحوث والدراسات:

1. اوصغير، الويزة، (2020)، "مخاطر السوق في البنوك الدولية واستراتيجيات إدارتها حسب المعايير الدولية للجنة بازل" - مجموعة سوسيتي جنرال نموذجاً - ، مجلة النور للدراسات الاقتصادية، العدد 10، المجلد 06
2. بحيت، غالب شاكر، (2015)، "استخدام نموذج Sherrord للتنبؤ بالفشل المالي دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2013-2009)", مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (19).
3. البلداوي، علاء عبد الكريم، نادر، هدى ابراهيم، (2013)، "قياس الملاءة المالية لشركات التأمين والعوامل المؤثرة فيها باستخدام النسب المالية- دراسة حالة في شركة التأمين العراقية"، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد الثاني والعشرون، المجلد 201.

- 4.خضير، عباس و جاسم، نبراس،(2015)، " قياس وتحليل معدل العائد والمخاطرة في المصرف التجاري العراقي " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والأربعون.
- 5.الدعيمي، عباس كاظم جاسم، المرسومي، مروج طاهر هذال،(2017)، " قياس اثر كفاية رأس المال في تقويم الأداء المصرفي " ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ،العدد (53)، المجلد (13).
- 6.شليق، رايح وبن عمار، نوار، " الموازنة بين العائد والمخاطرة كأساس لاختيار القرارات المالية".
- 7.صلاح الدين، نعاس وعباس، بوهريه عباس،(2018)،" محددات الملاءة المالية في المصارف وانعكاساتها على الاستقرار المالي".
- 8.عبد الحميد، مناهل مصطفى ، كاظم ،حسن عبد غزال ، (2020) ، "السيولة المصرفية وامكانية استثمارها في تعزيز الملاءة المالية لعدد من المصارف التجارية في العراق "، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية ، العدد 119 ، المجلد 26.
- 9.عبد الرضا، مصطفى سلام وحميد، قاسم وعيال، علياء كاظم، (2019)،" المخاطرة الائتمانية وأثرها في ربحية الخدمات المصرفية الاسلامية دراسة تطبيقية في مصرفي ايلاف الاسلامي والوطني الاسلامي" مجلة جامعة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية، ، العدد (6)، المجلد (27).
- 10.عبد الستار، رجاء رشيد، (2008)، "الافصاح عن المعلومات المحاسبية وأثرها في قياس اداء مصرف الرافدين باستخدام نسبة الملاءة "، مجلة الجامعة العراقية، العدد (3/30).
- 11.عمار، بن نوار ورياض، كاف محمد،(2016)، " دور الموازنة بين العائد والمخاطرة في تصويب الاعتبارات الشخصية للمستثمرين عند اختيار السلوك المالي"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد(2) .
- 12.غزالي، عماد، صغيري، سيد علي، (2020)، " اثر الالتزام بمقررات لجنة بازل على الملاءة المالية في البنوك التجارية الجزائرية خلال المدة (2005-2017)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد (2/ جزء 1)، المجلد 11.
- 13.المالكي، زهراء ناجي عبيد، سعيد، أحمد محمد فهمي ، (2013)، "دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل (1و2) في المخاطر الائتمانية :دراسة حالة " ، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد (24)، المجلد الثامن.

14. محمد، سعاد عبد الفتاح، مبارك، مثال مرهون، بابان، رعد فاضل، (2013)، "قياس كفاية رأس المال" في المصارف الأهلية "دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع و الثلاثون.

ج- الرسائل والأطاريح:

1. أبو شهاب، عزت هاني عزت، (2018)، "مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال.

2. الاسدي، مرتضى عبد الحافظ مال الله، (2017)، "قياس اثر مخاطر(السيولة، الائتمان، ملاءة رأس المال) في درجة الأمان المصرفي" دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2005-2015)، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق .

3. ببنينة، رمادي، (2017)، "دور إدارة المخاطر في تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين LA CAAR - وكالة أم البواقي"، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر .

4. البديري، صلاح عامر ابو هونه، (2016)، " اثر كفاية رأس المال المصرفي على المخاطر والربحية والسيولة للمصارف دراسة في عينة من المصارف العراقية وفقاً لمقررات لجنة بازل " ، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد .

5. بلال، شيكوش، (2014)، " أثر السيولة على العائد والمخاطرة دراسة ميدانية على البنوك التجارية لولاية المسيلة "، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر .

6. الجبوري، هدير خيون عاشور، (2017)، "تحليل المخاطرة والعائد واثربها في اختيار مكونات المحفظة الاستثمارية للمصرف: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، العراق .

7. الجنابي، سعاد حسين محمد، (2014)، " تحليل الملاءة المالية وأنشطة التأمين بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية للمدة 2001 - 2012 "، بحث معادل ماجستير، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.
8. الحجامي ، رعد حميد كريم، (2016)، " تأثير كفاية رأس المال في الاداء المالي"، بحث تطبيقي في عدد من شركات التأمين ، بحث معادل ماجستير، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق.
9. خديجة، سعدي، (2017)، " إشكالية تطبيق معايير كفاية راس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل " - دراسة حالة البنوك الاسلامية - ، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
10. راضي، هشام محمد، (2018)، "أثر المخاطر الائتمانية في الملاءة المالية وفق مقررات بازل " (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة 2006 - 2016)، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة ،كلية الادارة والاقتصاد.
11. سعيد، زيد غسان محمد، (2007)، "أثر المخاطرة والعائد في كفاية رأس المال المصرفي باستخدام نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة)"، بحث معادل للماجستير، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد العراق.
12. الطائي، نور عبید ناصر، (2020)، "تأثير مخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال على عوائد الاسهم " (دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة من 2005-2018)، بحث دبلوم عالي ، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد .
13. العنزي، فيصل خلف ضاحي، (2011)، " الصعوبات القانونية الناشئة عن إفلاس شركات الأشخاص: دراسة مقارنة بين القانون الأردني والكويتي"، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، كلية القانون.

14. فرج، علي اموري، (2021)، " دور السيولة المصرفية في العائد والمخاطرة دراسة لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 2005 - 2019"، بحث دبلوم عالي، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد.

15. قايس، حوفاف، محمد، شتوح، (2017)، "التحوط من المخاطر المالية في البنوك (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار)"، رسالة ماجستير، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التفسير قسم العلوم التجارية، الجزائر.

16. كريمة، هبتون، منال، رزيق، (2015)، "دور تحليل الملاءة والمردودية في تحسين الاداء المالي لشركات التأمين " دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA للمديرية الجهوية لتيزي وزو، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أوالحاج - البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

17. المرسومي، عباس كاظم جاسم، (2017)، " اثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية راس المال في اداء المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2014 (دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية)"، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، كربلاء، العراق.

18. المطيري، حسين محسن توفيق، (2014)، " تحليل السيولة المصرفية والعائد ومخاطرة السيولة بحث تطبيقي في مصرف الرشيد - شركة عامة "، بحث دبلوم عالي، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية .

19. نشاد، زهراء حسين، (2021)، " انعكاس المخاطر المالية النظامية على تحقيق الميزات التنافسية وفقاً لمقررات بازل III"، دراسة تطبيقية في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة المثنى، كلية الادارة والاقتصاد، المثنى، العراق.

د- التقارير والنشرات السنوية

1. التقارير السنوية (للمصارف عينة الدراسة) والمنشورة بياناتها في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2006-2020).

A- Books:

1. Adair, T. A. (2006), **“Corporate finance demystified”**, McGraw-Hill.
2. Apostolik, R. & Donohue, C. (2015), **“ Foundations of Financial Risk: an overview of financial risk and risk-based financial regulation”**, John Wiley & Sons.
3. Bessis, J. (2015), **“Risk management in banking”**, John Wiley & Sons.
4. Brigham, E. F. & Ehrhardt, M. C. (2011), **“ Financial Management: Theory and Practice Test Bank”**, South-Western Cengage Learning..
5. Cecchetti, S. G., Schoenholtz, K. L. & Fackler, J. (2015), **“Money, banking, and financial markets”** (Vol. 4). McGraw-Hill/Irwin.
6. Choudhry, M. (2018), **“An introduction to banking: principles, strategy and risk management”**, John Wiley & Sons.
7. Fridson, M. & Alvarez, F. (2002), **“Financial statement analysis: a practitioner's guide”**, John Wiley & Sons.
8. Gitman, L. J. & Zutter, C. J. (2012), **“Principal of Managerial Finance”** (Thirteenth), Global Edition: Pearson Education Limited.
9. Horcher, K. A. (2005), **“Essentials of financial risk management”**, John Wiley & Sons.
10. Howells, P. & Bain, K. (2007), **“Financial markets and institutions ”**, Pearson Education.
11. Moyer, R. C., McGuigan, J. R. & Rao, R. Kretlow, w.J. (2012), **“Contemporary financial management”**.
12. Rose, P. S. & Hudgins, S. C. (2008), **“Bank management & financial services”**, McGraw-Hill.
13. Rose, P. S. & Hudgins, S. C. (2013), **“Bank management & financial services”**, McGraw-Hill.

B- Journals & Periodicals Researches

1. Abba, G. O., Okwa, E., Soje, B. & Aikpitanyi, L. N. (2018), **“Determinants of capital adequacy ratio of deposit money banks in Nigeria”**, Journal of Accounting & Marketing, 7(2).
2. Abdullah, M., Shahimi, S. & Ismail, A. G. (2017), **“Operational risk in Islamic banks: examination of issues”**. Qualitative Research in Financial Markets.

3. Acosta-González, E., Fernández-Rodríguez, F., & Ganga, H. (2017), **“Predicting corporate financial failure using macroeconomic variables and accounting data”** Computational Economics, 53(1).
4. Adam, M. H. M. (2014), **“Evaluating the Financial Performance of Banks using financial ratios-A case study of Erbil Bank for Investment and Finance”**, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, 2(6).
5. Adamowicz, T. (2018), **“Types of risk in banking operations– categorization and definitions”** , Economic and Regional Studies (Studia Ekonomiczne i Regionalne), 11(673-2019-911).
6. Al Nimer, M., Warrad, L., & Al Omari, R. (2015), **“The impact of liquidity on Jordanian banks profitability through return on assets”** European Journal of Business and Management, 7(7).
7. AL-Ardah, M., & Al-Okdeh, S. (2022), **“The effect of liquidity risk on the performance of banks: Evidence from Jordan”**, Accounting, 8(2).
8. Al-Harbi, A. (2020), **“The Determinants of the Rate of Return on Deposits in Islamic Banks”** , J Financ Islamic Bank, 2.
9. Apătăchioae, A. (2015), **“The performance, banking risks and their regulation”**, Procedia Economics and Finance, 20.
10. Arif, A., & Anees, A. N. (2012), **“Liquidity risk and performance of banking system”**, Journal of Financial Regulation and Compliance.
11. Asikin, B., Afifah, E. S. N., Aldiba, H., Kania, N. A. N., & Firdaus, R. A. A. R. (2021), **“The Effect of Liquidity, Solvency, And Profitability on Stock Return (Empirical Study on Property, Real Estate, And Building Construction Companies Listed on The Indonesia Stock Exchange for the 2014-2017 Period)”** , Review of International Geographical Education Online, 11(5).
12. Bank for International Settlements (2014), **“Supervisory guidelines for identifying and dealing with weak banks”**, ISBN 978-92-9131-547-5.
13. Bateni, L., Vakilifard, H., & Asghari, F. (2014), **“The influential factors on capital adequacy ratio in Iranian banks”**, International Journal of Economics and Finance, 6(11).
14. Berzkalne, I., & Zelgalve, E. (2014), **“Return on equity and company characteristics: An empirical study of industries in Latvia”** , The 8th International Days of Statistics and Economics.

15. Bett, E. K., Tibbs, C. Y., Mathu, R. W., & Chemutai, E. (2019), “ **Effects Of Agency Banking On Return On Assets Of Commercial Banks In Kenya**”.
16. Carrillo Castro, R., & Gómez Mejía, A. (2019), “**Effect of trading on the profitability and solvency of colombian banks**”, Cuadernos de Administración (Universidad del Valle), 35(63).
17. Chin, M., & Polk, C. (2015), “**A forecast evaluation of expected equity return measures**”.
18. CRISTEA, M. A. (2021), “**Operational Risk Management In Banking Activity**”.
19. Dahiyat, A. (2016), “**Does liquidity and solvency affect banks profitability? Evidence from listed banks in Jordan**” , International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 6(1).
20. Datey, R., & Tiwari, K. (2014), “**Basel III norms and Indian banks—A new definition of risk management**”, International Journal of Advanced Research, 2(7).
21. Desai, M. A., & Gentry, W. M. (2004), “**The character and determinants of corporate capital gains**” , Tax Policy and the Economy, 18.
22. Dragosavac, M. (2012), “**Operativni rizici**”, Škola biznisa.
23. Haddad, A., El Ammari, A., & Bouri, A. (2019), “**Are Islamic banks really more solvent than conventional banks in a financially stable period?**”. Asian Journal of Empirical Research, 9(11).
24. Hennani, R. (2015), “**De Bâle I à Bâle III: les principales avancées des accords prudentiels pour un système financier plus résilient**”, Université de Montpellier.
25. Huy, D. T. N., Thach, N. N., Chuyen, B. M., Nhung, P. T. H., Tran, D. T., & Tran, T. A. (2021), “**Enhancing risk management culture for sustainable growth of Asia commercial bank-ACB in Vietnam under mixed effects of macro factors**”, Entrepreneurship and Sustainability Issues, 8(3).
26. İncekara, A., & Çetinkaya, H. (2019), “**Liquidity risk management: A comparative analysis of panel data between Islamic and conventional banking in Turkey**”, Procedia Computer Science, 158.

27. Isa, W., & Mahardika, M. C., (2021), "Effect of Solvency and Liquidity on The Profitability of Property Companies Listed on The Sharia Stock Index 2018-2022", *EKONOMIKA SYARIAH: Journal of Economic Studies*, 5(2).
28. KANCHU, T. & KUMAR, M. M., (2013), "RISK MANAGEMENT IN BANKING SECTOR -AN EMPIRICAL STUDY", 2(2).
29. KC, M., B., (2020), "Relationship between Risk and Uncertainty",
30. Khan, M. M., & Niazi, A., (2021), "Impact of Liquidity, Efficiency and Solvency on Profitability of Select Banks", Volume 12, Issue 7.
31. Kusumawardani, W. H., & Lovita, E. (2020). PERANAN CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY DALAM MEMODERASI PENGARUH PROFITABILITAS DAN FIRM SIZE TERHADAP NILAI PERUSAHAAN (Studi Kasus pada Perusahaan Jasa Sektor Infrastruktur, Utilitas, dan Transportasi yang Terdaftar di BEI periode 2016-2019) "THE ROLE OF CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY IN MODERATING THE EFFECT OF PROFITABILITY AND FIRM SIZE ON FIRM VALUE (Case Study on Infrastructure, Utility, and Transportation Sector Service Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange 2016-2019)", PERANAN CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY DALAM MEMODERASI PENGARUH PROFITABILITAS DAN FIRM SIZE TERHADAP NILAI PERUSAHAAN (Studi Kasus pada Perusahaan Jasa Sektor Infrastruktur, Utilitas, dan Transportasi yang Terdaftar di BEI periode 2016-2019).
32. Mamahit, E. Y., & Sumiyarsih, (2018), "PENGARUH CAR, NPL DAN ROA TERHADAP PENYALURAN KREDIT PADA BANK PEMERINTAH", *Future Jurnal Manajemen dan Akuntansi* Vol. 6 (1).
33. Miklaszewska, E., Kil, K., & Pawłowska, M., (2020), "Is reputational risk important for bank performance? Evidence from CEE-11 countries", *Argumenta Oeconomica*, 2.
34. Mohammed, A. H. J., Mohammed, M. A., & Ahmed, A. H., (2021), "Impact of Banking Risks on the Electronic Banking Services: A Comparative Study".
35. Moore, S., & Grimm, T., (2008), "The Bush Capital Gains Tax Cut after Four Years: More Growth, More Investment, More Revenues", *National Center for Policy Analysis*, <http://www.ncpa.org/pub/st307>.

36. Mutumira, A. M. (2019), "Effect of capital adequacy on the financial performance of insurance companies in Kenya", *International Academic Journal of Economics and Finance*, 3(4).
37. Pa, N. C., & Jnr, B. A. (2016), "Mitigating operational, technical and strategic risk in ICT through knowledge codification technique", *Jurnal Teknologi*.
38. Pakhchanyan, S. (2016), "Operational risk management in financial institutions: A literature review", *International Journal of financial studies*, 4(4).
39. Pažický, M. (2018), "Stock market return and risk profile in the European banking sector", *International Journal of Financial Innovation in Banking*, 2(2).
40. Qurban, S. N. M. A., Shaheen, R., & Hakim, S. (2021), "THE EFFECT OF LIQUIDITY AND RATE OF RETURN RISKS ON THE PROFITABILITY OF ISLAMIC AND CONVENTIONAL BANKS IN GCC COUNTRIES", *PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology*, 18(13).
41. Raj, K., & Putri, N. E. (2021), "THE INFLUENCE OF LIQUIDITY, PROFITABILITY, AND SOLVENCY ON BANKING STOCK PRICE LISTED ON IDX FOR THE 2015-2019 PERIOD", *Journal of Management and Leadership*, 4(2).
42. Riyazahmed, K., & Baranwal, G. (2021), "Determinants of Credit Risk", *International Journal of Accounting & Finance Review*, 6(1).
43. Rosikah, Prananingrum, D. K., Muthalib, D. A., Azis, M. I., & Rohansyah, M. (2018), "Effects of Return on Asset, Return On Equity, Earning Per Share on Corporate Value", *The International Journal of Engineering and Science*, 7(3).
44. Saeed, K. (2021), "The effect of Financial Risks on the Company's Performance", *IT in industry*, 9(3).
45. Sakouvogui, K., & Shaik, S. (2020), "Impact of financial liquidity and solvency on cost efficiency: evidence from US banking system", *Studies in Economics and Finance*, Volume: 39 Issue: 1.
46. Sari, I. A. G. D. M., & Sedana, I. B. P. (2020), "Profitability and liquidity on firm value and capital structure as intervening variable", *International research journal of management, IT and Social Sciences*, 7(1).

47. Shakhdwipee, P. & Mehta, M. (2017) "From Basel I to Basel II to Basel III" International Journal of New Technology and Research (IJNTR), 3(1).
48. Soni, R. (2017), "Designing a portfolio based on risk and return of various asset classes" International Journal of Economics and Finance, 9(2).
49. Subair, M. (2016), "IMPORTANCE OF CAPM MODEL IN RISK MANAGEMENT" Vol. 1.
50. Tabash, M. I. & Hassan, H. I. (2017), "Liquidity, profitability and solvency of UAE banks: a comparative study of commercial and Islamic banks" Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 21(2).
51. Tamimi, O. (2021), "The Role of Internal Audit in Risk Management from the Perspective of Risk Managers in the Banking Sector" Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 15(2).
52. Tjoe, C. & Purnomo, T. (2019), "Interest Rate Risk" Available at SSRN 3320645.
53. Vodová, P. (2011), "Liquidity of Czech commercial banks and its determinants" International Journal of mathematical models and methods in applied sciences, 5(6).
54. Vodová, P. K. (2019), "Determinants of Solvency in Selected CEE Banking Sectors: Does Affiliation with the Financial Conglomerate Matter?" Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis, 67(2).
55. Widhiastuti, S., Ekasaputra, B., & Jayadi, J. (2020), "Analysis of the Influence of Intellectual Capital, Working Capital, and Leverage in Affecting Profitability and Its Relationship on the Value" Fokus Bisnis: Media Pengkajian Manajemen dan Akuntansi, 19(1).
56. Yeh, A., Twaddle, J., & Frith, M. (2005), "Basel II: A new capital framework" Reserve Bank of New Zealand Bulletin, 68(3).
57. YILDIZ, F., ÜÇ, M., ELĞTA, B. L., ELĞTA, C., & SHERIFI, I. (2010), "In the Context of Basel II Accord, Capital Adequacy and Rating".
58. Nataraja, N. S., Chilale, N. R., & Ganesh, L. (2018), "Financial performance of private commercial banks in India: multiple regression analysis" Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 22(2).

59. Sabrin, A., Sarita, B., Takdir, D., & Sujono, C. ,(2016), “**The effect of profitability on firm value in manufacturing company at Indonesia Stock Exchange**” *The International Journal of Engineering and Science*, 5(10).

C- Thesis and Dissertation

1. DUFERA, A . ,(2010), “ **Financial Performance Evaluation: A case study of Awash International Bank SC (Doctoral dissertation, Mekelle University)**”.

2. Dai, S. ,(2020), “**Measuring Reputational Risk by External Data**”, (Doctoral dissertation, ETH) Zurich).

3. ENDALKACHEW, T. ,(2021), “**ASSESSMENT OF RISK MANAGEMENT PRACTICE IN PRIVATE COMMERCIAL BANKS OF ETHIOPIA AT THE LEVEL OF ENTERPRISE RISK MANGEMENT FRAMWORK (COSO) 2004**”, (Doctoral dissertation, ST. MARY’S UNIVERSITY).

4. Mburu, R. M. ,(2015), “**The effect of liquidity and solvency on the profitability of commercial banks in Kenya**” , (Doctoral dissertation, University of Nairobi).

5. Muthoni, R. M. ,(2015), “**The effect of liquidity and solvency on the profitability of commercial banks in Kenya**” ,(Doctoral dissertation, University of Nairobi).

6. Musafare, K. ,(2015)" **Examining the effectiveness of the new Basel III banking standards: experience from the South African Customs Union (SACU) banks**”, (Doctoral dissertation).

7. Nalbantoğlu, T. ,(2013)" **Credit Risk Modeling, Simulation and CreditMetrics Implementation**" ,(Doctoral dissertation, İstanbul Bilgi Üniversitesi).

8. Oblakovic, G. ,(2013), “**Risk Management at the Strategic and Operational Levels of Swiss Banks: Current Status and Lessons Learned from the Subprime Crisis**” (Doctoral dissertation, University of St. Gallen).

الملاحق

الملاحق

ملحق (1) البيانات المالية لمصرف الاهلي العراقي (بالدينار العراقي)

السنة	مجموع الموجودات	مجموع الودائع	مجموع الموجودات الخطرة	اجمالي الاستثمارات	اجمالي القروض	صافي الربح بعد الضريبة	سعر السهم	اجمالي حقوق الملكية	الموجودات السائلة	عدد الاسهم القائمة في السوق	مجموع المطلوبات
2006	43,925,751,126	13,562,802,206	15,541,771,687	7,122,745,194	2,505,042,614	-742,895,003	1.050	26,361,121,841	28,383,979,439	25,000,000,000	17,564,629,285
2007	51,192,450,000	21,816,120,000	11,816,724,000	439,313,000	3,547,244,000	1,584,391,000	1.050	27,945,512,000	39,375,726,000	25,000,000,000	23,246,938,000
2008	70,563,773,000	37,519,122,000	28,264,438,000	15,319,706,000	6,125,311,000	3,135,086,000	0.900	31,080,958,000	42,299,335,000	25,000,000,000	39,483,175,000
2009	94,052,910,000	40,308,484,000	41,575,567,000	19,732,000,000	12,532,254,000	586,028,000	0.870	51,771,970,000	52,477,343,000	50,000,000,000	42,280,940,000
2010	107,558,290,000	51,706,265,000	56,869,710,000	11,546,291,000	25,427,030,000	1,141,504,000	0.810	52,913,474,000	50,688,580,000	50,000,000,000	54,644,816,000
2011	184,664,516,000	75,720,087,000	74,680,196,000	16,335,759,000	32,853,873,000	2,495,273,000	0.850	105,416,986,000	109,984,320,000	100,000,000,000	79,247,530,000
2012	337,248,547,000	154,837,515,000	79,604,420,000	1,943,512,000	50,682,628,000	15,415,475,000	0.840	154,660,445,000	257,644,127,000	100,000,000,000	182,588,103,000
2013	542,453,293,966	360,328,792,951	159,352,088,628	32,785,606,334	90,801,128,033	13,874,430,379	0.820	168,541,167,966	383,101,205,338	152,000,000,000	373,912,126,000
2014	615,235,071,804	337,379,957,077	205,513,005,507	13,805,967,272	137,584,369,830	6,947,167,704	0.900	263,429,187,282	409,722,066,297	250,000,000,000	351,805,884,522
2015	535,764,591,305	267,565,700,038	224,305,020,794	2,542,082,924	163,936,298,801	2,295,361,442	0.550	260,396,326,552	311,459,570,511	250,000,000,000	275,368,264,753
2016	578,847,033,000	162,017,067,000	211,029,297,000	1,615,153,000	144,071,384,000	23,501,801,000	0.410	287,838,883,000	367,817,736,000	250,000,000,000	291,008,150,000
2017	603,980,329,000	184,729,168,000	204,483,682,000	2,548,973,000	164,684,688,000	2,965,436,000	0.470	285,719,322,000	399,496,647,000	250,000,000,000	318,261,007,000
2018	525,757,058,000	190,731,969,000	147,301,915,000	27,013,364,000	85,244,630,000	-7,912,541,000	0.340	257,849,745,000	378,455,143,000	250,000,000,000	267,907,313,000
2019	632,802,650,000	250,556,613,000	277,575,272,000	59,092,583,000	186,152,350,000	9,164,205,000	0.610	256,641,507,000	355,227,378,000	250,000,000,000	376,161,143,000
2020	893,964,966,000	419,234,818,000	452,847,537,000	72,224,745,000	341,522,964,000	19,907,518,000	0.920	307,483,051,000	441,117,429,000	250,000,000,000	586,481,915,000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

ملحق (2) البيانات المالية لمصرف التجاري العراقي (بالدينار العراقي)

السنة	مجموع الموجودات	مجموع الودائع	مجموع الموجودات الخطرة	اجمالي الاستثمارات	اجمالي القروض	صافي الربح بعد الضريبة	سعر السهم	اجمالي حقوق الملكية	الموجودات السائلة	عدد الاسهم القائمة في السوق	مجموع المطلوبات
2006	164,594,170,638	78,863,914,707	132,732,701,668	93,512,795,690	10,557,632,529	1,072,635,473	1.300	63,776,569,227	31,861,468,970	60,000,000,000	100,817,601,411
2007	213,176,856,295	96,559,182,167	173,904,926,724	138,844,293,867	8,011,044,250	1,520,757,677	1.350	65,304,007,263	39,271,929,571	60,000,000,000	147,872,849,032
2008	204,674,371,249	89,338,055,340	155,895,507,409	126,335,603,155	3,992,812,500	1,749,030,359	1.150	67,053,088,121	48,778,863,840	60,000,000,000	137,621,283,228
2009	208,304,265,378	86,892,770,560	185,132,684,195	159,525,111,799	1,985,200,000	3,831,577,203	1.550	84,150,645,064	23,171,581,183	60,000,000,000	124,153,620,314
2010	204,163,838,149	80,272,452,103	161,380,597,554	133,588,687,750	32,500,000	13,265,759,120	1.390	94,538,893,067	42,783,240,595	60,000,000,000	109,624,945,082
2011	247,446,396,459	83,430,122,075	138,522,128,861	115,410,332,363	76,500,000	7,180,859,954	1.270	135,184,629,395	108,924,267,598	100,000,000,000	112,261,767,064
2012	293,436,517,502	112,077,560,154	156,033,322,804	127,962,889,280	451,915,000	13,216,647,101	1.270	143,200,259,288	137,403,194,698	100,000,000,000	150,236,258,214
2013	334,843,250,328	96,691,418,365	143,039,286,745	112,852,275,410	685,010,000	8,877,001,724	0.920	196,579,178,046	191,803,963,583	150,000,000,000	138,264,072,282
2014	449,272,568,429	121,063,102,866	314,674,899,643	280,262,998,377	3,159,605,000	9,214,518,386	0.660	284,385,241,180	134,597,668,786	250,000,000,000	164,887,327,249
2015	414,889,153,817	90,506,262,034	269,515,244,755	231,149,923,325	6,299,260,400	7,244,863,700	0.410	274,201,298,497	145,373,909,062	250,000,000,000	140,687,855,320
2016	423,819,261,000	121,221,799,000	306,107,739,000	291,318,913,000	29,244,571,000	7,577,912,000	0.480	281,941,053,000	117,711,522,000	250,000,000,000	141,878,208,000
2017	460,702,017,000	134,713,049,000	335,639,036,000	317,371,652,000	30,932,322,000	9,924,074,000	0.490	291,558,698,000	125,062,981,000	250,000,000,000	169,143,319,000
2018	443,945,613,000	134,551,597,000	288,127,314,000	267,872,223,000	31,242,075,000	10,864,383,000	0.470	283,958,246,000	155,818,299,000	250,000,000,000	159,987,367,000
2019	449,777,104,000	146,614,580,000	211,456,577,000	190,136,100,000	32,150,410,000	6,532,195,000	0.460	271,929,254,000	238,320,527,000	250,000,000,000	177,847,850,000
2020	616,949,229,000	272,760,843,000	215,904,566,000	187,345,845,000	43,386,710,000	35,456,553,000	0.440	307,754,629,000	401,044,663,000	250,000,000,000	309,194,600,000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

الملاحق

ملحق (3) البيانات المالية لمصرف المنصور للاستثمار (بالدينار العراقي)

السنة	مجموع الموجودات	مجموع الودائع	مجموع الموجودات الخطرة	اجمالي الاستثمارات	اجمالي القروض	صافي الربح بعد الضريبة	سعر السهم	اجمالي حقوق الملكية	الموجودات السائلة	عدد الاسهم القائمة في السوق	مجموع المطلوبات
2006	64.665.981.510	4.269.464.023	61.231.422.400	57.369.537.635	150.000.000	2.590.847.648	1.300	57.590.847.648	3.434.559.110	65.000.000.000	7.075.133.862
2007	78.999.158.899	11.379.341.431	72.701.043.829	69.989.487.362	627.500.000	8.358.399.656	1.300	65.489.669.581	6.298.115.070	65.000.000.000	13.509.489.318
2008	127.734.950.754	45.548.542.041	116.052.940.640	111.292.464.063	3.488.920.000	10.718.109.892	1.300	76.254.503.213	11.682.010.114	55.000.000.000	51.480.447.541
2009	141.264.402.242	53.387.474.628	91.452.610.043	76.757.329.981	13.223.309.585	4.355.882.974	1.300	81.006.048.419	49.811.792.199	75.000.000.000	60.258.353.823
2010	172.410.576.546	83.253.313.091	127.824.871.024	85.296.267.255	20.758.523.600	3.670.645.517	1.400	84.711.149.840	44.585.705.522	75.000.000.000	87.699.426.706
2011	271.896.646.125	156.178.767.186	176.191.938.834	101.688.673.717	45.621.147.000	7.912.139.569	1.290	109.479.681.596	95.704.707.291	100.000.000.000	162.416.964.529
2012	407.543.556.833	136.083.176.133	315.235.126.599	232.616.483.500	49.687.973.600	11.636.696.625	1.230	250.420.088.416	92.308.430.234	236.000.000.000	157.123.468.417
2013	789.087.960.708	485.305.552.220	576.913.746.573	474.860.575.980	47.190.693.500	25.278.350.272	1.740	280.106.118.283	212.174.214.135	250.000.000.000	508.981.842.425
2014	883.005.043.769	568.324.668.719	605.132.145.342	486.806.857.554	56.739.690.333	16.908.831.578	0.840	281.792.059.172	277.872.898.427	250.000.000.000	601.212.984.597
2015	1.075.843.492.887	753.373.271.331	838.047.990.502	698.695.188.392	57.292.788.017	19.760.368.633	0.870	288.722.985.106	237.795.502.385	250.000.000.000	787.120.507.781
2016	1.104.063.814.321	781.009.823.192	195.144.123.380	38.302.796.404	55.845.173.053	14.390.836.687	0.990	287.534.465.299	908.919.690.941	250.000.000.000	816.529.349.022
2017	1.316.451.509.457	977.535.904.819	1473.718.822.070	306.716.266.731	56.143.555.223	14.833.791.486	0.790	290.096.763.451	842.732.687.387	250.000.000.000	1.026.354.746.006
2018	1.566.367.957.302	1.239.309.098.528	325.600.434.277	152.994.452.152	83.497.891.943	21.164.144.077	0.630	297.286.553.972	1.240.767.523.025	250.000.000.000	1.269.081.403.330
2019	1.461.478.909.568	1.157.608.269.115	246.801.756.867	93.897.838.015	96.034.883.599	8.278.258.676	0.670	279.661.254.738	1.214.677.152.701	250.000.000.000	1.181.817.654.830
2020	1.287.419.060.851	965.702.291.170	166.724.926.995	19.689.392.582	95.765.158.974	7.005.133.190	0.570	286.554.793.106	1.120.694.133.856	250.000.000.000	1.000.864.267.745

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

ملحق (4) البيانات المالية لمصرف الاستثمار العراقي (بالدينار العراقي)

السنة	مجموع الموجودات	مجموع الودائع	مجموع الموجودات الخطرة	اجمالي الاستثمارات	اجمالي القروض	صافي الربح بعد الضريبة	سعر السهم	اجمالي حقوق الملكية	الموجودات السائلة	عدد الاسهم القائمة في السوق	مجموع المطلوبات
2006	167.731.022.000	119.522.182.000	116.905.851.000	65.929.779.000	35.205.851.000	24.889.000	1.300	31.184.654.000	50.825.171.000	29.750.000.000	136.546.368.000
2007	131.112.403.000	76.236.508.000	31.448.151.000	1.303.419.000	18.274.035.000	8.108.898.000	1.300	38.950.358.000	99.664.252.000	29.750.000.000	92.162.045.000
2008	158.187.678.000	99.825.369.000	22.029.160.000	1.233.419.000	6.012.865.000	8.081.093.000	1.050	47.045.068.000	136.158.518.000	37.500.000.000	111.142.610.000
2009	191.558.052.000	118.951.666.000	37.274.328.000	1.433.848.000	11.603.350.000	4.695.326.000	1.230	62.522.443.000	154.283.724.000	50.400.000.000	129.035.582.000
2010	246.091.572.000	139.014.126.000	96.629.332.000	3.799.306.000	62.185.687.000	8.902.008.000	1.240	88.455.196.000	149.462.240.000	50.400.000.000	157.636.376.000
2011	327.719.084.000	187.225.119.000	171.887.500.000	3.232.010.000	96.257.895.000	9.918.450.000	0.950	117.107.674.000	155.831.584.000	100.000.000.000	210.611.410.000
2012	380.094.355.000	193.308.065.000	221.245.051.000	3.385.370.000	150.913.450.000	1.383.021.000	1.010	118.557.667.000	158.849.304.000	100.000.000.000	261.536.688.000
2013	520.596.472.000	283.287.759.000	289.126.342.000	4.250.028.000	135.484.392.000	26.802.265.000	0.970	186.356.658.000	231.470.130.000	155.000.000.000	334.139.814.000
2014	558.655.517.000	256.735.897.000	203.204.138.000	3.790.438.000	96.619.767.000	28.877.485.000	1.000	283.749.256.000	355.451.379.000	250.000.000.000	274.906.261.000
2015	551.734.351.000	260.109.892.000	190.334.580.000	36.932.320.000	79.123.795.000	17.498.695.000	0.680	281.262.187.000	361.399.771.000	250.000.000.000	270.472.164.000
2016	577.870.247.000	254.003.297.000	151.406.678.000	16.982.722.000	69.774.185.000	10.179.136.000	0.600	289.792.736.000	426.463.569.000	250.000.000.000	288.077.511.000
2017	573.706.556.000	246.005.724.000	187.859.112.571	23.738.889.000	88.766.496.000	3.995.916.000	0.420	283.082.676.927	385.847.443.429	250.000.000.000	290.623.880.000
2018	607.084.862.905	238.583.932.240	251.991.379.902	25.935.409.660	109.727.520.276	338.964.573	0.280	283.101.619.368	355.093.483.003	250.000.000.000	323.983.243.537
2019	529.829.506.291	210.962.480.920	226.284.207.913	4.420.422.820	135.487.660.377	17.216.299	0.270	260.626.478.492	303.545.298.378	250.000.000.000	269.203.027.799
2020	571.480.175.360	269.018.347.254	213.779.483.583	4.394.810.327	126.926.667.471	4.673.583.718	0.230	265.274.449.718	357.700.691.777	250.000.000.000	306.205.725.642

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

الملاحق

ملحق (5) البيانات المالية لمصرف الائتمان العراقي (بالدينار العراقي)

السنة	مجموع الموجودات	مجموع الودائع	مجموع الموجودات الخطرة	اجمالي الاستثمارات	اجمالي القروض	صافي الربح بعد الضريبة	سعر السهم	اجمالي حقوق الملكية	الموجودات السائلة	عدد الاسهم القائمة في السوق	مجموع المطلوبات
2006	357,423,459,169	305,533,420,405	195,126,737,043	150,388,661,371	16,898,305,920	12,156,816,504	10,500	33,709,379,584	162,296,722,126	25,000,000,000	323,714,079,585
2007	359,329,223,523	252,885,472,970	191,585,447,578	155,783,661,371	7,907,262,944	19,166,376,003	3,600	77,875,755,587	167,743,775,945	50,000,000,000	281,453,467,936
2008	337,992,826,946	210,988,910,837	170,613,938,395	143,788,661,371	3,223,093,763	17,194,108,088	2,850	93,069,863,675	167,378,888,551	70,000,000,000	244,922,963,271
2009	363,961,161,693	222,578,040,793	203,320,965,746	173,142,378,111	2,584,081,371	7,592,444,235	2,350	111,912,636,387	160,640,195,947	85,000,000,000	252,048,525,306
2010	594,931,934,359	430,018,107,630	385,511,906,398	356,742,378,111	2,823,771,256	8,180,823,232	2,450	135,093,459,619	209,420,027,961	100,000,000,000	459,838,474,740
2011	444,122,919,000	261,062,827,000	248,349,883,000	226,294,788,000	1,087,134,000	15,732,702,000	3,600	151,965,487,000	195,773,036,000	100,000,000,000	292,157,432,000
2012	561,579,222,000	354,914,757,000	379,276,451,000	359,114,788,000	678,911,000	22,946,962,000	2,350	175,547,483,000	182,302,771,000	100,000,000,000	386,031,739,000
2013	602,995,583,000	380,529,864,000	406,341,148,000	391,570,000,000	155,906,000	11,531,884,000	2,410	197,079,367,000	196,654,435,000	150,000,000,000	405,916,216,000
2014	625,187,059,000	311,749,827,000	423,492,183,000	408,720,000,000	117,374,000	13,443,102,000	1,050	290,171,143,000	201,694,876,000	250,000,000,000	335,015,916,000
2015	618,517,645,000	162,043,183,000	323,476,145,000	306,640,000,000	5,000,000	11,638,708,000	0,590	301,809,851,000	295,041,500,000	250,000,000,000	316,707,794,000
2016	513,382,999,000	179,282,330,000	429,454,179,000	421,680,000,000	0	4,976,324,000	0,750	306,815,200,000	83,928,820,000	250,000,000,000	206,567,799,000
2017	476,638,010,000	144,170,024,000	312,955,683,000	308,092,353,000	2,564,007,000	6,707,465,000	0,680	315,456,738,000	163,682,327,000	250,000,000,000	161,181,272,000
2018	497,694,366,000	162,366,285,000	86,637,455,000	80,448,833,000	2,294,609,000	5,597,616,000	0,715	313,498,305,000	411,056,911,000	250,000,000,000	184,196,061,000
2019	522,536,851,000	208,358,810,000	69,789,131,000	58,700,942,000	2,294,609,000	-5,121,655,000	0,715	297,126,650,000	452,747,720,000	250,000,000,000	225,410,201,000
2020	527,045,441,000	217,501,732,000	13,984,216,000	789,474,000	2,294,609,000	-3,427,205,000	0,715	293,699,445,000	513,061,225,000	250,000,000,000	233,345,996,000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

ملحق (6) البيانات المالية لمصرف الخليج التجاري (بالدينار العراقي)

السنة	مجموع الموجودات	مجموع الودائع	مجموع الموجودات الخطرة	اجمالي الاستثمارات	اجمالي القروض	صافي الربح بعد الضريبة	سعر السهم	اجمالي حقوق الملكية	الموجودات السائلة	عدد الاسهم القائمة في السوق	مجموع المطلوبات
2006	81,847,073,831	54,007,593,010	50,577,277,846	17,965,550,195	6,375,911,910	2,441,168,154	1,350	24,157,588,371	31,269,795,985	21,280,000,000	57,689,485,460
2007	141,855,589,000	106,116,093,000	91,430,794,000	59,136,880,000	4,953,327,423	4,770,064,000	1,500	28,431,661,000	50,424,795,000	22,344,000,000	113,423,927,940
2008	239,984,991,213	165,752,111,737	170,628,460,266	129,904,635,042	9,322,539,332	15,111,873,473	1,450	41,050,279,006	69,356,530,947	25,000,000,000	198,934,712,207
2009	258,650,056,326	187,469,559,369	200,656,720,561	135,527,441,633	14,988,235,252	7,977,359,433	1,200	59,200,957,105	57,993,335,765	50,000,000,000	198,349,299,221
2010	272,031,632,749	190,009,726,077	196,100,297,826	110,162,518,987	14,371,480,740	6,161,760,788	0,900	63,548,282,453	75,931,334,923	56,990,000,000	207,352,550,296
2011	354,046,282,299	216,937,195,119	257,369,013,748	129,604,956,002	11,881,141,346	11,632,340,917	1,010	118,183,956,284	96,677,268,551	56,990,000,000	234,661,526,015
2012	424,766,297,564	260,779,664,078	264,712,144,256	17,944,848,065	60,854,537,252	30,856,990,864	1,090	149,087,509,846	160,054,153,308	103,950,000,000	274,510,582,052
2013	781,479,239,060	417,143,122,798	412,538,386,599	64,783,630,176	83,199,862,097	47,451,841,795	1,150	303,984,100,291	368,940,852,461	250,000,000,000	476,167,432,103
2014	816,478,697,199	455,212,133,539	451,260,235,973	77,925,472,377	51,055,216,766	36,146,585,353	0,900	345,974,012,631	365,218,461,226	300,000,000,000	469,176,977,902
2015	810,971,493,477	409,220,684,788	566,099,640,156	167,113,347,120	74,524,899,084	9,859,903,430	0,510	321,625,505,884	244,871,853,321	300,000,000,000	487,998,540,927
2016	802,022,034,419	427,200,844,364	494,478,787,998	140,195,587,636	160,324,048,134	5,870,759,034	0,450	317,733,784,273	307,543,246,421	300,000,000,000	484,288,250,146
2017	603,312,989,740	265,803,562,818	377,470,463,915	82,724,084,407	139,046,095,088	4,230,107,006	0,390	320,887,340,766	225,842,525,825	300,000,000,000	282,425,648,974
2018	578,336,518,931	232,934,933,496	330,287,226,380	66,626,622,471	140,388,810,440	591,789,500	0,190	314,472,925,906	248,049,292,551	300,000,000,000	263,863,593,025
2019	549,145,530,701	201,579,972,579	290,891,693,359	60,428,666,231	139,822,222,279	-3,931,357,837	0,140	306,709,058,201	258,253,837,342	300,000,000,000	242,436,472,500
2020	510,798,283,631	180,767,475,870	276,288,352,557	60,893,196,570	138,818,139,194	-1,477,089	0,140	307,172,111,451	234,509,931,074	300,000,000,000	203,626,172,180

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

الملاحق

ملحق (7) البيانات المالية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار (بالدينار العراقي)

السنة	مجموع الموجودات	مجموع الودائع	مجموع الموجودات الخطرة	اجمالي الاستثمارات	اجمالي القروض	صافي الربح بعد الضريبة	سعر السهم	اجمالي حقوق الملكية	الموجودات السائلة	عدد الاسهم القائمة في السوق	مجموع المطلوبات
2006	299,385,631,368	239,348,107,400	160,785,167,653	98,557,586,247	12,111,369,270	5,154,522,204	1,800	35,782,810,742	138,600,463,715	27,000,000,000	263,602,820,626
2007	406,782,968,680	323,057,282,533	232,428,590,307	151,046,473,630	10,452,784,153	14,451,376,258	2,500	50,449,023,707	174,354,378,373	31,000,000,000	356,333,944,973
2008	569,667,612,693	431,100,483,855	352,233,987,192	187,597,915,547	6,736,606,153	13,952,202,955	2,150	63,840,125,656	217,433,625,501	42,000,000,000	505,827,487,037
2009	557,540,022,098	452,515,342,363	201,795,592,327	77,067,476,505	47,252,984,782	11,707,089,059	1,920	75,547,214,715	355,744,429,771	55,000,000,000	481,992,807,383
2010	580,125,543,187	463,327,210,550	236,215,937,209	8,702,260,320	89,248,345,170	8,627,332,075	1,100	84,098,352,240	343,909,605,978	66,000,000,000	496,027,190,947
2011	668,017,284,736	505,117,764,165	298,303,911,337	5,257,699,027	98,160,433,775	18,453,235,704	1,920	137,899,379,151	369,713,373,399	100,000,000,000	530,117,905,585
2012	818,969,589,919	615,784,212,672	355,061,153,752	43,487,581,000	107,118,334,478	24,282,285,942	1,460	187,746,192,328	463,908,436,167	150,000,000,000	631,223,397,591
2013	774,180,018,936	551,856,183,588	352,119,513,703	19,065,496,297	106,143,868,822	20,875,713,678	1,600	202,779,595,209	422,060,505,233	150,000,000,000	571,400,423,727
2014	683,076,386,655	358,117,941,092	333,309,651,511	26,859,775,228	94,334,406,388	3,605,722,835	0,600	307,074,411,660	349,766,735,144	250,000,000,000	376,001,974,995
2015	675,123,601,662	331,665,994,322	349,812,784,620	42,573,025,969	81,570,430,283	5,420,512,717	0,510	276,967,572,232	325,310,817,042	250,000,000,000	397,163,029,430
2016	633,833,084,000	251,839,291,000	304,594,709,000	42,149,280,000	94,279,390,000	11,750,404,000	0,430	272,093,538,000	329,238,375,000	250,000,000,000	361,739,546,000
2017	770,690,000,000	324,584,000,000	341,421,000,000	10,233,000,000	87,136,367,000	-581,555,000	0,350	261,151,000,000	429,269,000,000	250,000,000,000	509,539,000,000
2018	800,749,802,000	429,602,445,000	325,755,225,000	36,404,708,000	82,937,096,000	-2,295,243,000	0,130	267,467,533,000	474,994,577,000	250,000,000,000	533,282,269,000
2019	658,231,494,000	271,418,424,000	331,398,254,000	36,404,744,000	85,336,543,000	78,677,000	0,100	267,290,296,000	326,833,240,000	250,000,000,000	390,941,198,000
2020	647,868,750,000	266,696,675,000	330,554,425,000	38,068,172,000	81,277,839,000	-2,095,830,000	0,120	264,891,189,000	317,314,325,000	250,000,000,000	382,977,561,000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

ملحق (8) البيانات المالية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار (بالدينار العراقي)

السنة	مجموع الموجودات	مجموع الودائع	مجموع الموجودات الخطرة	اجمالي الاستثمارات	اجمالي القروض	صافي الربح بعد الضريبة	سعر السهم	اجمالي حقوق الملكية	الموجودات السائلة	عدد الاسهم القائمة في السوق	مجموع المطلوبات
2006	90,371,936,557	61,457,225,966	41,816,681,652	4,413,010,367	7,204,304,000	2,322,814,221	2,000	24,339,816,967	48,555,254,905	20,000,000,000	66,032,119,590
2007	112,973,527,939	84,335,345,595	32,158,001,359	4,777,810,367	5,962,648,750	4,361,512,178	1,050	30,703,129,542	80,815,526,580	25,000,000,000	82,270,398,397
2008	205,984,854,404	142,738,008,351	63,093,936,519	5,016,068,638	5,561,685,250	6,448,563,443	1,050	37,157,012,335	142,890,917,885	25,000,000,000	168,827,842,069
2009	205,310,508,845	167,721,436,677	79,360,168,175	5,173,743,638	38,757,031,796	6,908,477,781	1,110	59,673,957,882	125,950,340,670	50,000,000,000	145,636,550,963
2010	186,010,790,693	151,794,581,450	106,481,418,923	8,885,032,572	17,464,628,999	10,223,746,698	0,910	64,390,285,044	79,529,371,770	50,000,000,000	121,620,505,649
2011	258,603,105,014	156,589,970,123	138,925,328,769	6,298,207,206	18,943,376,687	10,673,498,118	1,350	89,155,174,986	119,677,776,245	50,000,000,000	169,447,930,028
2012	472,979,957,739	242,406,948,560	268,567,570,995	17,674,114,246	109,974,569,253	16,260,701,721	0,850	222,429,938,707	204,412,386,744	202,000,000,000	250,550,019,030
2013	560,875,574,786	269,410,391,227	241,932,761,396	14,937,376,579	79,784,710,412	38,689,185,587	0,870	261,119,124,294	318,942,813,390	202,000,000,000	299,756,450,492
2014	348,145,109,350	71,464,617,712	256,097,347,468	5,578,796,579	77,113,244,509	1,820,660,945	0,730	262,939,792,605	92,047,761,882	202,000,000,000	85,205,316,745
2015	365,478,345,227	86,496,968,867	230,777,594,287	5,328,796,579	68,617,518,751	-322,104,667	0,250	262,607,687,938	134,700,750,940	252,500,000,000	102,870,657,289
2016	410,055,008,175	91,856,988,609	244,135,866,348	4,889,962,899	66,810,662,749	3,522,197,716	0,560	265,637,948,687	165,919,141,827	252,500,000,000	144,417,095,488
2017	409,407,169,153	100,690,238,687	243,025,115,430	4,652,323,656	61,719,621,016	4,895,038,845	0,320	270,642,860,433	166,382,053,723	252,500,000,000	138,764,308,720
2018	409,740,060,338	116,674,270,173	222,536,539,948	4,470,694,262	12,261,230,286	2,584,497,909	0,160	265,774,159,459	187,203,520,390	252,500,000,000	143,965,900,879
2019	410,167,917,709	118,624,050,723	244,801,246,443	4,444,428,834	10,776,138,162	3,418,816,088	0,160	268,460,944,044	165,366,671,266	252,500,000,000	141,706,973,665
2020	397,449,289,966	101,140,081,049	222,381,441,618	5,328,276,469	23,892,874,573	1,452,467,621	0,130	269,589,136,165	175,067,848,348	252,500,000,000	127,860,153,801

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

الملاحق

ملحق (9) البيانات المالية لمصرف بغداد (بالدينار العراقي)

السنة	مجموع الموجودات	مجموع الودائع	مجموع الموجودات الخظرة	اجمالي الاستثمارات	اجمالي القروض	صافي الربح بعد الضريبة	سعر السهم	اجمالي حقوق الملكية	الموجودات السائلة	عدد الاسهم القائمة في السوق	مجموع المطلوبات
2006	331.209.583.378	242.317.153.699	143.684.978.139	52.986.829.949	34.979.755.861	8.408.648.198	2.000	59.489.254.008	187.524.605.239	52.973.000.000	271.720.329.370
2007	363.724.586.351	255.474.271.826	202.781.949.920	84.983.859.869	43.554.639.659	19.753.567.127	3.100	76.107.002.043	160.942.636.431	52.973.000.000	287.617.584.308
2008	542.911.440.820	404.177.095.939	338.202.760.909	217.149.527.722	30.638.087.442	21.417.201.331	2.200	93.341.937.998	204.708.679.911	70.000.000.000	449.569.503.822
2009	802.194.113.000	661.618.527.000	324.509.482.000	163.198.369.000	57.715.340.000	15.802.020.000	1.920	109.169.572.000	477.684.631.000	85.000.000.000	693.024.541.000
2010	961.062.610.000	804.688.378.000	389.240.254.000	129.539.147.000	170.329.018.000	13.661.820.000	1.790	118.787.915.000	571.822.356.000	100.000.000.000	842.274.695.000
2011	875.267.336.000	699.368.971.000	417.879.873.000	185.465.080.000	127.406.880.000	20.958.120.000	3.480	139.619.840.000	457.387.463.000	112.900.000.000	735.647.496.000
2012	1.300.654.984.000	1.046.719.009.000	488.263.087.000	239.128.048.000	105.967.051.000	25.099.377.000	1.800	207.252.848.000	812.391.897.000	112.900.000.000	1.093.402.136.000
2013	1.764.904.558.000	1.393.584.250.000	750.206.358.000	410.177.510.000	153.701.055.000	32.066.680.000	2.060	291.262.414.000	1.014.698.200.000	175.000.000.000	1.473.642.144.000
2014	1.827.505.325.000	1.491.599.288.000	835.096.382.000	455.021.749.000	155.769.181.000	27.780.658.000	1.550	292.419.198.000	992.408.943.000	250.000.000.000	1.535.086.127.000
2015	1.549.536.698.000	897.310.898.000	678.657.075.000	258.837.884.000	133.781.397.000	5.716.622.000	1.170	268.488.373.000	870.879.623.000	250.000.000.000	1.281.048.325.000
2016	1.200.424.117.000	827.926.225.000	382.239.334.000	103.264.313.000	147.141.899.000	20.245.029.000	0.910	282.821.705.000	818.184.783.000	250.000.000.000	917.602.412.000
2017	1.090.152.647.000	714.522.882.000	341.039.258.000	93.864.483.000	120.058.475.000	6.122.480.000	0.610	276.942.042.000	749.113.389.000	250.000.000.000	813.210.605.000
2018	1.113.538.558.000	786.385.703.000	324.837.821.000	91.059.609.000	168.545.710.000	4.152.102.000	0.290	266.742.720.000	788.700.737.000	250.000.000.000	846.795.838.000
2019	1.132.744.205.000	803.012.079.000	442.230.440.000	102.423.041.000	180.140.893.000	7.298.604.000	0.300	273.641.424.000	690.513.765.000	250.000.000.000	859.102.781.000
2020	1.419.528.237.000	1.073.265.508.000	385.198.045.000	168.593.729.000	191.580.010.000	20.200.071.000	0.410	278.435.852.000	1.034.330.192.000	250.000.000.000	1.141.092.385.000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

ملحق (10) البيانات المالية لمصرف سومر التجاري (بالدينار العراقي)

السنة	مجموع الموجودات	مجموع الودائع	مجموع الموجودات الخظرة	اجمالي الاستثمارات	اجمالي القروض	صافي الربح بعد الضريبة	سعر السهم	اجمالي حقوق الملكية	الموجودات السائلة	عدد الاسهم القائمة في السوق	مجموع المطلوبات
2006	38.077.432.730	13.465.081.629	31.328.590.764	3.963.418.720	220.500.000	1.075.713.737	1.450	22.629.597.399	6.748.841.966	16.809.000.000	15.447.835.331
2007	47.219.951.235	16.767.931.790	29.627.967.806	2.231.418.720	3.074.050.000	1.421.802.349	0.900	27.033.025.312	17.591.983.429	21.180.000.000	20.186.925.923
2008	77.531.702.034	22.477.021.979	31.214.605.510	4.392.855.933	5.590.000.000	865.488.731	0.900	49.751.753.897	46.317.096.524	25.125.000.000	27.779.948.137
2009	94.982.200.383	29.020.893.995	72.939.704.547	1.104.973.303	24.805.584.870	4.392.957.873	0.990	59.248.650.910	22.042.495.836	50.000.000.000	35.733.549.473
2010	120.428.016.444	38.595.640.063	64.538.313.316	1.205.944.211	31.924.575.260	484.304.806	0.810	76.238.956.112	55.889.703.128	70.000.000.000	44.188.310.333
2011	168.075.673.000	51.778.454.000	104.068.122.000	705.944.000	36.782.903.000	237.442.000	0.820	105.976.397.000	64.007.551.000	100.000.000.000	62.098.526.000
2012	270.141.859.000	104.957.333.000	121.254.417.000	1.010.011.000	54.014.488.000	1.169.860.000	1.020	158.687.372.000	148.887.442.000	116.000.000.000	111.454.487.000
2013	311.033.773.000	105.254.247.000	124.945.013.000	1.010.011.000	83.700.865.000	1.697.729.000	1.000	196.800.541.000	186.088.760.000	187.300.000.000	114.176.118.000
2014	420.615.472.000	135.693.684.000	172.473.822.000	1.010.011.000	125.114.175.000	2.307.278.000	1.000	260.507.823.000	248.141.650.000	250.000.000.000	159.907.991.000
2015	369.588.387.000	92.135.819.000	163.115.703.000	1.760.537.000	103.162.176.000	3.620.297.000	0.950	263.710.198.000	206.472.684.000	250.000.000.000	105.868.222.000
2016	351.772.887.000	67.663.355.000	137.283.843.000	1.338.834.000	97.552.836.000	3.760.419.000	0.900	267.139.192.000	214.489.044.000	250.000.000.000	84.617.609.000
2017	390.176.183.000	89.771.184.000	127.798.866.000	1.738.400.000	89.944.463.000	400.653.000	0.900	267.513.283.000	262.377.317.000	250.000.000.000	122.626.680.000
2018	409.535.591.000	80.745.035.000	109.732.939.000	2.524.418.000	75.426.665.000	912.959.000	0.900	268.424.123.000	299.802.652.000	250.000.000.000	141.099.103.000
2019	350.387.452.000	62.691.922.000	112.331.597.000	1.729.073.000	67.288.301.000	1.008.783.000	0.510	269.467.762.000	238.055.855.000	250.000.000.000	80.916.438.000
2020	333.165.030.000	54.593.890.000	82.751.902.000	2.518.395.000	40.876.605.000	1.066.854.000	0.400	262.925.705.000	250.413.128.000	250.000.000.000	70.237.554.000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

Abstract

This study aims to analyze the impact of the solvency of the study sample banks on the return and risk and its measurement in order to know the ability of the management of these banks to pay their obligations in the long and short term, as this study assumed that the solvency affects the return and risk of the sample banks and relied on the inductive approach in the aspect Theoretical and analytical descriptive approach in the practical aspect, by relying on the statistical and financial methods represented by the statistical programs represented by Excel and 26 SPSSV. And financial ratios (solvency, return and risk) to know the effect of solvency on both return and risk, A sample of private commercial banks consisting of (10) banks belonging to a community consisting of (34) banks listed in the Iraqi Stock Exchange for the period from (2006-2020) was used and it reached a set of results, the most important of which was that the study sample banks enjoy financial solvency High, and when testing the hypotheses in the SPSSV.26 program and based on multiple linear regression and through the first main hypothesis that branched into three sub-hypotheses, the study concluded that there is a statistically significant effect of solvency indicators on the rate of return on deposits and the rate of return on equity, while The solvency indicators had no effect on the rate of return on assets, As for the second main hypothesis, it found a significant effect of solvency indicators on credit risk and liquidity risk. As for the third sub-hypothesis, there was no statistically significant effect of solvency indicators on capital risks.

The study recommended a number of recommendations, the most important of which was that the study sample banks should reduce the solvency by reducing its measure of capital adequacy and making it fit with the standard of the central bank, which set the ratio (12%) as well as the percentage specified by the Basel Committee, which is (8 %) because the banks' retention of a high percentage of solvency increases the cost of capital, moreover, this represents a disruption of the financial resources available to them and not benefiting from them, and thus may reflect negatively on the return achieved by these banks as a result of their high cost.

Keywords: solvency, return, risk, banks

**Ministry of Higher Education and Scientific
Research
Al-Muthanna University
College of Administration and Economics
Department of Banking and Finance Science**



**The solvency of Iraqi commercial banks and their
impact on return and risk: an analytical study of a
sample of Iraqi private sector banks for the period
(2006-2020)**

**A thesis submitted
to the Board of the College of Administration and
Economics - University of Al-Muthanna, which is part of
the requirements for obtaining a master's degree in
banking and finance**

By the student:

Ahmed Hader Abd

Supervised by:

Assist.prof.Dr. Saad Majeed Abdul Ali Al Janabi